بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ربانا — من بعد ما انشانا فاوانا

على محمد واله الصلوة — من كل من صلى الى العداة

فقد دعاني ولد التمييز — على الى شددوا

ان انظم رسالة التهذيب — للفاضل المحقق الاريب

حاز فنون الفضل سعد الدين — في فن ميزان اولي اليقين

فقد اجبت سائر على الحجا — من فضل ربي استمد الرجا

فها اقول ناظما محررا — مراعيا اللفظ ما تيسرا

الحمد لله الذي هدانا — الى طريق مستو اوانا

وجعل التوفيق هو رفيقا | لنا خير مطلب صديقا
على الذي ارسله الصلوة | دلالة الخلق على النجاة
لنا هدى بالاهتدا حنيف | نور اهل الافئدة يليق
واله وصحبه الكرام | اهل التقى دعائم الاسلام
قد سعدوا بتوفيق الصدق بالتصديق | قد صعدوا في الحق بالتحقيق
وبعد ذكر الحمد والسلام | فهذه تهذيب الكلام
في ذكر ما يقصد في الميزان | مما هو الحقيق للبيان
اعتصم بالله خير عاصم | حسبي هو في المفاتح والخواتم
العلم ذاتا كاسناما كانا | ان كان هو للشيء اذعانا

فهو

فهو بعرف المنطقي تصديق | لذلك الاسم هو حقيق
ان لم يكن ملحوظا مقسما كذا | فهو تصور الى ذا ينتهي
يقسمان للضروري والنظر | هذا عن العقل بداهة صدر
النظر الترتيب في المعقول | لغاية الوصل الى المجهول
قد يقع فيه الخطاء والزلل | فالافتقار من وقوع ذا حصل
اذ النسبة عند ما عصم | من طاوصا في الزبر كان زبر
وذا هو المنطق وقد عرف | بعاصم للذهن عما قد وصف
موضوعه المعلوم في التحقيق | من التصور كان او التصديق
من حيث كان موصلا للنظر | الى مرامه من اي نوع قد ذكر

ان كان قصده تصورا — فالموصل كان لذا جريا

باسم المعرف كما قد اشتهر — في عرف اهل المنطق كما ظهر

ان كان تصديقا المطلوب — فالموصل اسم الحجة المطلوب

وعنهما يبحث في الميزان — في الزبر لعصمة الاذهان

فالرسم والغاية والموضوع — ظاهرة ما هو الموضوع

دلالة اللفظ على المعاني — ثلثة لعلة البياني

هي على المصطلح المطابقة — تضمنا والالتزام حققه

مدلوله اما هو المسمى — او جزئه او خارج ابدا

سماته ما قلته مرتبا — وكان وصف كل ذا مهذبا

في التزام

في الالتزام اشترطوا اللزوما — من الذين صنعوا علوما

سببه العقل وذا الكلام لعمي — او عرفهم فيما هو اشتهرا

فالاول اللازم ما سوا — تقييده لاستعمال المكتفا

لا عكس في الاول لا يستلزم — للآخرين ذلك لا ينهدم

ما كان موضوعا من اللفظان — بجزئه الملفوظ حين ما وحد

على الذي جزء لمعناه كذا — دلالة فذا مركب فسا

فذاك اما ان يكون تاما — انشاء ما خبرا كلاما

وما يكون ناقصا لما نفد — تقييدي او غيره لما قيد

فحرروا في الكتب رسومها — تحصيل من خاصها علومها

ان لا يكن مثال ما قد علما | فمفرد بذا كان قد وسما

وهو ان استقل في الدلالة | ولم يكن في دا الرخلالة

فهو ان دل بهيئة على | من الثلثة واحد كذا

فهو باسم الكلمة مرسوم | ان لم يدل فاسم كذا مرسوم

ان لم يكن في ذالك مستقلا | فهو اداة فعلى اذ دلا

والمفرد معناه ان كان اتحد | فعلم ان كان في الوضع وحد

بل تشخص ملاحظ في الوضع | ان يجد ذاك بذاك الصقع

فافراده ان استوت سماه | بالمتواطى بذالك ادعوه

ان كانت الافراد قد تفاوتت | نصيفه في الصنف قد ثبت

كالاولي

كالاولية ومثلها اخذا | كان مشككا للتشكيك بذا

ان كان معنى المفرد قد كثرا | فذاك مشترك اشتهرا

ان كان موضوعا لكل معنى | وان يكن واحدها هو المسمى

فان يكن اشتهر في الثاني | فذاك منقول من المباني

وهو منسوب الى الناقل اذا | ان لم يكن في الذاكر

اذ ليس بينه من جا عل | فذا حقيقة مجازا اسما

فصل

وكل مفهوم اذا كان امتنع | على كثير صدقه فرضا وسع

فهو جزئي والا كان ذا | في العرف كليا الى ذا ينتمي

امتنعت افراده او امكنت | ما وجد فرد من الذي ثبت

او وجد الواحد لك من فقط | مع امتناع الغير والكاثر ربط
ان وجد الكثير ذا انتناه | او نفيه مدرك الا له
وكل كليين ان تفارقا | على العموم في الذي تصادقا
فالمتباينان عندهم وان | تصادقا على وجه ذكون
فالمتساويان كان مثل ذا | بين نقيضين لذين تاسا
ان كان كلية صدق وسما | من جانب كان لذلك سمي
هو الاعم والاخص مطلقا | وكان عكس ذلك محققا
لما هو النقيضان لما قد فرضا | والانعكاس بالذي للبعض ضا
ان لم يكن ذوا الصدق من جانب | فهو من وجه فذا باطالب

بين النقيضين

بين النقيضين هنا تباين | جزئيان في فذالك تلوت
كالمتباينين فلذاك نا | هذا بيان للنسب كابدا
وقد يقال للاخص مطلقا | جزئي عند القوم ذاك حققا
هذا اعم مطلقا مما سبق | هذا ضروري وما فيه علق
قد قسم المحلى قسم لما | دل عليه العقل هدى
اختلاف حقيقة عما هو | اذا الجيب كان ذاك قد صحح
ان كان ما هو الجواب | عن بعض عن نوع لما انتساب
هو الجواب عن سؤال المحل | فهو قريب في اصطلاح الجدل
ان لم يكن ذا فهو بعيد | عقلا لوجه النقل ذا سديد

والثاني النوع لذا قد انتفى   حقيقة الكثير ما هو سبق

قد يطلق على الذي الجنس حمل   عليه في الجواب بالذي مثل

هذا الاضافي وذا الذي سما   باسم الحقيقي تواطؤ كذا

بينهما عموم من وجه كذا   خصوص من وجه كذاك الاقتضاء

مادة صدقهما الانسان   فرقهما النقطة والحيوان

سلسلة الاجناس قد ترتب   صاعدة الى العلو تذهب

جنس الاجناس يسمى للعالي   انخفض ما هو بالتوالي

سلسلة الانواع قد ترتب   نازلة بالنقل فهي تذهب

نوع الانواع يسمى السافل   لانه في كل نوع داخل

ما بين حدين

ما بين حدين من الطرفين   لمتوسط اسم في البين

الثالث الفصل الذي قيل على   الشيء في جواب ايما كان يلا

عن اي شيء كان في جوهره   كامتياز كان في عنصره

ان كان عن شريك في القرب   فهو قريب للبس من غرب

ان كان عن شريك في البعيد   فهو بعيد ذاك من سديد

فان يضف الجامع الى ماهيته   فهو مقوم لذا بارازه

وان الى جامعه من يضف   فذا مقسم له بذا وصف

للسافل مقوم ما كانا   مقوما للعالي استبانا

لا عكس بالعكس المقوم   هو خلاف ما هو المقوم

الرابع الخاصة التي على | ما تحت نوع واحد جلا
لكنه يشترط الخروج ذا | عما هو عليه فرضا حملا
الخامس ذا العرض العام | عند البيان سمه لنا ام
الخارج الذي عليه جلا | كذا على الغير قد تو بلا
كان ولا مرين ان يمتنع | فكه شي ولازم تبع
يلزم موجودا والماهية | والاول قسمان في الورديه
واللازم ان يكون قد بيا | حصوله في الذهن كان هينا
يلزم من تصور الملزوم | تصور اللازم في العلوم
او من تصور تعلق بهما | الجزم باللزوم حين عقلا

اوغير

اوغير بين هو خلاف ذا | الفعل بالعصر كان حتما
ان كان انفكاكه لا يمتنع | فهو مفارق لذاك يتبع
يدوم او يزول مسرعا | ان كان للزوال بطوء سعى
ما افهم الكلي عرفا سهما | معروض ذاك بالطبيعي سما
بالمنطق وكذا لك سمي | ما اجمع العقل موضوع ذا
انواعه الخمسة في القسم كذا | وكل قسم سمي بما مضى
كونه الطبيعي ذا وجود عندنا | الى وجود التشخص منذ بحا
معرف الشيء هو الذي حمل | عليه يعني نفهمنا هو عقل
يشترط كونه واسا ويا | كان في العرفان الذ منا

بما هو الاعم والاخص لك   فهو الى الحد الموصف

ولا بما اخفى من المعرف   فما هو الحد هو الموصف

ان كان بالفصل القريب   بالرسم والخاصة هكذا يحد

بالعرض العام فغير معتبر   وهكذا في الصحف قد اشتهر

في الناقص الاعم فذا جزا   وكان في التعريف بالغزرا

كما هو اللفظي وهو ما يقصدا   بتبيان ما هو مدلول اتا

حد القضية بقول يحتمل   للصدق والكذب كذا نقل

ان اثبت شيء لشيء او نفي   فيها فذا حملية بلا نفي

وهي تكون موجبا وسالبة   وهذه القسمة كانت مثمرة

ما حكم فيه

ما حكم عليه موضوع وما   فحكم به محمول كذا

وسمي الثاني منه تالي   اذ هو الاول كانا تاليا

ان كان في الجملة موضوع   شخص فشخصية موضوع

كانت طبيعية ان كان هنا   نفس الحقيقة كلا سيما

ان لم يكن ذا او للاعتماد   قد بين كمية الافراد

كلا وبعضا فهي محصورة   كلية جزئية مسورة

وما به البيان سورا سميا   ان لا فهي مهملة جاء ذا

تكون للجزئية ملازمة   بذلك للعقول كانت لازمة

فهو شيء عندهم معدولة   اذ بالعدول كانا موصولة

وقد يصرح بكيف النسبة ... فقد سميت هي اذن موجهة
ما كان قد دل عليها جهة ... وهو علامة لها وسمة
فباللزوم لنسبة ان حكما ... ما وضع الموضوع دام سما
فهي ضرورية فهنا مطلقة ... او ما الضرورة له معلقة
ومنه الوصف فشرطية ... عامة بذاك من نوطة
في الخاص وقتية ... مطلقة في ضعة مطلقة
ومبهم في هذه منتشرة ... مطلقة هذي مشتهرة
وبدوامها زمان الذات ... فاسمها من جنس الحياة
دائمة مطلقة سمية ... فهذه الوصف في عرفية

وعامة

وعامة في التسمية ضميمة ... وبوجود النسبة فعلية
فهذه مطلقة عامة ... وللبسائط هي عامة
وان تسلب الحتم عن خلافها ... فممكنة عامة ذا اسمها
فهذه البسائط المقتضية ... لانها من جزء العرف فيه
والعاميان نادرا فيذا ... كل من الوقتين هكذا
في عرفهم باللادوام ذاتي ... لاجل تفهيم المراد اتى
فالخاصة بالعامة تبدل ... والمطلقة ساقطة بدل
وهكذا مطلقة عامة منه ... بلا ضرورة هي ذاتية
فاسمها الوجودية اللا ... قد قيدت باللاضرورية وذا

أو قيدت باللاضرورة إذا ... اسم الوجود ثم هناك ألا

قد وصفت لكن باللادائمة ... تسمية لها بذاك قائمة

وقيد الممكنة العامة ... بلاضرورة هي الخاصة

للجانب الموافق ايم فهي ... موصوفة بالخاصة خلا زوي

وهذه مركبات إذ بها ... اللادوام هو اشارة الى

مطلقة عامة هما لما ... قد قيدا بهما كما معنى

موافقان ومخالفان في الكيف ... والكم ذا بالبرهان كيف

ان يثاني الخبر ان حكما ... اذ سلبها فيها على ما سيما

مطلقة عامة بلا خفا ... واللاضرورة اشارة الى

صدقا وكذبا

صدقا وكذبا فالحقيقة هي ... ان كان ذا صدق فذا كذب

كل عناد ثم ان ثنا فيا ... لعلة ذاتيهما ان كذبا

فاتفاقية عند العلما ... الحكم في الشرطية اكل انا

على المقدم في الفرض كلها ... فهذه كلية او بعضها

معينا فهذه شخصية ... او غيره فهذه جزئية

ان لم يكن كل فمهملة ... وهذه اسامي مصطلحة

وطرفاء الشرطية كلاهما ... في الاصل قولا تاما كانا

حملية شرطية مختلفة ... ما كانتا معا به مؤتلفة

فبادأة اتصال وانفصال ... خرجا عن التمام في المقال

حد التناقض باختلاف بحكم   بين القضيتين حيث يلزم

لذاته من صدق كذب اذا   وهكذا بالعكس اعلم يا فتى

لا بد ذاك من تخالف   في الكم والكيف وذاك في

والمخصوصتان نغير هما   ان النقيض للقضية ضربا

بالعام وكالمشروطة   العا حينية مربوطة

لكن نقيض الدائمة   المطلقة العامة منتشرة

بالممكنة وكان للعرفية   العامة حينية بالوصفية

مع البقاء الصدق في الكيف كذا   والموجبة جزئية تنعكسا

كالموجبة الجزئية وان يكونا   اعم والسالبة كلية نفسا

اذ يلزم لو لم يكن ذا ثبت سلب   عن نفسه الشيء بتركيب

سالبة التكليف ترغيبه   تنعكس سالبة كلية

لا تنعكس سالبة جزئية   اصلا اذ الموضوع اعم القضية

والمقدم يجوز ان يكونا   اعم عكس كان هذا كذبا

حكم هذا

حكم هذا العكس من حيث جهتان   ان تنعكس فاشبه زمان

دائمة وعامتان سا   لفة   حينية مطلقة مما نقض

وخاصتان حالتين حين   لدائمة من علمه علمه

وهكذا المطلقة العامة   وهذه القاعدة الثانية

وفيها ان وجوديتان   مطلقة علمه بالبيان

لا عكس بالممكنتين بالنظر   اذ صح ما عن ابن سينا ورد

تنعكس من السوالب دائمة   دائمتان والكلية جاد

والعامتان عند هم في نفسه   عامة وخاصتان بعض

ثم البيان حيث ما ذكر   ان نقيض العكس في تلك الصور

عرفية عامة في لبعض ذا   في الكم فيه بينه كاملا

ينتج الاصل مع محال بالنظر   ذا الشاهد لمن له بصر

بالنقض للسوالب في السوالب   لا عكس يكون ركل طالب

عكس النقيض هو تبديل لما
عرفا نقيضا الجزئي هما

مع بقا الصدق وفي الكيف هنا — او جعل نقيضا ما هو اولا

لثاني الجزئين مع تخالفا — في الكيف عازم ترادف

حكم السوالب التي في الكم
لموجبات ههنا وعكس
بالنقض البتات البين
وانعكاس الخاصتين ههنا
بالنقض النقيض لزم
من الذي جزئية واجبا

ثم من سالبة جزئية — اي التي خاصة عكس ونفي

فصل

بانه قول من قضايا ما
وهذا كالسجع ...
ثم القياس عند ذوي المزايا
قول مؤلف من القضايا
لذاته يلزم قول اخر
ان كان هذا القول فيه ذكر

بالمادة والهيئة مصرحا — فكان اسم ذلك استثنائيا

ان لم يكن كان اقترانيا — حمليا او شرطيا او مبينا

ومن حملي فيه ...
موضوع اصغر ...
صغرى لها والاكبر كبرى كذا
محمولها الاكبر والاكبر
سميت التي فيها الاصغر
والاوسط ما هو حد الصغرى

محمول

محمول في الكبرى هو موضوع — للاول سمي شكلا اولا وضع

فذاك ثالث وعكس الاول — فذاك رابع لهذا المنزل

يشترط في الاول للصغرى — فعلية ايجابها للكبرى

كلية ان مع ...
ينتج ما الموجبة الكلي
موجبة كلية جزئية
والسالبة سالبة كلية
جزئية بالفعل للضرورية
عليها في الكتب مذكورة

يشترط في الثاني اختلافا — في الكيف وكلية للكبرى

مع دوام ثابت للصغرى — او انعكاس السالبة للكبرى

وان يكن ... كلية
مع الصغرى ...
يشترط كونها ... الكبرى
ينتج ...
سالبة كلية او ...
اختلفا ايضا في البيان

سالبة كلية بالخلف او — عكس الكبرى الى الصغرى ...

... مع
ينعكس ...
في الثالث فعلية الصغرى
ايجابها ...
ينتج ...
موجبة كلية وعكسها

مع جزئية سالبة   كلية جزئية لها صغرى

وينتج كل الكلية   جزئية كذا مع الجزئية

بالخلف او بعكس صغرى
او هو الكبرى وكل الشكل ان جا
برابع الترتيب فالنتيجة
وهذه اشكال سمية
فى الرابع الوامن احد تنتين
الا اذا الايجاب للجزئين

مع كلية الصغرى واما الثانى   فاختلاف فى كل للجزئين

مع كلية احديهما الفضية   لتنتج الموجبة الكلية

مع ايجاب كليتين جزئيتين
صغرى مع سالبة كلية
سالبة كلية جزئية
صغرى مع الموجبة الكلية
سالبة كلية مع ام جنسيه
جزئية موجبة جزئية

ان لم يكن سلب كما ذكرنا   سالبة جزئية وغيرها

بالخلف او بعكس الترتيب   ثم النتيجة هذا المطلوب

او بعكس صغرى ثم يحصل
النتائج بعكس الكبرى
او يجعل الثانى عكس الكبرى
ثم ولذا انتاجها
ضابط شرايطها بعينها
بحيث كانت الجامعة

انه لا يحض فيه اما   عن ان يكون الاول دائما

على العموم مع ملاقاة   للاصغر بالفعل او حملا

فى شكل الكبرى على عبارة
عموم موضوع الكبرى
مع اختلاف فيهما فى الكيف
مع نسبتنا فى الوصف
الاوسط الام وضع الاكبر
لنسبة الام ذات الاصغر

الشرطى الذى قد كانا   من القياس القياس اما

ان تركب من الجزئين   يكون كل ذى نسبتين من الامر

متصلة او كانتا منفصلة   او كانتا منفصلة متصلة

منفصلة فى ذا الاقترانى
الحمل الاعتبار
وكلما فى تفصيلها تفصيل
فهو غنى عن بسط تطويل
ان القياس كان استثنائيا
ينتج من المقدمة بلا خفاء

وضع المقدم ورفع التالى   من صور اربعة كالتالى

باسم القياس الخلف قد يسمى

وهو الذى تريد منه العلماء

من جهة ينتج وضع كل ... ما نقيض الجزء كذا ورفع الكل

ايضا انما هو للطلب باطل
هو نقيض وكان غير معين
من الحجة بالاستقراء
وهو تضمن بلا استثناء
ان اقترانيا او استثنائيا
هذا هو اقل ما هنا يكفي

تحال جزئيات نوع بعضها ... لاثبات حكم كليا بنحو

من جزئي الى جزئي سببه
كان الحكم ينتقل الى الفرع لذا
هو تمثيل شركة فرع لما
مثله في علة حكما لما
هذا الطريق لا يفيد قطعا

وفي الطريق الثالث الترديد ... والدوران عندهم تزييد

فصل

ان القياس اما هو برهاني ... اجزاؤه الكل هو اليقيني

ايضا عند صاحب الميزان ... هذا هو القسم للبرهان

اما يكون جدليا تركبا ... من الاصول الخاصة لا غير

مشهورات ومسلمات ... اما خطابي مقدمات

مقبولة

مقبولة مظنونة لذا اما ... شعري اركانه جميعا

مخيلات وهو اما سفسطي ... مؤلف من شبه غلطي

اركانه مشبهات كلها ... كذا وهميات قالوا هكذا

هذا هو القسم للقياس ... بالاعتبار الاصل والاساس

فصل

قد قالوا اجزاء العلوم ... ثلاثة قطعا على العموم

منها موضوع اجزاء العلوم بانها
هو ما يبحث في العلم عن عوارضه
اعراضها الذاتية ذكرا
مبادئ وموضوعيها التي
هي حدود ذات موضوعاتها
اجزائها اعراضها كذا

مقدمات بينة في نفسها ... او نظرية عليها تبنى

كل قياسات لذلك العلم ... مسائل هي في الرسم

كانت قضايا تطلب في علمها ... تلك القضايا المحمولات موضوعها

موضوع ذلك العلم اذ نوع له | او عرض ذاتي او مرتب

وكان محمولا لها امور | خارجة عنها اذا ظهور

لا حصر هل لها لذاتها | هذا بيان حالة اخرتها

ثم المبادي قد يقال الكلي | قبل الشروع في المقاصد

يبدو المقدمات التي | توقف الشروع والعلم

على البصيرة وفرط التخبير | عليه كالحدود بالغاية

وكبيان ما هو موضوع | لكل عندهم موضوع

والقدماء يذكرون في | صدر الكتب لاجل الطالب التشويق

ما اسماه الرؤس الثمانية تبشير | الاول منها الغرض لغاية

فلا يكون عبثا للطالب
الثاني المنفعة ايما قد رتب

من غير

من غير ان يكون ذا عبث للفاضل على | لاجل ازدياد شوق حاصل

الثالث السمة اي ما كانا | للتسمية بالاسم لما وجها

لان يكون عنوان الاجمال | لما هو مفصل في المقال

الرابع ذكر المؤلف ان يعرف الطلاب ان كان [illegible] | ليطلب كالاتقان

الخامس من اي علوم كان عقليا او نقليا … تعبير

السادس انه باي رتبة

حتى يقدم على ما لا يجب | اخذا موخرا عما يجب

السابع قسمة ذلك الكتاب الى | الفصول والابواب الى

ليطلب في كل باب منها ما | كان فيه ذكره مناسبا

الثامن الانحاء في التعليم | وذلك كالتحليل والتقسيم

وغيره مما هو المذكور مسطور في مطولات الكتب [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد من علمنا البيانا   وفاز الكتاب والميزانا

لفكرنا بدايعا قد انتجا   وعقلنا بنوره قد اججا

صل على الناطق بالصواب   منطوقه فصل الخطاب

وآله مناطق البروج من   شمس الحقيقة بها دار الزمن

وبعد فالمدعو هادي المهدي   الى موازين الهدى يهدي

قال تعالوا طالبي الايقان   اتل عليكم حكمة الميزان

من منطق عيونه خرازه ... واردها فرحيطيانه

راء النور في الطريق كاف ... لم سجاده صعوده القاف

بدا انطوى لوفا والكمال ... وعصمة من عثرة للعاقله

يبدو بواضح العقل من عجمه ... بأنى لاح النفس غنا

بشفع الصلح من الجواهر ... من خذ الحق وعز فرائد

هذه هو لقسطا مستقيما ... ويعون الخوبر قويما

تلازم تعاند تعادل ... من صغر اسط اكبر جلي

حوت فيه للسعادة سفره

صحيفة بنسفيه مطهره

سميتها الى المنطقة ... ونبتة سمع القلب عن ذكر

فيها اعوص عنها دار للنفس ... قانون الحق اغاثية

عن خطأ الفكر فهذا غايته ... وفيه صل التصور معرف

والحكم حجة فوضوعا صفوا

الفن

الفن كليم رسطاليس ... مبرات ذي القرنين التقديس

والحمد لله المنيع القديم ... جو عليم منبر عظيم

فيسعد ابوابه التسعة ... حيث عن الفصل والفصول

والبحث عن موصلا وفقد ... نقد بقا او نصور افتر فيه

باب الحدود والرسوم قدجي ... باب المقدمات الباغوجي

ان ينظر اللفظ بوجه مطلق

وبعد الفصل الفصل لفارق ... بالفصل بان الفصول حدد

بالبحث عن هذه الباب قسم ... وباسم خمس عن صناعات وسم

ذا ما بقا ربار ربيناس ... صور بحث الوصل بما برتنطق

الانشا مي من دران الحجي ... اما تصور يكون سادجا

بلازم اللفظ عن المنطق

اذ هو تصديق هي خط ... ومن يركب من الشطط

كل ضروري وكسبي ... من الضرور بفكر اخذا

والفكر حركة الى المبادي ... ومن مبادي الى المراد

ثم المبادي حصر شركة ... تصوير وتصديقية

عليه وفي جنس هيئتي ... وان مع النكرة لعناد

فوق علوم متعارف ... ثم مباينات

مصادر اسم ذي المبادي

وان اخذتها مسلمات ... كانت هي الاصول موضوعات

بينهم صناعة الفقه

فذان كالمشهور من مضاف　　　وللجزئي المنطقي كافي

كذلك الجنس ثم الجزئي　　　منطقي وطبيعي عقلي

كلي الطبيعي هي الماهية　　　وجودها وجودها شخصية

اذ ليس بالكلية مرهونا　　　بكل الاطوار بدا مقرونا

فلا اتحاده تنبهه نحو　　　وجوده ليس كوصف ما عقلي

وليس فيها مثل واحد نحد　　　وجود كان وجود بعيد

غوص في ايساغوجي

الجنس ما على الحقائق حمل　　　ان شركة الحقائق بما سئل

اعتبر اللفظية الصنعية

واستلزم ما الى كون عكس　　　وخارج لمعنى الالزام

بينهما بالذات لا تلازما

واللفظ في مناسب استعملا　　　حقيقة ثم المجاز فاقبلا

اللفظ ان وحد ولمعنى كثر

الوضع تخصيصا او تخصيصي　　　لمعنى آخر مع التخلص

عن واضع اللفظ منقول نسب　　　لنا فخاص عام وقادر نقب

المفرد والمركب مبني على الزمان دل

ان لم يدل الاسم واستقل　　　فاللفظ اسم اداة مثل هل

وما دار الادب فعلا ناقصا　　　في القضايا هو رابطا خاصا

كذا الثنائي والثلاثي مطلبا　　　هل البسيطة وهل قد ركبا

مفهوم ان شركة جزئي　　　ومنه ما ثم بابها كلي

ترتبت الاجناس كالمراتب   لجنس اعلى من مقولات عشر

كذلك الانواع قد تنازلت   الى الاخير كادم فهي

ومن هنا نوع الانواع ادعي   وفصل الفصول قد نعي

مقارن بعدم او بزول   بطو مراتب سلب او حصول

ولازم منه كالفصل الجنس الاشيع
مميز الشيء فصل للذي
من لازم الماهية من حيث هي
صحيح بعد الباقي من جنس
وحيز بين على خلافه

واللازم العيني والذهني اتى

هذان لازما وجود مقتضى   وليس لازم الوجود بين المقتضى

ذاتي شيء لم يكن معللا   وكان ما يسبقه تعقلا

وكان ابين الثبوت له

وعرضيه اعرف مقابله

وعرضي الشيء غير العرض   ذا كالبياض ذاك مثل الابيض

والخارج المحمول من ضميمة   يغاير المحمول بالضميمة

كذلك للذاتي بذا الامكان
يرجع الذاتي ذا البرهان
من لاحق للذات شيء من حيث هو
بلا توسط لغير الذات

فقل الامكان هو لذاتي
لا للذاتي الا باعوجي يأتي

ان المعرف الذي قد دالي   تعقل الشيء بوجه فصله

ساو بالصدق يكون اوضحا   الاخفى سمي قولا شارحا

فلا مجاز والقرينة خفيت   وشركة اللفظ وما اشتبهت

وانما التعريف بالحد يخص
ان كان بالفصل القريب تنص
وان مع الجنس القريب قوم
وحده ناقص بدون التم

سوى النقص ابالفصل فقط
ام كان بالجنس البعيد مرتبط

ورسم اذا الخاصة بيان   كذينك التام والنقصان

ولا يجوز بالاعم والاخص — وربما اجيز ذا فيما نقص

وكل هذي بالحقيقي سِم — تعريف اسمي هو شرح الاسم

اس المطالب ثلاثة علم — مطلب ما مطلب هل مطلب لم

فما هو الشارح والحقيقي — وذو اشتباك مع هل انيق

وهل بسيط ومركب ثبت — لمثبت ثبوتا اثبات نحوت

البرالث يا فريق اثبتا — مطلب ای این کیف کم متی

ومن كريها هو هو ام معا
كما يكون ما هو هل هو معا

ولا اختلاف لا ولا بنا سبب
وفي الوجود اتحد المطالب

جواب ما الحقيقة قد كان عم
الجنس والنوع وحد اهو ثم

بالذاتي والعاد والادری علی غیب — فاین مجمل وما قد فصلت

اذ شيء او اشياء شی نسق
تختلف الحقائق او تتفق

فالاول الكلی

فالاول الكلي بحد بحسبا — وثانيا اجب بجنس نسبا

اولا اول جزئيتنا المتميزات
فان نعم ان بما المتميز بان

وقد يقال الفصل فيقال
وما الحقيقي بالسؤال

وليس فيه البعض عن صواب
عند الحكيم صاحب الالباب

انا الفصول صور نوعية — والشيء شيئا كان بالفعلية

من نا على الفصل القريب باد حد — اذ المقوم كلا اذا وجد

كمنوع على الصوم هدم
ونعلم كل جميع محترم

وللاني تعين النمط
وجرى بقوام ما خلط

ها ام الحد الوجود بعلل
حدود وسطى في البراهين تجل

فمنه ما مبدأ برهان وما — نتيجة وما تأتي منهما

وذاتما قد واذ حرى سبب — لاجر كشكر تعريف ا لغضب

بغلبة دم قلب بعزى — للانتقام وخسوف القمر

بانمحاء نوره والطمس
بحجب ارض بينهما والشمس

ان حاسبين بكل طوبا	عليك توبيه ام اختيا ما

فان على العلة نقصر بعد	حد برهان وبالمعلول حد

[illegible]
اذ فالمور اعتبار بان
ودبا حد ولا علة تثبت

الحد بالبرهان ليس يكتسب
اذ لا الى النهاية الامر ذهب

او اكتساب يكون دائرا	ان يكن الاوسط حدا آخرا

وكيف الكل [illegible]
ان لم يكن لو حد دان
وان صود [illegible]

وان باوسط هو لوسم اقتنص
فكيف الاقتناص للذات نحص

وايضا ان اطلق حمل الاكبر	فهكذا مستنتج في الاصغر

وان على حد نوع له حمل	فكيف حد النوع للشخص جعل

ليس بحد الشيء كسب حده	اذ ضد حد الضد حد ضده

فانه دور وما منه خلا
بتعلم اقسام ايضا بدلا

وليس باستقراء جزئيات	اذ لم يضد علم الكليات

فالحد بالتركيب فناصه	وذا بان نستقري اشخاصه

حتى تروا من اي الاجناس العشر	فتأخذوا مقوماتها الاخر

نعم رتب كلما وجد	حدا ومعنى سادت اوجد الحد

[illegible]
[illegible]
فجوهر وناطق وما ثبت
تمير الانسان منها ثابت

لكنها ليست له بسوسه	والحد قول قد حكى الماهيه

من ثم ما في حد والتعليم نزع	للاسم بالاثبات فليس نفع

غوص في القضايا

ان القضية لقول محتمل	للصدق والكذب وطارء ما خلل

العقد والقضية ترادفا ... اذا ارتباطا واعتقادا صادقا

حملية بسيطة تقول ... جزاها الموضوع والمحمول

شرطية او قوة الشرطية ... تعليق او عناد لا نسبة

فبانفصال واتصال ثنتا ... كل الى قضيتين انحلتا

وطرفاها في ذي اتصال ... قد سميا المقدم والتالي

بعكسه فذوها انفصالية ... كانت لزومية اتفاقية

ثم العناد وضعا او رفعا فقط

او فيهما جميعهما لم يحط قط

فذو حقيقة اما ذا انكا ... فمانع جمع او خلو انكا

حملية تقسيمها لقد راو ... بحسب الموضوع والمحمولا

جهات او رابطة ذي قد مضت ... وما بموضوع فقط ما حملت

اما على شخص فشخصية ام

على الطبيعة الطبيعية سم

والحكم

والحكم ان كان على الافراد ... ولم يبين كمية فمهملة

وان يكن كلا وبعضا قدره ... حاكمها محصورة مسورة

للسلب والايجاب خذ للاربع ... كلا وبعضا سور الايجاب يجي

لا شيء ولا واحد للسلب كلي ... للجزئي ليس بعض او ليس كل

والسور الشرطية يكون ... مهما وكلما وقد يكون

والسور في الحملية المنفصلة ... فدائما ابدا او ما تلي

فقضية شخصية لا تعتبر

اذ لا كمال في اقتناصها و...

بل ليس جزئي بكاسب ولا ... مكتسب بل كاسب في الفلاة

وجود موضوع لايجابية ... حتم فاعتبار خارجية

ذهنية ان هو ذهنا اتحدا ... وفي الحقيقة نفس الامر حا

والحكم في المحصورة ابنه جرى … على الطبيعة بحيث قد سرى

افرادها اذ لو على افرادها … لم يمكن اذ ليس نفس اعدادها

وقس لموضوع الحقيقيات … فانظر الى العنوان والمرآت

وقسمة بحسب المحمول … من جهة التحصيل والعدول

فالسالبة ان خص بالحرف … معدولة او ورد محصلة

سالبة المحمول ايجابا بقول … اذ ربط سلب ليس سلب الربط

فكان الايجاب بخص اذ لزم … وجود موضوع له والسلب عم

لسبوية بسلبها الجزئية … وفي تناقضها ابا النسبة

اولا وغير فيهما العدول … وليس عن سلب فلا يزول

عدول موضوع لسبوا او … كما اذ النسبة وردا

ومن عدول

ومن عدول عدم للقضية … وليس لا ونحوها نقيضية

جعل الجهات جزء انه قد علم … فالكذب بالامكان الا النّا لزم

اقسامها بحسب الجهات … قد كان ان تجي مبينات

نسبة القضية بكيفية … في الواقع ونفس الامر بصفة

كيفية النسبة موسوما … ضرورة امكانا او غيرهما

لفظ على المادة دلنا جهة … تلك الرباعية والموجهة

كذا في القضية العقلية … معقول هذه جهة عقلية

الحكم ان ضرورة ابانا
ما جوهر الموضوع ايسكانا

كانت ضرورية الذاتية ‖ طلق ضرورية ازلية

مشروطة عمة ان بالوصف ذي ‖ وفيه مطلقة ان تحتذي

وقتا معينا وفي منتشرة ‖ مطلقة فوقها لن تحصره

ثم ضرورية من المحمول جا ‖ اذا الوقوع في الوجوب اندرجا

والحكم بالدوام ذاتا دائمة ‖ عرفية عمة ان وصفا سمة

وان فعلية مطلقة ‖ فالاسم لا توجيهها متفقة

ولفظ عمة الى اسمها اضف ‖ بكونها اعم الوجود يا ان صف

وان بلا ضرورة ممكنة

بعمة وخصة مفتتنة

[illegible]

فلا ضرورة الخلاف عمة ‖ والخص لا ضرورة بوجه

وعمة بسيطتا للذات ‖ وخصة من المركبات

والبعض من ذي حتما نفذا ‖ باللادوام الذاتي كبدا

كذا بلا ضرورة ذاتية ‖ فدعيت مطلقة فعلية

فحذف الضرورة اذ تركبت ‖ عن اسمها وبعضها بدلت

فادع وجودية الفعلية ‖ اذا تخصص صفة وصفية

فعلية لو لا دائمة ‖ خالف كيف الاصل لا تكتما

مدلول لا ضرورة الامكان نعم　　كلا دوام ادرها كيفا وكم

كل الجهات الى القضية انسبا

اتبع الاشراقي والفطانة　　قضية قصر في السيانة

كل الجهات في الضرورة ادرجا　　اذا الوجود كاشف الوجوب جا

والجهة اذ جزء محمول غدت　　فبالضرورة لقد البست

لكننا قد اقتضينا اتوهم　　اذ ذاك التفصيل شرح ما حتم

لم يجز تفريط لنا ولا شطط　　جعلنا الله من النمر وسط

والجهة وان تنتشر منتشر　　في ذاتها المرات لا مطلو

نقيض كل

فصل في التناقض
والمعاكسة

نقيض كل رفع او مرفوع　　تعميم رفع لهما رجوع

من احد الشرطين لا مناص　　وبالقضية هنا اختصاص

وهو اختلاف في القضيتين　　بالذات في الصدق كذا في المين

واختلفا كيفا وكما وجهة　　والحكم فيما عدا متجهة

وقد كفى ان وحد خبرها　　ووحدة الحمل اعم فوحدوها

بدل بالنقضا او نحت مبنى　　في الكيف او في الكم قد خالفنا

موجهات الضرو وبينهما　　امكان عم والمشروطتينهما

حينئذ ممكنة ودائمة … اطلاق عم لنقيضها سمه

عرفية عمتها المقابلة … حينية مطلقة خذ عاقلة

ولمركباتها المنفصلة … ما بين جزئيها هي المحتملة

وموضع الترديد في الجزئية … افراد موضوع من الحملية

وعند بعض القدماء الكيفية … والجهة ما ذي لايجابية

فليس نسبة فكيف كيفها … في سالبة البين بين طرفيها

سلب ضرورة ليس امكانا ولا … مطلقة وغيره حما تلا

كان سالبا ببدء او جبا … ودمة كانت وبعد سلبا

لكن نقيض

لكن نقيض الاخص منهم لاعم … مع لازم وخص بعض القصد ثم

بالمستقيم المستوى العكسي … شبه بجزء القضية وعي

في صدقها وكيفها بها اتحد … مع صدق الاصل لعكس نعني عند

فمطلق الايجاب جزئيا عكس … والسالب الكلي كنفسها عكس

والسالب الجزئي اعد عكس له … وفاقد الترتيب كالمنفصلة

دائمتان عامتان ان وجبت … حينية مطلقة انعكست

عكس لعرفي الخاصتين لادائمة … حينية مطلقة لادائمة

صنفا الوجودية والوقتية || عكس ذي الاربع هو الفعلية

وذي لنقيضها وليس تنعكس || ممكنتان عند النتج فاقتبس

في سالب دائمتان دائمة || وعامتان عرفية عامة

وخصيهما عرفية لا دائمة || في البعض والكل بخلف قائمة

بيانه ان نقيض العكس مع || اصل لما انتج ما قد امتنع

فالست من سوالب كلية || انعكست وما لها الجزئية

منها لجزئيات سلب بعض || صنفا الوجودية واللادائمي ثلث

اخصها الوقتية

اخصها الوقتية لا عكس له || فذو العموم اللزوم ما انثلم

في قرسمعك ذو تفريع || مثاله اللا لخسف في التربيع

نقيضي الجزئين بدل انشئا || عكس النقيض الصدق والكيف بقا

وكلهم جاعلو المبدل || نقيض ثانيها وعين الاول

مع اختلافه وكيف لكن ثبتا || على القديم حكم عكس حسنا

فالموجبات ههنا بامر ثبتي || في الحكم كالسوالب في المستوي

فالسالب كالموجب في العكس ذا || وذا وذاك استويا مأخذا

ان قياسنا قضايا الفت … بالذات قولا اخرا استلزمت

وهل بتوليد او اعداد تنسب … او بالتوافي عادة الله جرت

والحق ان فاض من القدس الصور … وانما اعداده من الفكر

وجري عادة خطاء شديدا … وليست العلية توليدا

فالمنتج اما بهيئته بدا … فيدعى الاستثنائي او لا محدا

الاقتراني الحملي والشرطي ذو … شرطيا الا ان للحملي اعز

موضوع مطلوب يسمى اصغرا

محمول مطلوب يسمى اكبرا

فقضية باصغر

فقضية باصغر قد خصصت … صغرى وكبرى ما باكبر خصت

وسبب الحكم باوسط دعى … بنضده الاشكال في اربع

فالشكل اولا وخبر ابتدى … بالحمل في الصغرى وضع في الكبرى

بالحمل فيهما يكون الثاني … والثالث بالوضع ذو قران

بعكس الاول يكون الرابع … وشرط الانتاج لكل واقع

فعكس للاول وحسب كب … للثاني والثالث مع كان وجب

ومنكع اخبيكا ان قد لزم … للرابع فالشرط ذي كيفا وكم

عن جزئين لم يكن قياس

كما لبين بابه الشاس

فالاول الضروب يعتبر   للاربع المحصورة مستنبعة

بديهي الانتاج حقائق ظهر   وانما بالنظر صدق الاخر

ثم ضروب الثاني ايضا اربعة   سالبتين هذه مستنبعة

بالخلف او بعكس كبرى يرجع   للاول او عكس صغرى رابع

ثم الترتيب مطلوب عكس   من مطلع الانوار نور الشمس

ثم ضروب الثالث ستا ثبت   لموجب وسالب كلا مضت

في الثاني والنتيجة الجزئي نفع   ورابعا بينوا عن الطبع فذا

ذو الشرطين والاتصال وحكم

كلية كيف الاخص والاعم

[illegible]

الامر الثاني الشرطي ما الف من   متصلي منفصلي شرطين

او اتصال بانفصال ارتبط   او واحد من ذين بالحملي خلط

تثبت في انتاجهم مفاصلي   منه اتصالي والانفصالي

واول الف من شرطية   مع تلو لكن وهو حملية

ينتج في الشرطي الاتصالي   وضع المقدم ورفع التالي

في الانفصالي الحقيقية فيه   باربع من اربع مستنتجة

اذ وضع كل رفع جزء اخر   وعكسه والانفصالين اعتبر

في منع جمع وضع كلا رفعا   في منع خلو رفع كل وضعا

وضع برفع للنقيض يكتفي   خلف خلاف المستقيم قد عرف

من اقتراني والاستثنائي   قياس خلف فرد ابتداء وجائي

واذ فرغت من اتم الحجج   اذن الى الاستقراء والتمثيل جي

حكم على الكلي بالمشاهدة   افرادهم استقرائهم قد حدده

ثم اذا الحكم جميعها شمل   وناقص اذا بالاكثر بدل

يعطي اليقين التام او قياس   مقسم المرجع والاساس

والناقص ظنا

والناقص ظنا حدى لم يتبع   في الحكم ومثل للضعف عجى

تشريك جزئي لجزئي لما   بجمعهما في الحكم تشبيها سما

بالدوران وهو طرد عكس او   بالسبر والتقسيم ترديد او دا

ان القياس ان يفد تسبا خلا   تصديقا اي عجبا وخيلا

فذاك شعري وان تصديقا   ظنيا الخطابة حقيقا

مع جزم ان يعتبر التسلم   لا الحق فهو الجدل عندهم

برهان ان يعتبر الحق حقي   ان لا يحق سفسطي منتحي

كلاهما في غرض القياس اح   لنفسه كالعلم بالتشهد وسم

ثم مقدمات برهان نوى   موقنة ضرورة او نظرا

حد اليقين وهو القطع وبت   تصديق جازم مطابق تثبت

ان ضروريا فامنه ذي   مرجع كل النظريات خذي

فان تلته التصور كفت   في حكمها فاوليات بدت

او لا فبالاحساس اما (ستهد)   ظهرا وبطنا فالمشاهدات عد

قسم ما بالظهر حسيات   وانسب الى الوجدان نطبيات

وان يظ

وان يظ بغير حس فالوسط   ان لم يغب عنا لدى الكل فط

يدعى بفطريات اي قضايا   قياسها معها بلا خبايا

وان يغب واستعمل التجارب   فالتجربيات او التخاطب

عن فرقة تواطؤ الكذب امتنع   فالمتواترات عند ذا تقع

ما بالقرائن قبل الحدس سم   كحل ما في الفلكيات حكم

برهاننا باللم والان قسم   علم من العلة بالمعلول لم

وعكسه ان ولم اسبق   وهو بإعطاء اليقين اوثق

فالوسط الواسط لاثبات لكل	ان نفا على الثبوت ولنفا يدل

لو وقع الاخر دليل	درج التلازم هنا سبيل

تحسب العلاقة لمى قسم	من علل القوام او خارج لم

وعلل بالذات لا بالعرض	فروعها العلم الالمى يقتضى

فالاوسط الفاعل للثبوت كما	تشخص من صورة ناداعليا

واوسط من مدة ادغاسنة	كالموت من ضديه وغفلته

واوسط من صورة عليه	كاشف فيها اذ بها فعليته

حق علم ٢١٢

خو علوم الشيء من فاعله	دلالة الخو على مجعوله

مسبب الاسباب من غير سبب	بر الوجود بالتراثر وجب

فاعلى فاعلا لليه	يكتف ذاته لذكاهي

وعلة معلولها ساوقت نفى	برهانه المطلق لخذها اصطفى

فيه على الاوسط الاكبر ان عطف	فالان من حد ولم اسلف

لا علة اخص من معلولها	بلجهة ذى العلل مستحملها

غير اليقينة من القضايا	ست كتلك وهى للبقايا

منها بديث ما هي مشهورات عليها الآراء متطابقات

كمثل ما عمت بر المصالح كالعدل جيد وجور قبيح

او خلق او ملة قد استصح او لحمية وغيرها قبيح

او واجب القبول لكن اشتبه بجهة العموم الاعتراف به

من تلك مقبولات ماخوذات من كان نبيا او حكيما ائتمن

من اولياء كانوا افاضل السلف او الذين هم اماثل الخلف

من تلك ظنيات بالمعنى الاخص كواجع لا جزم مثلما نقص

يطوف

يطوف بالليل فلان سارق ولم يجالطنا فلان مارق

منها المسلمات حقت او وهمت من خصم او قبل بعلم تثبت

من تلك ما يدعى بوهميات حكم على العقلي بحسيات

كالصبر في المجرد زماني والفوق وضعي كذا مكاني

فالوهم تابع ذوي الاوضاع بحسب نحو القاهر الشعاعي

والفضل بعض دون مبالغ فينقص واذا الى النحب جاء ناكص

يخاف [illegible] ويحق في السلب [illegible]

منها الشبيه بالمشبهات باوليات ومشهورات

مخيلات التي ما اثرت تصديقا او بسطا او قبضا اثبتت

والجدلي من مقدمات شهرت او ما تسلمت لدى تسليم

وجدا ليجتنب خصما وهو من محمودة الآراء

والغرض الافحام للخصام او كان اقناع ذوي الافهام

والقائس الخطيب ظنا تبعا لاسيما ظنا يكون شايعا

والظن على ما تقبلات والغرض تمرين تهذيبات

على المخيلات المتعرفات حيرى بالسجع والالفاظ زادوا

ومن هنا للبعض بعض اوقع من الخطابي والكتاب شبع

الهزلي

والغرض الترغيب والترهيب ولو بكاذب بترغيب تعجيب

الف من وهمية مغالطي من خالص الوهمي او مغالط

او ذو اشتباه من مشبهات ووجه تشبيه الحالات

والغرض التحرز والاسكات لزعم لدحضه اسكات

والشغب والسفسطة تحت الغلط وشأنه التمويه والحكم الشطط

والسفسطي مبرهنا تشبها وشاكل المشاغبي مجادلا

وخذ ما بالعرض مكان ما | بالذات ما بالذات في ختما
اذ جاء من ناحية اللفظ غلط | او جاء من ناحية المعاني الخلط
واللفظ بالافراد والتركيب | ابدى او الاعجام او التقريب
تركيب تفصيل التغليط ام | من ظن فقده وكونه استلزم
تركيب المفصل ثاني كهو | مستدرك وحيد وضده
كخمسة زوج وفرد فرقا | وما بناحية المعاني علقا

انواعها الثلاثة عشر كما | قد ضبطوها من كلام القدما
ايهام الانعكاس والمصادرة | ثم اشتراك لفظه بالجوهرة
كذاك الاشتراك في الحال ثبت | ذاتية وعرضية سبت
وسوء تأليف وتبكيت وما | سوء اعتبار الحمل عنه علما
وما بتركيب منوط نفسه | تركب المفصل كعكسه

جمع المسائل بحكم مسئلة
ووضع ما ليس بعلة علة

والحمد [illegible]

انما يختص بذلك نقسم | لما انسطرنا فوهم العكس ثم

وما انسطر فكما شرطا خل | او غير هذا السطر في متواه حل

سوا اعتبار الحمل مع ما بالعرض | مثلما بالذات من ذين انتقض

او في القضايا وهي الموضوع

الحال التي ليست قياسا جمع

كمثل الانسان وحده حيوان | وكل ما حده هو الحيوان

هذا الذي سماه جمع عادة | جمع المسائل بحدى مسئلة

ولكونه

والتي هي القياس في الغلط | اما لذي القياس نعم فقط

في بنية القياس او في صورته | والغلط في الصورة يكثر

كما يكثر في الصورة لتنتجى | فالغلط في الغلطى مستخرج

نحو شيئا الى موضع يرجعها | وسوء تركيب نسواه كانا

او في القياس بقياسه الحي

مطلوب بمختلف وضع حصلا

ان تنسب نحو صورة مغالطة | كما اتحادها المصادرة ثم

قد تم الكتاب بعون الملك الوهاب في يوم احد

سادس من شهر جمادى الاولى لسنة

والمصلين عبد الحميد الجابلاني ١٣٢ في

الحمد لله اولا واخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله

على محمد وآله الطاهرين

۱۲۵

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

ابو اصل

١٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

ابواصل



۱ / ۹

شماره
۵۷۳
فهرست

رساله

بسم الله الرحمن الرحیم

اینکه نماز منقسم میشود بواجب و مستحب و اول منقسم میشود بشش قسم اول
یومیه دویم جمعه سوم عیدین چهارم آیات پنجم طواف ششم
آنکه بنذر و عهد و نحو هما لازم میشود اما یومیه پس در آن چند مطلب است

مطلب اول در اوقات آنهاست و در آن هشت مطلب است مطلب اول
آنکه اول وقت نماز ظهر زوال شمس است و مقدار چهار رکعت که اغلب
ناس در اقوال و افعال با اقتصار باقل واجب بعمل آورند در حق حاضر و مقدار
دو رکعت بطریق مذکور در حق مسافر مختص بظهر است و قبل از غروب آفتاب بهمین تما

مقدار

مقدار مختص بعصر است و ما بین این دو حد مشترک بین الصلوتین است
و اول نماز مغرب میل نمودن حمره مشرقیه است از سمت راس بجانب
مغرب چنانچه آخر وقت عشا نصف شب است و مقدار کفایت هر یک
بمعنی که مذکور شد مختص باو است و ما بین آنها بین مشترک بین الصلوتین است
و اول وقت نماز صبح ظهور سفیده است فوق الافق متصل بآن و بر در جانب
مشرق که منتشر است در جانب عرض و آخر آن طلوع شمس است

مطلب دویم آنکه هرگاه حیض یا نفاس یا اغماء یا جنون بهم رسد
بعد از دخول وقت نماز اگر بمقدار زمان عروض نماز را بعمل نیاورده است
و از اول وقت منقضی شده است مقداری که کفایت نماز صحیح با شرایط
مفقوده نماید قضای آن نماز لازم است و الا فلا و هرگاه این عذرها
رفع شد و از آخر وقت درک نمود مقداری را که کفایت شرایط مفقوده
و یک رکعت از نماز نماید آن نماز واجب است و همچنین هرگاه طفل بالغ شد

و بعد از بلوغ درک نمود مقداری را که کفایت وضو و یک رکعت
از نماز نماید ظاهر آنست که نماز ادا بوده باشد پس نیت ادا میتوان
نمود بلکه ظاهر اینست که اگر زمان کفایت غسل و یک رکعت را نماید
لکن بکفایت تیمم و یک رکعت نماید باز نماز واجب بوده باشد و ظاهر اینست
که وسعت زمان بجهت رفع جنب معتبر نبوده باشد و در جمیع صور
مذکوره هرگاه اخلال نماز در همان وقت نماید آثم است و قضای
آن واجب است و از آنچه مذکور شد معلوم میشود که اگر قبل از غروب
درک نماید مقداری را که کفایت پنج رکعت را نماید نماز ظهر و عصر هردو
بر آن شخص لازم خواهد بود و همچنین هرگاه قبل از نصف شب درک
کند مقدار پنج رکعت را نماز مغرب و عشا هردو لازم خواهد بود

مطلب سوم لازم است قبل از شروع نمودن نماز تحصیل علم بدخول وقت
نماز با امکان علم و در صورت عدم امکان علم اکتفا بمظنه دخول وقت جایز است

مگر آنکه

مگر آنکه کل اجزای صلوة واقع شود در خارج وقت که در این وقت
نماز باطل است یا اینکه در اثنای نماز رفع اعتقاد او قبل از دخول
وقت مشخص شود اما بحدی که اگر نماز را تمام نماید در بین نماز وقت داخل
میشود و بعضی اجزای نماز بعد از دخول وقت میشود پس قطع نماز در این
وقت که مشخص شد که هنوز وقت داخل نشده متعین است

بدانکه
هرگاه کسی مشغول نماز عصر یا عشا شد باعتقاد اینکه ظهر یا مغرب را بجا
آورده است و بعد از آن خلاف آن براو ظاهر شد پس ظهور خلاف
در اثنای نماز است یا بعد از فراغ اگر در اثناست پس اگر شروع نماز
و ظهور خلاف هردو در وقت مختص نماز سابق بوده یا هردو در وقت
مشترک بوده یا شروع در وقت مختص نماز سابق و ظهور خلاف در وقت
مشترک بوده لازمست که عدول بنماز سابق نماید و اگر هردو وقت مختص نماز لاحق
بوده عدول جایز نیست و همچنین ظاهر اینست که اگر شروع در وقت مشترک

و ظهور خلاف در وقت مختص بوده عدول میتواند نمود و اگر ظهور خلاف
بعد از فراغ از نماز است پس اگر زمان فراغ از نماز لاحق و زمان شروع
هر دو مختص بنماز سابق بوده یا زمان شروع مختص بنماز سابق و زمان فراغ
مشترک بوده ظاهر اینست که این نماز باطل است و اگر هر دو زمان
مشترک است ظاهر اینست که نماز لاحق صحیح است پس اتیان مینماید بنماز
سابق به نیت قضائی و اگر زمان شروع مشترک و زمان فراغ مختص بنماز لاحق
بوده یا هر دو زمان مختص بلاحق بوده باشد در این دو صورت نیز نماز
لاحق صحیح است و نماز سابق قضا خواهد بود و از اینجا مشخص شد که جواز عدول مختص
به تذکر در اثنای نماز است بشرط بقای محل عدول اعم از آنکه هر دو نماز ادائی
بوده باشد یا هر دو قضائی یا مختلف باین معنی که معدول منه ادا بوده باشد
و معدول الیه قضا و تصویر عکس آن اگرچه ممکن است لکن خالی از اشکال نیست
و فوات محل عدول موقوف نیست بزیادتی رکن نسبت بمعدول الیه بلکه

بمطلق

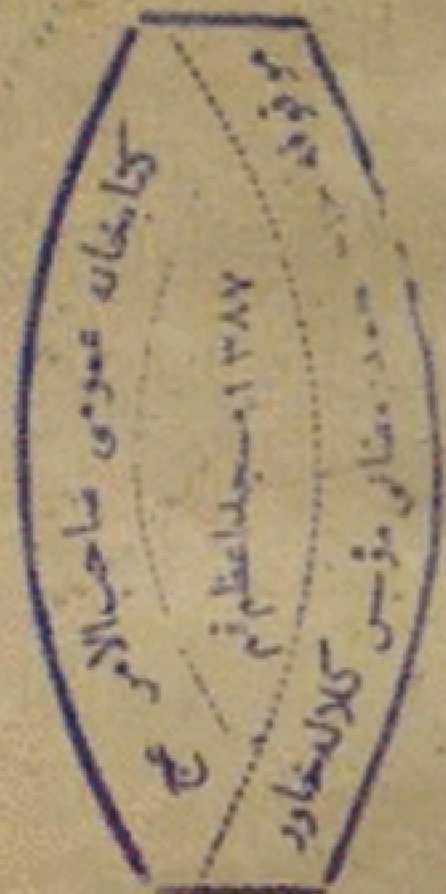
بمطلق زیادتی است پس اگر ایستاده در رکعت چهارم نماز عشا مثلا
عدول بمغرب نمی تواند نمود اگرچه بشروع قرائت یا تسبیح نموده باشد

مطلب پنجم در بیان قبله است **فصل چهارم** بدانکه قبله عبارت
از فضائی است که کعبه معظمه شاغل آنست و فوق تا سموات و از تحت
تا تحت الثری در حق کسانیکه متمکن اند از استقبال آن و جهت فضاست در حق
کسانیکه متمکن نیستند و جهت فضای جانبی است که تحقق کعبه در آن معلوم
یا مظنون باشد و تحصیل علم در صورت امکان لازم است و با عدم امکان
اعتماد بظن میتوان نمود و همچنین که ظن بهم رسانیدن اعتماد بآن مظنه میتواند نمود
و انحصار ظن اقوی لازم نیست مگر آنکه علم داشته باشد که تا چه ظن اقوی
میشود در این صورت احوط بلکه دور نیست که حکم بوجوب تاخیر شود
لازم است اجتهاد در تشخیص سمت قبله لکن در بلاد مسلمین اعتماد بمحاریب
و مقابر ایشان میتواند نمود مگر در صورت علم یا ظن بخلاف بلکه در صورت شک

نیز چنین است و اگر جمیع جهات در صورت عدم تمکن از ظن در نظر مکلف
مساوی باشد لازم است بعمل آورده چهار نماز را و اگر نبوده باشد
بلکه امر قبله منحصر در سه جهه باشد لازم است اتیان سه نماز در سه سمت
و اگر منحصر در دو جهه بوده باشد اکتفا باید بدو نماز در دو سمت و اگر دو
نماز مشتبه القبله باشد مثل ظهر و عصر یا مغرب و عشا اول چهار نماز
ظهر بچهار جانب مینماید و بعد از آن چهار نماز عصر را لکن لازم نیست
که ابتدا نماید بنماز عصر در سمتی که اول شروع بنماز ظهر نموده بلکه
جایز نیست که اول دفعه بعمل آورد نماز عصر را در سمتی که نماز ظهر چهارم
بآن سمت نموده و باید دانست که نماز بچهار سمت در صورت سعه
وقت است اما در حال ضیق وقت اکتفا باید بآنچه وقت کفایت نماید پس
هر گاه وقت کفایت نکند مگر بیک نماز اقتصار بهمان یک مینماید و تعدد
لازم نیست و در تعیین جهه در این صورت مخیر است و اگر کفایت دو نماز

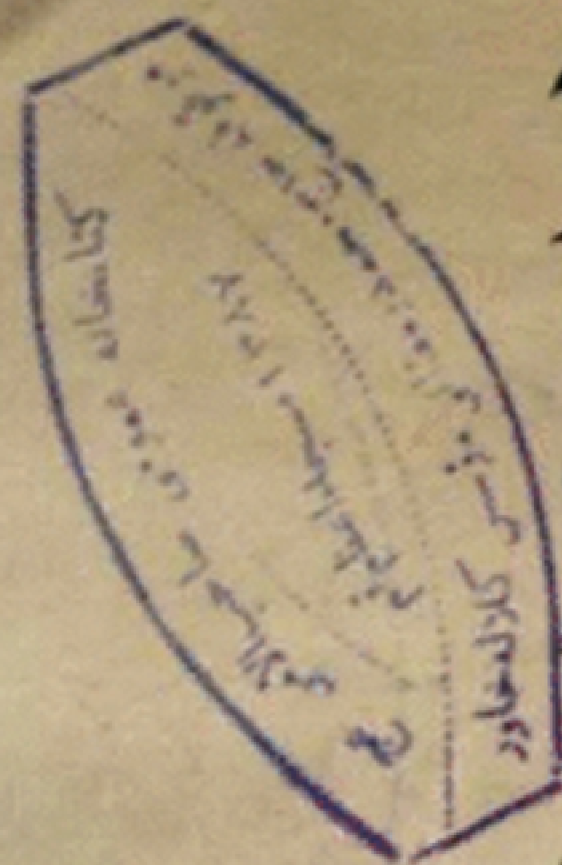
نماید

نماید لازم است دو نماز و هکذا و واجب نیست که متحیر تاخیر نماز نماید تا
وقت مضیق شود بلکه ظاهر نیست که جایز است در اول وقت مشغول
بنماز شود مگر عالم باشد برفع مانع در آخر وقت در این صورت دور نیست
که کسی بگوید لازم است تاخیر و اگر انسان اول زوال مثلا مقدار چهار رکعت
نماز منقضی شد بر متحیر در قبله بعد از آن مصحوب بعضی معاذیر مسقطه
تکلیف شد مثل اینکه ضعیفه حایض شد پس اگر بعد از ارتفاع عذر باقی
بر تحیر است لازم است در حال قضا رعایت نمودن حال ادا پس لازم است
که چهار نماز ظهر قضا نماید و قضای نماز عصر را و لازم نیست بلکه
ممکن است کسی ادعا نماید در چنین صورت اولی بلکه لازم این بوده باشد
که تاخیر در قضا نماید تا رفع تحیر شود و اگر متحیر نیست در حین قضا اکتفا
بیک نماز ظهر میتواند نمود و اگر مقدار شانزده رکعت نماز از اول زوال
منقضی شد بعد از آن عذر مسقط تکلیف عارض شد ظاهر نیست



که قضای نماز عصر در چنین صورت لازم نبوده باشد بلکه اگر مقدار
هفت نماز چهار رکعتی مثلا گذشته عذر عارض شود قضای نماز عصر
لازم نیست چنانچه اگر مقدار سه نماز چهار رکعتی گذشته عذر روی دهد
قضای نماز ظهر واجب نیست و آنچه مذکور شد در صورتی است که در اول
وقت متحیر باشد والا قضا واجب است با انقضای مقدار چهار رکعت
یا هشت رکعت با انقضای زمان طهارت اگرچه ما بین زمان تحیر و عروض
عذر مقدار چهار نماز بلکه یک نماز متخلل نشده باشد و اگر عذر رفع شد
در حالتی که باقی مانده باشد از آخر وقت بمقدار چهار نماز با طهارت
ظاهر نیست که این مقدار مختص نماز عصر بوده باشد و قضای نماز
ظهر هم واجب نخواهد و هرگاه مقدار پنج نماز از آخر وقت درک نماید
واجب است یک نماز ظهر بهر سمتی که خواهد و چهار نماز عصر به چهار سمت
و اگر بمقدار شش نماز یا هفت باقی مانده دو نماز یا سه نماز ظهر بدو سمت

یا سه



یا سه سمت و چهار نماز عصر بچهار سمت بنماید و باید دانست هر کسی
که مکلف است بنماز بچهار سمت و بعد از فراغ از یک نماز تحیر او رفع شد
پس اگر آن نماز بخلاف جهت قبله شده است اعاده آن بسمت قبله
واجب است والا احوط اعاده است بلکه دور نیست که واجب بوده باشد
و اگر رفع تحیر در اثنای نماز شود قطع آن لازم است اتمام آن تا آنکه موافق جهت
قبله بوده یا مخالف و اما نماز میت پس ممکن است بگوییم ظاهر نیست
که اکتفا بیک نماز بهر جهتی که بوده باشد میتوان نمود و اما غیر آن مثل آیات
غیر کسوفین که موقوف بوقت نبوده باشد تاخیر نماز نماید تا رفع تحیر شود
آنوقت یک نماز بسوی قبله نماید و اما کسوفین پس اگر وقت وسعت
چهار نماز را داشته باشد لازم است که عمل نماید و اگر وسعت نداشته باشد
اقتصار نماید بآنچه وقت وسعت دارد و دور نیست در مثل نماز میت
و نماز کسوف و خسوف در چنین وقتی عمل بمقتضای قرعه اولی بوده باشد خصوصا

در مثل نماز میت وغیره و باید دانست که جایز است متحیر را اقتدا
نماید بمتحیر وبغیر متحیر واما اقتدای غیر متحیر بمتحیر در سمتی که غیر متحیر معتقد
اینست که قبله نیست جایز نیست بی اشکال واما در سمتی که معتقد
اینست که سمت قبله است در حکم بجواز اقتدا اشکالست

بدانکه
اگر مصلی در اثنای نماز واجب التفات از قبله نماید عمدا بخلاف قبله
بهمه بدن یا بوجه تنها یا بکل بدن بجانب یمین یا بجانب یسار یا بکل بدن
یا بیمین یا یسار نماز او باطلست واگر التفات نماید بوجه تنها
بجانب یمین یا یسار یا ما بین یمین ویسار نماز او صحیح است واگر سهوا
التفات نماید بهمه بدن بخلاف قبله یا بجانب یمین یا یسار یا بوجه تنها
بخلاف قبله نماز او باطلست واگر التفات نماید بوجه بسوی یمین
یا یسار یا ما بین یمین ویسار نماز او صحیح است واگر التفات نماید و بکل
بدن یا بیمین ویسار اگر در انوقت مشغول بعضی واجبات نماز بوده باشد

نماز

نماز او باطلست اگرچه از واجبات غیر رکنیه بوده باشد واگر مشغول
نباشد حکم ببطلان مشکلست واحتیاط در اعاده است واما نماز
نافله پس ظاهر اینست که هیچیک از اقسام مذکوره باعث بطلان
نشود اگرچه التفات بکل بدن بوده باشد بخلاف قبله جهة متعمدا

بدانکه
اگر خطا در قبله ظاهر شود بعد از فراغ نماز پس اگر نماز
او بنفس یمین یا نفس یسار یا خلاف قبله واقع شده اگر وقت
باقیست اعاده او لازمست واگر وقت خارج شده قضای آن لازم
نیست اگرچه در قسم اخیر احوط اتیان بقضاست واگر ما بین
یمین ویسار شده نماز او صحیح است واگر خطا ظاهر شود در اثنای نماز
پس اگر ما بین یمین ویسار بوده لازمست که میل نماید بجانب قبله
وظاهر اینست که در حال میل مشغول واجبی از واجبات نماز لازمست
که نشود ودر باقی صور استیناف لازمست وجاهل مثل عامد است

پس هرگاه کسی عمداً نماز را بغیر جهة قبله نموده باشد نماز او باطلست
و جاهل نیز مثل اوست و اما ناسی پس اگر نسیان او در حکم است
باین معنی که اول میدانست که واجب است استقبال قبله
در نماز و فراموش نموده پس اگر متعمد است ظاهر همینست که حکم
او حکم جاهل است یعنی نماز او باطلست اگرچه بین المشرق و المغرب واقع
شده باشد بلکه حکم بصحت مشکل است هرچند به سمت قبله شده باشد
و اگر غیر متعمد است لکن بنابر مشهور همینست که اعم چنین باشد و اگر نسیان
او در موضوع است باین معنی که اولاً سمت قبله را تشخیص داده
لکن فراموش نموده پس ظاهر آنست که حکم آن حکم مخطی است پس اگر
بین یمین و یسار شد صحیح است و اگر بنفس احدهما یا بخلاف قبله شده
باطل است بلکه دور نیست که در خارج وقت هم لازم باشد قضای
آن و این در صورتی است که تذکر بعد از فراغ از نماز باشد اما هرگاه

تذکر

تذکر در اثنای نماز بوده باشد پس اگر ما بین یمین و یسار بوده باشد
میل نماید بسمت قبله و اگر بنفس یمین یا یسار یا خلاف جهة قبله
بوده باشد نماز باطل قطع نماز و استیناف آن لازم است نماز واجب
در جوف کعبه در حال ضرورت جایز است ظاهر همینست که جایز است
در حال اختیار لکن مع الکراهة و اما نماز در سطح کعبه پس بجا می آورد
ایستاده یا رکوع و سجود مثل سایر مواضع بهر سمتی که بخواهد لکن لازمست
بنحوی بایستد که در جمیع احوال چیزی از فضای خانه پیش روی او باقی
بوده باشد بدانکه کیفیت استقبال در حال قیام و نماز آنست
که رو و سایر مقادیم بدن را بسمت قبله نگهدارد و احتیاطاً طور ا
انگشتان پاها نیز چنین است و در حال جلوس قریب باین است
و در حال سجود معلوم است که این طریق نیست در بیان لباس مصلی
در لباس مصلی است و در آن چند مطلب است اول آنست

اول

که جایز نیست نماز در اجزای حیوان غیر ماکول اللحم بالذات یا بالعرض
چه صاحب خون جهنده و غیر آن مانند خز و سنجاب و حواصل و نماز
فاسد است خواه جزء لباس باشد یا محمول باشد بلکه موهای چسبیده
هم چنین است و اگر چنین نباشد مثل بودن او در جوف قلمدان بسا
در جیب نماز باطل نیست و اما اجزای انسان پس در اجزای غیر نجسه
خود نماز باطل نیست اگرچه دندان در بغل باشد مثلا و اگر آن جزء
گوشت داشته باشد حکم به بطلان مشکل است و احوط اجتناب است
و در اجزای غیر ظاهره نیست که در مثل مو و ناخن و عرق و قی و آب دهن
و دماغ نماز باطل نیست و اما در مثل دندان و انگشت و نحو آنها ظاهر این نیست
که باطل است و اما مثل شیر اگرچه شیر بشیر بوده باشد پس حکم خالی از اشکال
نیست احوط اجتناب است و اگر حیوان خون جهنده نداشته باشد
پس اگر گوشت نداشته باشد مثل شپش و کیک و پشه و مگس اشکالی

در عدم

در عدم لزوم اجتناب نیست و هم چنین است زنبور خصوصا
مثل موم عسل و از این باب است ابریشم پس اجتناب لازم نیست
و اگر صاحب گوشت باشد مثل بعضی اقسام ماهی که ماکول نیست
پس ظاهر نیست که اجتناب از اجزای آن لازم باشد بخلاف صدف
که ظاهر نیست که اجتناب لازم نباشد سیما مروارید که در جوف
اوست و اگر چیزی مشتبه یعنی مردد باشد ما بین آنکه از حیوان
ماکول اللحم است یا غیر ماکول اللحم پس اگر جلد باشد یا غیر جلد لکن جزء لباس
باشد ظاهر این است که اجتناب لازم است و اگر چسبیده است مثل
مو ظاهر نیست که اجتناب لازم نیست و هم چنین است استخوان مشتبه
هر چند احتمال برود که آن نجس العین است باز اجتناب لازم نیست
و اما چرم پس اجتناب از جائی که از گور کن آن آن بوده باشد لازم نیست
و هم چنین است جلد و موی آن و اما مسئله اجزای آن مثل استخوان

و غیره پس ظاهر لزوم اجتناب است و اما استحباب و احوط پس با
نماز در جامه درست شده از جلد و پر آنها جایز است اگرچه اجتناب
احوط است و در اجزای دیگر این دو حیوان جایز نیست اول
در اجزای میته است بدانکه میته اگر از ماکول اللحم است پس اجزائی نیست
که حیات در او حلول ننموده ظاهر است که استعمال آن در نماز
و غیر نماز جایز است مگر در صورتیکه مایع بوده باشد مثل بول و خون
و شیر و نحو اینها خارج از میته و اگر از اجزائی بوده که حیات در آنها حلول
کرده پس نماز در آن بلکه نماز با آن جایز نیست اگرچه مالا یتم به الصلوة
بوده باشد بلکه استعمال آنها در مقام انتفاع در خارج نماز نیز
جایز نیست و معلوم شد از آنچه مذکور شد حکم اجزای میته غیر
ماکول اللحم طاهر العین بوده باشد بلکه در صورت موت شده میته باشد
و همچنین است احکام اجزای میته از نجس العین فرقی نیست در آنچه
مذکور شد

مذکور شد میان آنکه اجزای میته ملبوس باشد یا جزء ملبوس یا محمول
مالا یتم به الصلوة باشد یا نه ما تحله الحیوة باشد یا نه مگر تفصیلی که در
اجزای میته از ماکول اللحم مذکور شد پس در جمیع این صور اجتناب
لازم و با عدم اجتناب نماز باطل است بدانکه حکم در صورت عدم
ثبوت تذکیه مثل صورت علم به میته بودن است پس استعمال جلد مردد
میان اینکه از میته باشد یا از مذکی در نماز جایز نیست و ثابت
نمی‌شود تذکیه بمشاهده و اخبار عدلین بلکه عدل واحد و بودن جلود
در بازار مسلمین اتم از اینکه ذو الید معلوم الاسلام باشد یا
مجهول الحال و اگر معلوم الکفر باشد استعمال آن جایز نیست مگر تذکیه
از مسلم ثابت شود یا بمشاهده یا اخبار عدلین یا عدل واحد و اما
جلود مطروحه در بلاد مسلمین پس اگر آثار تصرف در آن بوده باشد
ظاهر جواز استعمال است و الا استعمال جایز نیست مگر با ثبوت تذکیه بعلی

از وجوه مذکوره یا مظنون التذکیه باشد از هر راه که ظن حاصل
شود اما جلود در بلاد مسلمین در غیر بازار ایشان با آثار استعمال جایز ا
لاستعمال است و با عدم آثار پس اگر مظنّه تذکیه به هم رسید جایز است
استعمال والا فلا و اگر مردد شود میان نماز عریاناً یا با لباس معمول
از حیوان غیر ماکول اللحم اول متعین است و اگر مردد شود میان لباسها
از میته غیر ماکول اللحم و میته ماکول اللحم ظاهر ترجیح ثانی است و اگر مردد
شود میان لباسها از میته ماکول اللحم و از مذکی غیر ماکول اللحم اشکالی
در ترجیح است و دور نیست که ترجیح میته ماکول اللحم اولی بوده باشد
از عکس یا تخییر **مطلب دوم** در احکام حریر است بدانکه جایز نیست
در حق مرد پوشیدن لباس حریر محض چه در نماز و چه در غیر نماز و مبطل
نماز است مگر در حال حرجی که رافع باشد در شریعت و حال ضرورت
و جایز است در حق زنان و عدم جواز نسبت بمردان در صورتیست

که مخلوط

که مخلوط به چیزی نباشد که نماز در آن جایز باشد پس هرگاه
لباس مرکب باشد از ابریشم و ریسمان پوشیدن و نماز کردن
در آن جایز است هر چند ابریشم آن علاوه باشد مادامی که صدق
حریر محض بر او ننماید و اگر ممزوج باشد بچیزی که نماز در آن جایز نباشد
امتزاج ثمری ندارد و حکم کل در نماز حکم ابریشم است و اگر کسی
در جامه نماز کند و نداند که حریر است ظاهر نیست که صحیح است و اگر
بداند که حریر است و نماز کند و بعد از فراغ مشخص شود که حریر
نبوده است ظاهر نیست که باطل است و فرقی نیست در حریر میان ما
یتم به الصلوة و غیره پس نماز در بند زیر جامه یا کمربند از حریر
باطل نیست و همچنین است در کلاه حریر اگر رویه و آستر یا یکی
از اینها حریر باشد و اگر بعضی از این یا بعضی از آن حریر باشد پس اگر
حریر قلیلی بوده باشد اشکالی در جواز آن نیست و اگر بسیار بوده باشد

حکم بجواز اظهر است اگرچه اجتناب اقرب الطریق نجات و اوفق بطریق
احتیاط است خصوصاً در صورتی که کلاه دومه دار باشد و کل دومه
حریر باشد و اما اگر مغز کلاه حریر باشد و دومه کلاه غیر حریر بوده باشد
اشکالی در آن کمتر است و کلاه حریر در غیر نماز هم جایز نیست بر سر
گذاردن و اما بستن کمربند حریر در کمر و داخل کردن بند زیرجامه
حریر در لیفه زیرجامه و پوشیدن آن زیرجامه در غیر حال نماز جایز
خواهد بود اگرچه اجتناب اقرب بسداد است و حکم خنثی مشکل در این
مقام حکم رجال است و اگر مکلف مردد شود میان لباسهای حریر
و عریان از لباسها اختیار ثانی متعین است و اگر مردد شود میان
متنجس و حریر اول متعین است و اگر مشتبه شود براو حریر بغیر حریر اگر ممکن
است تفحص نباشد اجتناب لازم است و همچنین است در صورت شک با امتناع تفحص
بچیزی که نماز در آن مباح است یا نه و اما راه رفتن بر فرش حریر نشستن

بر آن

بر آن یا خواب نمودن بر آن یا تکیه نمودن بر آن هیچ یک ثابت
نیست و هم چنین جایز است سوار شدن بچارپائی که روی
پالان حریر باشد و هم چنین بر کاه روی زین انداخته شود و اما
حریر بخود پیچیدن اگرچه ظاهر این نیست که حرام است نتوان نمود
لکن احوط اجتناب است و اما در حال نماز پس جایز نیست و اما حریر
محمول پس ظاهر این است که موجب بطلان نماز نشود و اما جامه که سجاف
آن حریر باشد یا قیطان از ابریشم و برآن دوخته باشد یا تکمه ابریشم
یا بند حریر که تعقب میشود نیز بند پس نماز در او صحیح است مطلب سیم
در حکم نماز در طلا است بدانکه نماز در جامه طلاباف حرام است خواه طلای
محض بوده باشد یا ممزوج باشد بچیزی که نماز در آن جایز است مثل
مفتول نقره و ریسمان و نحو اینها و اگر لباس طلا یا ممزوج بطلا
مالا یتم به الصلوة بوده باشد پس در مثل بند زیرجامه و کمربند و عرقچین نماز

باطل است و اما انگشتر طلا پس جایز نیست در دست نمودن مردان
و ظاهر نیست که نماز باطل است و اما مثل تکمه طلا در قبا و ختین
یا پارچه منسوج از مفتول طلا را سجاف لباس نمودن پس مثل
این استعمال نیز جایز نیست و دور نیست که موجب بطلان نماز نیز
بشود و اما افتراش طلا و جلوس بر فرش طلا دور نیست که اینها نیز
حرام باشد و آنچه مذکور شد در صورت طلای خالص است و اگر خالص
نبوده باشد بنحوی که طلا روکش آن نموده باشند پس احتیاط شدید
در اجتناب از آنست خواه در نماز یا خارج از نماز و اما طلا با وجود داشتن
ظاهر نیست که موجب بطلان نماز نبوده باشد خواه مسکوک باشد
یا غیر مسکوک بلکه پارچه که منسوج از مفتول طلا بوده باشد هرگاه مخفی
بوده باشد موجب بطلان نماز نمیشود و سیما منع در صورتی است
که ملبوس یا جزو ملبوس باشد و سیما طلای محمول مثل حرز محمول است

موجب

موجب بطلان نماز نیست و آنچه مذکور شد نسبت بمردانست
و اما زنان پس مطلقا نقصی ندارد و نه پوشیدن لباس از طلا و نه
نماز نمودن در آن و نه جلوس بر آن و نه خوابیدن بر روی آن
و نه بر رو انداختن مطلب سوم اگر چیزی در حالت نماز در پای خود
داشته باشد که ساتر پشت قدم باشد لکن ساتر چیزی از ساق
نباشد مخفی نیست که نماز باطل نیست لکن احتیاط شدید در اجتناب است
و در صورت عدم اجتناب احتیاط در اعاده نماز است مگر در صورتیکه
فراموش نموده بعد از نماز متذکر شود مطلب چهارم در لباس مغصوب است
بدانکه هر لباسی که شخص مالک منفعت آن نبوده باشد یا مأذون
در تصرف در آن از جانب مالک نباشد مغصوب خواهد بود و نماز
در آن باطل است و آن بر سه قسم است اول صریح و آن یا مختص
بنماز است یا مشتمل بر نماز و غیر نماز هر دو است مثل اینکه گوید بر تصرفی

که خواسته باشی مأذون هستی و اگر با وجود اذن علم دارد بعدم رضای
مالک تصرف جایز نیست و نماز در آن باطل است و اگر ظن دارد
بعدم رضا یا شک دارد در رضا و عدم رضا ظاهر اینست
که تصرف نیز جایز نیست و نماز در آن باطل است و اگر اذن
مقید ظن بر رضا است ظاهر اینست که تصرف جایز است پس نماز
صحیح خواهد بود دویم نحوی و آن استفاده رضای مالک است
در تصرف اعلی باعتبار صدور اذن از مالک در تصرف ادنی مثل
اینکه میگوید بشخصی که من راضیم که تو این لباس را استعمال کنی در وقت
بنائی مثلا پس استفاده رضای او در حال نماز میشود و مثل اینکه بدشمن خود
میگوید که راضیم که استعمال این لباس را نمائی در حال نماز پس استفاده
میشود رضای او نسبت بدوست خود یا آنکه بنقاشی گوید راضیم که این
جامه را بپوشی در حال نماز پس استفاده رضای او میشود نسبت بشخص

صالح

صالح مقدس سوم شاهد حال و آن آنست که حاصل
میشود بجهت متصرف بملاحظهٔ حال مالک یا خود و ظاهر اینست
که معتبر در اذن شاهد حال علم برضای مالک است ظن کفایت نمیکند
مگر در صحاری متسعه که ظاهر اینست که ظن برضای مالک را کافی
میدانند و اگر تعارض بهم رسد میان اقسام مذکوره عمل بمقتضای
حال است و اگر کسی فراموش نماید موضوع را مثل اینکه میدانست
که این ثوب مملوک او نیست و هم چنین اذن از جانب مالک او نیست
و در آن نماز بعمل آورد لکن در وقت پوشیدن آن و نماز کردن
در آن فراموش کرده بعد از نماز متذکر شود ظاهر اینست که نماز
او صحیح است و اگر حکم را فراموش نموده مثل اینکه فراموش نمود که نماز
در لباس مغصوب حکما جایز نیست پس اگر نسیان از تقصیر او است
مثل اینکه از رهگذر بی مبالاتی و مسامحه فراموش شده ظاهر اینست

که نماز او باطل است واگر مستند به تقصیر نبوده ظاهر اینست که نماز
او صحیح است اگرچه اعاده اقرب باحتیاط است واگر جاهل بموضوع است
مثل اینکه نماز در لباس غصبی بعمل آورد با اعتقاد اینکه لباس از خود اوست
یا ماذون بوده است در تصرف در آن یا اینکه ذوالید او را ماذون نموده که نماز
در آن لباس نماید بعد ادعای اینکه این جامه از اوست یا اینکه اکتفا بهمان
ذوالید بودن نموده و نماز را در آن لباس بعمل آورد ظاهر اینست
که نماز صحیح است مطلب ششم در ستر عورت است بدانکه واجب است
بر مردان ستر ذکر و خصیتین و محل خروج غایط در حال نماز و غیر
حالت نماز با حضور ناظر محترم و شرط صحت نماز است پس اگر نماز
کند با کشف عورتین یا احدهما عمداً نماز او باطل است وهم چنین
اگر فراموش نموده موضوع را یعنی میدانست که عورت او منکشف است
لکن در حال نماز فراموش نمود یا فراموش نمود حکم را در هر دو صورت
نماز

نماز او باطل است واگر جاهل بموضوع بوده یعنی نمیدانست
که عورت او مستور نبوده بلکه معتقد مستوریه بوده و بعد از فراغ
از نماز مطلع شد که عورت او مستور نبوده ظاهر اینست که نماز او
در این صورت صحیح است واما زن پس اگر آزاد است واجب است
که ستر نماید جمیع بدن خود را در حال نماز مگر رو و دو کف و دو قدم و مراد
از رو مقداریست که شستن آن در وضو واجب است پس بعض از آن
مقدار را واجب است که من باب المقدمه بپوشد واما کف پس ظاهر
اینست که مراد از آن از زند بوده باشد تا سر انگشتان
و مراد از زند محل اجتماع استخوان ساعد و کف است بنابراین
باید چیزی از پائین تر نیز پوشانیده من باب المقدمه بلکه اسلم
اینست که پشت دو کف نیز پوشانیده شود واما قدمین
پس ظاهر اینست که مراد از قدم از سر انگشتان پا است تا محل

اجتماع استخوان ساق و قدم لکن قلیلی پایین‌تر از مفصل را بپوشاند
تا مطمئن شود که مقدار لازم را پوشانیده و فرقی در وجوب و عدم
ناظر نیست اگرچه فرض شود در شب تار که قطع داشته نبودن
احدی در آن مکان پس لازم است که بپوشاند آن مقدار که مذکور شد و کار
کند و در صورت اخلال کلا و بعضا نماز باطل خواهد بود و اگر آن
کنیز است پس صحت نماز او موقوف بستر رأس و رقبه او نیست و فرق میان
مرد و زن در عمد و نسیان و جهل نیست پس در صورت نسیان
نماز هر دو باطل و در صورت جهل بموضوع نماز هر دو صحیح است
و اینها در صورتی است که متذکر یا عالم شود بعد از فراغ نماز
پس اگر در اثنای نماز مطلع شود و اگر بعد از اطلاع مباشر فعلی نشد
و بدون فاصله ستر عورت نمود و نماز را تمام نمود بی اشکال نماز او صحیح است
و دور نیست با تخلل فصل اگر مباشر فعلی از افعال نشده باز صحیح بوده باشد
واگر فعل

و اگر فعل ستر مباشر فعلی از افعال واجبه شده باشد نماز او
باطل است و اگر متمکن از تحصیل ساتر بدون فعل منافی نیست و وقت
مضیق است بنوعی که اگر نماز را قطع نماید و تحصیل ساتر نماید متمکن
از ترک رکعت از نماز با ستر عورت نخواهد بود لازم است که نماز را
تمام نماید با عدم ستر عورت لکن اکتفا بنماید در رکوع و سجود
بایما بدل هر یک از آنها و اگر وقت موسع است لازم است قطع
نماز و بعد از ستر عورت نماز را از سر میگیرد و اگر با قطع نماز متمکن
از تحصیل ساتر نیست لازم است که بهمان حالت نماز را تمام
نماید لکن در رکوع و سجود اکتفا نماید به ایما بسر بدل هر یک و فرقی
در اینها بین ضیق وقت و وسعت آن نمی‌باشد و در صورت امن
از ناظر تحریم نماز را ایستاده نماید و با عدم امن نشسته نماید و علی ای حال
احتیاط مقتضی نیست که دست را بر عورت بگذارد و اگر فعل از فرع

در نماز حاضر بود بکشف عورت و در حال شروع فراموش نمود و
در اثنای نماز متذکر شد پس اگر متمکن از تحصیل ساتر بوده باشد و وقت موسع باشد
لازمست قطع نماز و استیناف مع اکثر و ظاهر اینست که قطع نماز لازم است
اگر چه متمکن باشد از ستر در اثنای نماز با عدم فعل منافی و اگر متمکن از تحصیل ساتر
نباشد قطع نماز جایز نیست لکن نماز تمام مینماید ایستاده در صورت امن
از ناظر با ایما بسر بدل رکوع و سجود و اتمام مینماید نشسته در صورت
عدم امن و اگر وقت مضیق باشد پس اگر در اثنای نماز متمکن از ستر عورت
بود بنحوی که مستلزم فعل منافی نبوده باشد لازمست ستر عورت و اتمام
نماز و اگر متمکن باین طریق نباشد نماز را تمام نماید ایستاده با امن از ناظر
و نشسته با عدم امن با وضع دست بر عورت و ایما بسر بجهت رکوع
و سجود و بدانکه شرطست ستر عورت مختص نیست بفرایض بلکه در نماز
نافله هم چنین است و ظاهر اینست که مختص نیست بفرایض یومیه

بلکه

بلکه ثابت است در جمیع صلوة مفروضه مثل جمعه و عیدین و تمام
آیات بلی کلامی که هست در نماز میت است مختار اینست که ستر
عورت لازم نیست و اگر ناظر موجود باشد پس اگر متمکن از ساتر
بوده معذالک با کشف عورت نماز میت نماید ظاهر اینست که نماز
او صحیح است و اگر متمکن نبوده اگر چه بوضع دست بر قبل باشد و نماز
را ایستاده نماید ظاهر اینست که نماز او باطلست و متعین است که نماز
میت را نشسته بعمل آورد و لکن در این حالت اگر کسی باشد که متمکن
از نماز ایستاده باشد اکتفا بنماز او اولی جایز نیست و بدانکه ستر عورت
واجب است در اجزای منسیه از نماز و در سجده سهو ظاهر اینست
که لازم نیست و همچنین سجده شکر و سجود تلاوت و بدانکه مراد
از ستری که واجب است در نماز باین نحو متحقق میشود که اگر فرض شود
ناظری در آن مکان بوده باشد و موانع رویت منتفی بوده باشد و نظر نماید

بطریق متعارف رؤیت عورت متحقق نشود و اینها متحقق میشود بستر عورت
از پیش و عقب تا جانب راست و چپ پس مستور بر آنست لباس ستر
عورت از تحت لازم نیست بنا بر این هرگاه این معنی متحقق شد ستری
که شرط صحت نماز است متحقق شده اگرچه در بعضی حالات نماز رؤیت
نسبت بخود مصلی رؤیت ممکن بوده باشد مثل اینکه نماز در پیراهن تنها
بعمل آورد و در این صورت در حال میل برکوع که هست رؤیت عورت
نسبت بخود متحقق میشود ظاهر این است که مثل این ناظر بصحت نماز
نبوده باشد بجمله ستر عورت از تحت لازم نیست مگر در صورتی که فرض
شود که نماز نماید در بالای سقفی و از آن سقف سوراخی داشته باشد
تحت و این شخص پا را بر دو طرف سوراخ بگذارد و در تحت شخصی بوده باشد
هرگاه نظر ببالا کند عورت او را ببیند در این صورت دور نیست که ستر
از تحت نیز واجب بوده باشد و بدانکه لازم است ترتیب میان جامه

وگیاه

وگیاه و گل پس در صورت امکان لباس جایز نیست ستر بمثل گیاه
و برگ درخت و در صورت عدم تمکن از لباس جایز است که ستر عورت
نماید بگیاه بلکه با امکان ستر بگیاه رعایت آن لازم است و عدول
از آن بنماز عاریا جایز نیست و لازم است تقدیم بگیاه بر گل
و در صورتیکه متمکن از گیاه و برگ درخت نبوده باشد در این وقت
متعین است که با امکان ستر عورت نماید بگل و احتیاط اینست که اینقدر
بمالد که حجم عورت مستور شود و در صورت عدم تمکن از آن نماز را برهنه
میتواند بعمل آورد بهمین ترتیب که مذکور شد بلکه نماز عاریا در صورت
مفروضه متعین است یعنی جایز نیست تاخیر در نماز تا متمکن از ساتر شود
بلکه لازم است رعایت وقت نماز و ظاهر این است که نماز ایستاده بعمل
آورد در صورت امن از ناظر و نشسته در صورت عدم امن از ناظر
و علی التقدیرین جایز نیست رکوع و سجود بطریق متعارف بلکه متعین است

ایماء بسر و بدل هر یک از رکوع و سجود و در ایماء بجهة سجود سر را
پیشتر پایین بیاورد و ظاهر اینست که در صورت ایماء بجهت سجود
لازم بوده باشد که بلند نماید چیزی که سجده بر آن صحیح بوده باشد
تا پیشانی بر ما یصح السجود علیه گذارده باشد خواه بدست خود بلند
نماید یا بنحو دیگر و بدانکه ظاهر اینست که لازم نیست بر عاری
در حال نماز دست خود را بر عورت گذاشتن خواه ایستاده و خواه نشسته
اگرچه رعایت آن اقرب باحتیاط است و آنچه مذکور شد که وضع دست
بر عورت لازم نیست نسبت بصحت نماز است و اما هرگاه ناظری
بوده باشد گذاشتن دست بر عورت بجهت ستر از ناظر ظاهر اینست
که لازم بوده باشد پس هر قدر از عورت که ظاهر بوده باشد در صورت
نشسته اگرچه باعتبار صحت صلوة وضع ید لازم نبوده باشد
لکن بجهت ستر از ناظر لازمست و بلکه واجب نیست بر فاقد ساتر

که تاخیر

که تاخیر نماز نماید مگر در صورتیکه علم داشته که تا آخر متمکن از ساتر
خواهد شد و در صورت ظن متمکن احوط تاخیر است اگرچه ظاهر عدم
لزوم تاخیر است بدانکه ماموم عاری مثل امام عاری است در ایما
بدل از رکوع و سجود ولکن امام می نشیند در وسط ماموم ها بنحوی که زانوی
امام متقدم بر زانوی ماموم ها بوده باشد و ظاهر اینست که لازم
بوده باشد که قاطبه ماموم ها در یک صف بایستند و تعدد صفوف
جایز نبوده باشد و اگر کسی که عورت او مستور بوده باشد و متمکن از قیام
و رکوع و سجود بنحوی متعارف نبوده باشد اقتدا بچنین نماز نتوانند
نمود و اگر متمکن از رکوع و سجود بوده باشد دور نیست که باز
اقتدا جایز بوده باشد و اما رکوع و سجود امام بطریق ایما
بوده باشد و رکوع و سجود ماموم ها بطریق متعارف و اگر مصلی متمکن باشد
از چیزی که ساتر احد العورتین باشد ظاهر اینست که دبر را مستور نماید

و نماز را با رکوع و سجود نماید و اگر مردد شود میان نماز در لباس
نجس و نماز عاریا با ایما بدل رکوع و سجود مختار ثانی است بلی اگر
ضرورتی داعی شده مثل برودت هوا نماز در لباس نجس نمائی عیب است
و اگر کسی ساتری نداشته باشد تحصیل آن مهما امکن لازم است خواه بمبایعه
یا استیجار یا استعاره و اگر در این صورت لباس کسی را هبه نماید
دور نیست که قبول هبه لازم بوده باشد بدانکه اگر کنیزی آزاد
شود و مطلع بر آزاد شدن خود نشد مگر بعد از فراغ از نماز نمازش صحیح است
و اگر در اثنای نماز مطلع شد پس اگر در اثنای نماز متمکن از ستر راس و رقبه
خود بوده باشد بنحوی که مستلزم منافی از منافیات نماز نشود ستر
نماید و بعد از اطلاع و قبل از ستر نمودن مباشر فعلی از افعال نماز نشود
و اگر متمکن نبوده باشد در اثنای نماز مگر بارتکاب فعل منافی اگر در ضیق
وقت بوده باشد نماز را بهمان حالت تمام نماید و اگر در سعه وقت بوده باشد

در این

در این صورة خالی از اشکال نیست لکن ظاهر اینست که اتمام
نماز بهمان حالت در حق او جایز باشد و اکتفا بهمان نماز تواند نمود
لکن احتیاط اعاده آن نماز است بعد از اتمام و اما هرگاه بعد از خروج
وقت و قبل از نماز عالم شود که آقای او او را در اثنای وقت آزاد خواهد نمود
ظاهر اینست که میتواند نماز را با عدم ستر راس و رقبه نماید و اما هرگاه
بداند که در اثنای نماز او را آزاد خواهد نمود باز حکم بلزوم ستر راس و رقبه
قبل از شروع در نماز ممکن نیست لکن احتیاط در چنین صورت مقتضی
اینست که تاخیر شروع نمودن در نماز ستر راس و رقبه خود را نماید بطریقی
نزد خود موجود نماید که بعد از تحقق آزادی ستر نماید این صورتی است
که وقت آزاد شدن مشخص او باشد و اما اگر مشخص نباشد اگر نداند در اثنای نماز
آزاد خواهد شد حکم بعدم وجوب ظاهر است و اگر نداند که در اثنای نماز آزاد
میشود لکن نداند که چه وقت آزاد خواهد شد اگر چه حکم بلزوم ستر سر و گردن مشکل است

لکن احتیاط در این صورت مقتضی اینست که قبل از شروع در نماز
ستر نماید و اما صبیه که علم بهم رساند به بلوغ خود در اثنای وقت
پس اگر میداند که بعد از بلوغ وقت وسعت کل نماز را یا یک رکعت
از آن دارد پس در چنین حالتی صبر خواهد نمود و اگر نداند که در اثنای نماز
ببلوغ خواهد رسید پس اگر داند که بعد از بلوغ درک خواهد نمود مقداری را
که کفایت یک رکعت نماید پس همین نماید بعد از بلوغ نماز را بقصد وجوب کلّه
با ستر رأس و رقبه و اما هرگاه اتفاق افتد بلوغ در اثنای نماز با عدم علم
قبل از شروع در نماز پس اگر بلوغ بچیزی باشد که مبطل طهارت بوده باشد
و مسقط تکلیف نماز مثل حیض اشکالی در آن نیست پس نماز را قطع خواهد نمود
و تکلیفی نخواهد بود و اگر مبطل طهارت بوده باشد لکن مسقط تکلیف نماز
نبوده باشد مثل انزال پس اگر وقت کفایت طهارت اگرچه تیمم بوده باشد
با یک رکعت از نماز نماید لازمست که بعد از طهارت استیناف نماز نماید
با ستر

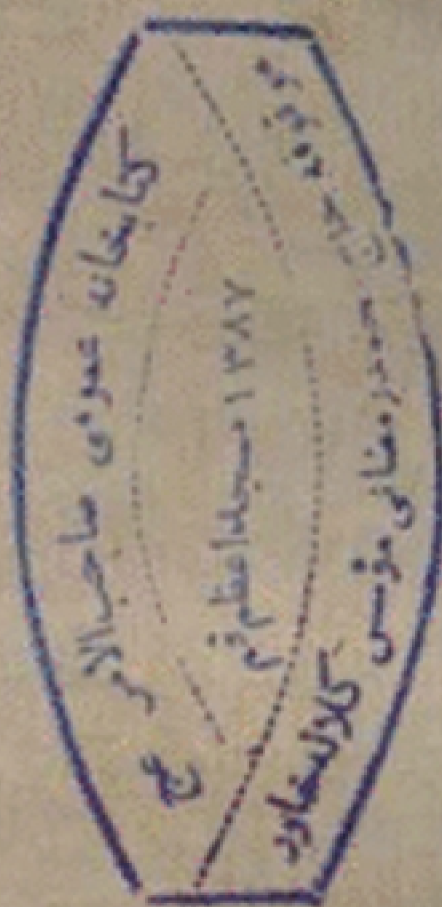
با ستر رأس و رقبه و اگر بلوغ بچیزی بوده باشد که مبطل نبوده باشد
پس اگر وقت باقی بعد از بلوغ کفایت یک رکعت نماز و قضا عمداً نماید
فی اشکال نماز را تمام میتواند نمود و اگرچه با عدم ستر رأس و رقبه بوده باشد
و قضائی بر آن نخواهد بود و اگر باقی از وقت وسعت آن را داشته باشد
خالی از اشکال نیست که با تمام همان نماز مقداری از وقت باقی خواهد ماند
که کفایت کل نماز نماید یا نه در صورت ثانیه قطع نماز لازم و بعد از قطع استیناف
نماز خواهد نمود و در صورت اولی حکم بجواز اتمام خالی از اشکال نیست
ظاهر اینست که باز قطع و استیناف صلوة بعد از ستر رأس و رقبه لازم
بوده باشد در مکان مصلی است و در آن چند مبحث است اول اول
در تعریف مکانست بدانکه مکان مصلی عبارتست از محل وقوف مصلی
اگرچه بواسطه بوده باشد یا فضائی که پر میکند آن را بدن مصلی در حالت
از احوال نماز که بوده باشد اگرچه بلوشته از جانه و بوده بسبب ارتکاب فعلی از افعال

نماز بنابراین هرگاه کسی صد فرش بر روی هم بگذارد و بر روی آن
یکی که فوق همه است بایستد اگر این فرشها یا قطعه زمینی که این فرشها بر روی
او آن واقع شده همه مملوک مصلی است عیناً و منفعتاً یا منفعت تنها
یا مأذون بوده باشد در نماز اباحه مکان متحقق است پس اگر هزار فرش بر روی
هم انداخت و فرض کنیم که کل این فرشها مباح است مگر آن یکی که روی همه
واقع شده نماز او باطل است و همچنین اگر همه فرشها و قطعه زمین مباح باشد
لکن قضائی که بدن مصلی آنرا پر میکند در حال قیام یا قعود غیر مباح باشد
نماز او باطل است و همچنین اگر هم اینها مباح باشد مگر موضع سجود
و موضع دستها هم یا بعضی نماز باطل است و همچنین اگر مباح بوده باشد
مگر قضائیکه بعضی از بدن مصلی آنرا پر میکند در حال سجود یا آنکه
هم مباح بوده لکن آستین مصلی مثلاً در حینی که در سجده است واقع میشود
در محل مغصوب نماز او باطل است پس مکان مصلی عبارتست از محل وقوف

وقعود

وقعود بان آن محل و وقوع اعضای سبعه در حال سجود و محل وقوع
لباس آن که بسبب اتیان بافعال نماز با قضائیکه بدن و لباس مصلی
آنرا پر میکند در حال قیام و قعود و رکوع و سجود اگر هم اینها مباح است
اباحه مکان متحقق است والا فلا و اما مکان باعتبار طهارت و نجاست
پس میگوئیم صحت نماز مشروط نیست بخلو مکان از نجاست مطلقا
بلکه آنقدر که مسلم است آنست که محل جبهه خالی بوده باشد از مطلق نجاست
اگرچه متعدی بمصلی نبوده باشد لکن خلو مواضع دیگر که ملاقی با اعضای
مصلی یا لباس مصلی میشود از مطلق نجاست معتبر نیست بلکه معتبر آنست
که خالی از نجاست مسریه بوده باشد و هم معتبر در صحت نماز
مالکیت مصلی است منفعت مکان را و مالکیت عین تنها بدون منفعت
کفایت نمیکند پس میباید یا منفعت مملوک مصلی باشد یا مأذون
از جانب مالک بوده باشد باذن صریح یا فحوی یا شاهد حال و معانی

اتحاد در مبحث لباس گذشت پس اگر کسی در مکانی نماز بعمل آورد و مالک
منفعت او نبوده باشد و ماذون از جانب مالک نیز نبوده باشد
پس اگر عالم بوده که این مکان مغصوب میباشد نمازش باطل است خواه
عالم باشد که نماز در مکان مغصوب صحیح نیست یا نه و اگر جاهل بغصبیت
آن مکان بوده مثل اینکه کسی او را بآنخانه برد و ماذون نمود که نماز در آنجا بعمل
آورده باشد بعد از نماز مطلع شد که این خانه مغصوب بوده ظاهر اینست
که نماز او صحیح بوده باشد و اگر عالم بوده که این مکان غصبی است لکن فراموش
نموده و بعد از نماز متذکر شد ظاهر اینست که نماز صحیح بوده باشد و اگر
میدانست که در مکان غصبی نماز جایز نیست و بعد فراموش نموده نماز
در آن مکان با علم بغصبیت بعمل آورد پس اگر نسیان او مستند بتقصیر است نماز
او باطل است و اگر مستند بتقصیر او نبوده باشد ظاهر اینست که نماز او
صحیح است سوم هر گاه کسی داخل در مکان مغصوب شد لازم است که فوراً
بیرون



بیرون رفته باشد از آن مکان پس اگر وقت نماز مضیق است
و متمکن نیست از درک یک رکعت از نماز در مکان مباح بعد از خروج
ظاهر اینست که تاخیر نماز لازم بوده باشد پس لازم است که تعجیل
در خروج نموده بعد از دخول در مکان مباح یک رکعت از نماز را
در وقت و بقیه را بعد از انقضای وقت بعمل آورد و اما اگر فسحت
وقت بحدی بوده باشد که بعد از خروج از مکان مغصوب متمکن از درک
یک رکعت نماز در وقت بعد از دخول در مکان مباح نبوده باشد
ظاهر اینست که نماز در حال خروج لازم بوده باشد لکن لازم است
که اجتناب از رکوع و سجود بنحو معهود نماید بلکه رکوع و سجود بحرکت
دادن سر بنحوی که بجهة سجود پائین تر بوده باشد مشکل است لکن ظاهر اینست
که حرکت دادن سر فی الجمله بجهت رکوع و اندکی زیاده بر آن بجهت سجود
مضر نبوده باشد و اما اگر امتدادی داشته باشد که دو نماز بعمل آورد

نماید یا باسر بجهت رکوع و سجود و نماز دیگر بجهت آنها
احوط خواهد بود و اگر امر نماید مالک بخروج از مکان بعد از شروع
نماز و مشخص شود که مراد مالک اینست که نماز را قطع نموده بیرون
رفته باشد و دور نیست که قطع نماز جایز نبوده باشد بلکه نماز را
تمام نماید مستقر بعد از فراغ بیرون رود لکن احتیاط مقتضی اینست
که در اینوقت اقتصار نماید بواجبات نماز و ترک امور مستحبه نموده نماز را
تمام نماید و اگر کسی مضطر بوده باشد در بودن در مکان مغصوب پس هرگاه
مجبور در نماز کردن در آنمکان بوده باشد نماز او صحیح خواهد بود و اگر
مجبور در مکان هست ولکن مجبور در نماز در آنمکان نیست مثل
اینکه محبوس در مکان مغصوب باشد شبهه در لزوم اتیان نماز
در آنمکان نیست لکن اگر اذن شاهد حال برضای مالک در نماز نمودن
نبوده باشد ظاهر اینست که لازم باشد در این صورت اقتصار نماید

ودر غصب

در تصرف بانچه کون و سار آن مکان منتقل از آن نمیشود پس رکوع و سجود
بطریق متعارف نمیتواند نمود بلکه بجهت رکوع و سجود ایما نماید **چهارم**
هرگاه مردی در مکانی مشغول نماز بوده باشد و زن در محاذی آن مرد یا پیش
روی او مشغول نماز شود و همچنین هرگاه زنی در مکانی مشغول نماز بوده باشد
و مرد در برابر او یا پشت سر او مشغول بنماز شود ظاهر اینست که در
هر دو صورت جایز بوده باشد **پنجم** لازمست که در مکان مصلی
سوای جبهه خالی بودن از نجاست متعدیه غیر معفو عنها پس اگر مکان
نجس بنجاستی باشد و سرایت هم بکند لکن بقدری که معفو عنه است نماز باطل
نیست و اما جبهه پس معتبر در طهارت محل آن قدریست که وضع کفایت
نماید در تحقق سجده **جایز بودن سجده** در بیان چیزیست که سجده بر آن
صحیح است و در آن چند بحث است **اول** جایز نیست سجده مگر بر زمین
یا بر چیزی که از زمین روئیده باشد بشرط آنکه ماکول یا ملبوس نبوده باشد

پس سجده بر مثل آجر و کوزه و سفال و اجزای اینها جایز خواهد بود
و هم چنین سجده بر گچ و سنگ ریزه و اما سجود بر کچ ظاهر اینست که جایز
بوده باشد لکن اجتناب در صورت تمکن از غیر او فی الطریق احتیاط است
دوم هرگاه چیزی در بلدی ماکول باشد و در بلد دیگر ماکول نباشد
ظاهر اینست که سجده بر آن جایز نبوده باشد هر چند در بلدی که غیر
ماکول است و اگر نباتی ماکول باشد در ابتدا نه در انتها مثل برگ مو و پوست
بادام و پوست خربزه ظاهر اینست که حکم هر حالتی تابع آن حالت است
پس سجده بر برگ مو در اوایل احوال جایز نخواهد بود بخلاف در آخر
که جایز است و اما مثل خربزه و بادام و پسته و فندق که پوست اینها
ماکول است در اول نه در آخر پس سجده بر اینها در اول احوال جایز نیست
و همچنین است در آخر لکن بادامیکه متصل باصل است پس بادام مادامی
که شکسته نشده سجده بر پوست آن جایز نیست و همچنین است پسته و فندق

وکرده

وکرده و بعد از آن که شکسته شد و مغز آن اخراج شد سجده بر پوست
آنها در این حال که منفصل از مغز شده جایز خواهد بود و همچنین است
پوست خربزه و هندوانه مادامیکه متصل است باصل خواه پاره
کرده باشند یا نه سجده بر آن جایز نیست و اما بعد از پاره کردن و جدا
نمودن ماکول انسان آن را از پوست ظاهر اینست که سجده بر آن پوست جایز باشد
از اصل جایز بوده باشد و اگر آن نبات ماکول نباشد در ابتدا و ماکول باشد
در انتها مثل خرما و زیتون و به و نحو اینها پس ظاهر اینست که سجده بر آن جایز نیست
در جمیع احوال و اما گندم و جو و شلتوک پس سجود بر اینها جایز نیست خواه
قبل از آرد کردن بوده باشد یا بعد بلکه سجده بر آنها جایز نیست اگر چه
از پوست در نیاورده باشند و اما پوست آنها پس ظاهر اینست که سجده
بر آنها جایز نیست در حال اتصال با اصل و جایز است بعد از انفصال از
اصل و مراد از ملبوس بودن نبات آنست که مستعد ملبوس بودن از آن داشته باشد

پس سجده بر قطن و کتان جایز نخواهد بود خواه قبل از غزل بوده باشد
یا بعد از بافتن بوده باشد یا بعد و هرگاه چیزی بافته شده باشد
از معتاد اللبس و غیر معتاد اللبس مثل لیف خرما پس اگر جبهه در حال سجود
واقع شود بر غیر معتاد اللبس سجده صحیح خواهد بود و اگر واقع شود بر
معتاد اللبس صحیح نخواهد بود و از این قبیل است حصیر پس هرگاه قدری
از جبهه واقع شود بر آن گیاه که حصیر از آن بافته شده است صحیح است و اگر
واقع شود بر ریسمان تنها و یا بر ریسمان و آن گیاه با هم صحیح نخواهد بود
سوم جایز است سجود بر کاغذ خواه ماخوذ باشد از چیزیکه سجده
بر آن جایز باشد یا نه مثل کاغذی که معمول از قطن و کتان بوده باشد
بلکه ظاهر اینست که سجده بر کاغذ جایز بوده باشد اگرچه ماخوذ از حریر
بوده باشد لکن اجتناب از این با تمکن از غیر مقرون با احتیاط است و اگر بر کاغذ
چیزی نوشته باشد پس اگر مایه الکتابت چیزی نیست که سجده بر آن جایز است شبهه

در جواز

در جواز سجده بر آن نیست و اگر مایه الکتابت چیزیست که سجود
بر آن جایز نیست لکن موضعی از کاغذ خالی از کتابت است که وضع جبهه بر آن
کفایت میکند در سجده باز جایز است در صورتیکه جبهه واقع شود در موضع
خالی از کتابت و اگر کتابت مستوعب سطح کاغذ است ظاهر اینست که سجده
صحیح نبوده باشد چهارم بدانکه هرگاه کسی وضع جبهه نمود بچیزی باعتقاد
آنکه آن چیزیست که سجده بر آن صحیح است بعد از آن خلاف اعتقاد او
ظاهر شد مشخص شد که سجده بر آن جایز نبوده پس اگر عالم شد بحقیقت
حال قبل از اتیان بذکر واجب و متمکن است از رسانیدن جبهه بچیزی
که سجده بر آن صحیح است ظاهر اینست که لازم بوده باشد که پیشانی خود را
بکشد تا برساند بچیزی که سجده بر آن صحیح بوده باشد بعد از رسانیدن
با آن اتیان بذکر واجب کاید و هرگاه در این صورت این شخص متمکن نبوده باشد
از رسانیدن چیزیکه سجده بر آن صحیح بوده باشد بجبهه با این جایز خواهد بود

بنا بر این شخص متحیر خواهد بود میان رسانیدن جبهه را بآن چیز یا رسانیدن
آن را بجبهه و ممکن است تفصیل داده شود در این مقام باین نحو که اگر آن موضعی
که سجده بر آن صحیح است یا مساوی است یا موضعی که جبهه بر آن واقع شده
یا پائین تر است یا بلندتر اگر مساوی بوده باشد اولی اینست که پیشانی را
بکشد تا برساند بآن موضع مساوی که سجده بر آن جایز است و همچنین است اگر
موضعی که پیشانی را بسوی آن میکشد اخفض از آن موضع اول بوده باشد اگر حکم
بتعیین کشانیدن پیشانی نکنیم یقینا اولی خواهد بود از رسانیدن چیزی را
که سجده بر آن صحیح بوده باشد به پیشانی و اما هرگاه بلندتر از آن موضع اولی
بوده باشد خالی از این نیست که علو یا قائم است یا بطریق سراشیب
اگر اول است ظاهر اینست که رسانیدن چیزی را که سجده بر آن صحیح است
بجبهه اولی است از کشانیدن جبهه را بسوی آن موضع مرتفع و این تفصیل
در صورت اخفضیه نیز محتمل است و از آنچه مذکور شد مشخص میشود که اگر پیشانی را

در اول

در اول وضع بر مثل تربتی که در آن برنجی مثلا گذارده باشد و بعد از آنکه
مشخص شد مهر را حرکت داده تا موضع تربتی که در آن قرار گیرد اولی است
از اینکه سر را از آنجا حرکت داده بمهر برساند و اگر عالم شد بحقیقت حال
بعد از اتیان بذکر واجب ظاهر اینست که سجده این صحیح بوده باشد و اگر عالم شود
بحقیقت حال بعد از رفع رأس از سجده فی اشکال سجده صحیح خواهد بود و اگر عالم شود بحقیقت
حال قبل از اتیان بذکر واجب لکن متمکن نیست از رسانیدن جبهه بچیزی که سجده
بر آن صحیح بوده باشد و نه از رسانیدن چیزی که سجده بر آن صحیح بوده باشد
بجبهه یا عدم فعل منافی دیگر نیست که تفصیل داده شود در این مقام باین
اینکه در سجده آخر است و یا بعد از رفع رأس متمکن از تحصیل ما یصح السجود علیه نیست
در این صورت دور نیست که بگوئیم سجده او صحیح بوده باشد لیکن اگر اینست
که اتیان بذکر سجود نماید و در همان حالت و اگر عالم بحقیقت حال در سجده آخر شد قبل
از ذکر و در آن حالت متمکن نیست از چیزی که سجده بر آن صحیح بوده باشد لکن

با رفع رأس متمکن از آن خواهد بود در این صورت ظاهر اینست که انسان
بذکر در آن حالت در حق او متعین بوده باشد و اگر در غیر سجده آخر است لکن اگر چه در آن حالت
متمکن از تحصیل چیزی که سجده بر آن جایز بوده باشد نیست اما بعد از رفع رأس متمکن از آن
خواهد شد در این صورت نیز مثل دو صورت مذکوره نسیان بذکر واجب در آن حالت
نماید بعد از آن رفع رأس نمود و بعد از تحصیل ما یصح السجود علیه نسیان را تلافی بسجود نماید
در این سه صورت اگر چه بحسب ظاهر نماز صحیح است لکن اهتمام در امور دین مقتضی رعایت
احتیاط است باعاده نماز و اگر مثل صورت سیم است لکن نمیداند که با رفع رأس نیز
متمکن از تحصیل چیزی که سجده بر آن صحیح بوده باشد نیست با عدم فعل منافی
در این صورت نماز باطل خواهد بود و آنچه مذکور شد در جمیع اقسام در سجده
بر نجس نیز جاری است پس هرگاه سجده بر نجس نمود و پس اطلاع بر آن یافت بعد از رفع
رأس از سجود است یا قبل اگر اول است سجود صحیح است و رعایت اعاده با بقای وقت
خالی از احتیاط نیست و اگر ثانی است یعنی علم بنجاست حال قبل از رفع رأس از سجود است

سیم

پس یا قبل از نسیان بذکر واجب است یا بعد از نسیان یا آن اگر بعد از نسیان
بذکر واجب بوده باشد ظاهر اینست که سجده صحیح بوده باشد و اگر قبل از نسیان
بذکر واجب بوده باشد اگر در آن حالت متمکن بوده باشد از رسانیدن جبهه
بچیزی که سجده بر آن صحیح بوده باشد یا رسانیدن از آن جبهه چنان نموده بعد از نسیان
بذکر اتمام نماز نماید و اگر در آن حالت متمکن از این نبوده باشد یا با رفع رأس متمکن از این
خواهد بود یا با عدم فعل منافی یا نه و علی التقدیرین یا این در سجود آخر است یا در غیر آن
تفصیل حکم آن آنچنان است که پیش مذکور شد **پنجم** هرگاه مصلی شروع در نماز نماید و در اثنای
نماز غدری بهم رسید که متمکن نیست از وضع جبهه بر ما یصح السجود علیه مثل اینکه بر روی
فرش ایستاده و مهری در وسط گذارده مشغول نماز شد و در اثنای نماز طفلی آمد
و آن مهر را برداشت و رفت پس اگر وقت مضیق است بجهت آنکه اگر نماز را قطع نماید
تا تحصیل نماید چیزی را که سجده بر آن صحیح بوده درک نماز در وقت نخواهد نمود
ظاهر اینست که قطع نماز جایز نبوده باشد بلکه معین است که اتمام نماز نماید

و در حین سجود سجده بر کف یا ثوب بتفصیلی که بیان خواهد نماید و اگر
وقت موسع است متعین است که نماز را قطع نماید بعد از تحصیل چیزی که
سجده بر آن صحیح است استیناف نماز نماید **ششم** اگر مصلی متمکن از سجود
بر ارض و نبات و کاغذ نبوده باشد جایز است سجده بر لباس خود نماید لکن
لباسی که معمول از قطن و کتان بوده باشد و همچنین جایز است در این صورت
سجده بر خود قطن و کتان نماید یا بر قطعه کرباس اگر چه جز ثوب نبوده باشد
واما ثوب معمول از حریر ظاهر اینست که جایز نبوده باشد اگر چه خوف زنان
بوده باشد واما ثوب مصنوع از پشم و نحو آن دور نیست که سجده بر آن جایز
نبوده باشد اگر چه در فصل برودت هوا بوده باشد لکن با تمکن سجده بر ثوب
معمول از قطن و کتان چنانچه بیان خواهد شد و ظاهر اینست که لازم
نبوده باشد که ثوب از خود مصلی بوده بلکه اگر چه ملبوس او نبوده باشد و ملحوظ بلکه
غیر جواز سجود مخصوص است بصورت اضطرار و سجده بر ثوب مقدم است و سجده
برکف

۴۰

بر کف و با عدم تمکن از سجده بر ثوب بتفصیلی که مذکور شد و همچنین با عدم تمکن
از سجود بر قطن و کتان جایز است که سجده بر کف خود نموده باشد ظاهر است
که سجده بر ظهر کف متعین است لیکن سجده بر بطن کف جایز نخواهد بود بلکه لازم است که بطن
کف را بر زمین بگذارد و بر ظهر نماید و مخیر است ما بین سجده بر کف دست راست یا دست
چپ و در صورت مستوریه کف اگر مستور بوده باشد بقطن یا کتان سجده بر آن ساتر نماید
بلکه احتیاط اینست که نزع آن ساتر نموده بعد از آن سجده بر آن ساتر نماید نه بر کف و اگر
آن ساتر از غیر قطن و کتان بوده باشد حکم بجواز سجده بر روی آن ساتر مشکل است
با تمکن از سجود بر قطن یا کتان یا ثوب منسوج از آنها بلکه جایز نیست و ظاهر اینست
که همچنین است با تمکن از سجود بر ارض مثلا نیست سجده بر ثوب و با عدم تمکن از ثوب سجده
بر کف میتواند نمود خواه مانع از سجود بر ارض حرارت هوا بوده باشد یا برودت آن
واما منهیات در جواز سجود بر ثوب یا بر کف عدم تمکن است از سجود بر ارض مثلا در جمیع وقت
نماز یا نه بلکه همین که در اول زوال متمکن از وضع جبهه بر ارض نیست همان وقت

میتواند سجده بر ثوب نمود اگر چه مشغول این بوده باشد که در آخر وقت
متمکن از وضع جبهه بر ارض خواهد شد ظاهر ثانی است اگر چه احتیاط در اول است
و هم چنین است حال در تبدیل مکان باین معنی که فرض میکنیم در مسجد متمکن
از سجود بر ارض نیست بجهت حرارت هوا لکن در سرداب متمکن خواهد بود با وجود
این میتواند سجده بر ثوب نماید یا نه بلکه لازم است تبدیل مکان نموده سجده
بر ارض نماید اگر چه ظاهر از ظواهر نصوص اول است الکن البته احتیاط در
ثانی است حاصل آنست که اگر متمکن از سجود بر ارض یا نبات غیر ماکول و ملبوس بوده
باشد سجده بر غیر اینها جایز نیست و در صورت تمکن از هر نوع مخیر است میان
هر یک که خواسته باشد اگر چه بعضی افضل از دیگری بوده باشد و اگر متمکن از هیچ یک از این
انواع ثلثه نبوده باشد جایز است سجده بر قطن و کتان یا ثوب منسوج از اینها نموده
باشد و در صورت عدم تمکن از اینها جایز است سجده بر معدنیات نماید مثل آهن
و فیروزه و امثال اینها و در صورت عدم تمکن از اینها نیز جایز است سجده نماید

بر چیزی

بر چیزی که نه ارض بوده باشد و نه متحصل از اینها مثل پشم ثوب معمول از آن
و برف و امثال اینها و در صورتی که متمکن از هیچ نبوده باشد جایز است سجده
بر ظهر کف نماید پس جایز است سجود بر پشت کف بعد از عجز از جمیع خواهد بود
هفتم واجبست که محل سجده ممنوع بوده باشد که جبهه بر آن قرار گیرد
بنا بر سجده بر پشته ریگ پنبه و گل رقیق و امثال اینها که جبهه بر آن مستقر نمیشود
جایز نیست اما هر گاه مضطر بوده باشد در چنین محل ایشان نماز نماید لازم نیست
که ترک سجده نماید و اکتفا نماید باشاره بسر بدل سجده و ظاهر آنست که ایما
باین ایما در حال ایستاده جایز بوده باشد پس لازم نیست که بنشیند بجهت
ایما پس عدول از سجده و با ایما در صورتی است که رفتن محل سجده ممکن بوده باشد
که جبهه قرار بگیرد و اما هر گاه باین حد نبوده باشد مثل زمینی که از برف انباشته شده
لکن نه باین حد در این صورت نماز را در آنجا جایز خواهد بود و سجده بطریق معهود
میباید بعمل آورد هشتم آنچه مذکور شد که میباید سجده بر ارض یا نبات الارض

بوده باشد مخصوص بمحلّ جبهه است اما سایر اعضا چنین نیست بلکه آنها اگر
چه اختیار بوده بر هر چه واقع شود اگرچه بر روی فرش و حریر و نحو آنها بوده باشد
جایز خواهد بود و اگرچه نجس هم بوده باشد لکن بشروط برآنکه رطوبتی نداشته باشد
که تعدّی نماید به بدن یا لباس مصلّی **نهم** ظاهر نیست که بقدر درهم
از جبهه لابدّ منه در گذاردن بر ما یصحّ السجود علیه نباشد بلکه بحدّی که صادق باشد
که جبهه را بر آن چیز گذارده است و صدق در اقلّ از آن نیز متحقق است پس اگر محلّی
که جبهه را بواقع میشود نجس بوده باشد مگر محلّ قدری از جبهه که بوضع آن قدر
ثابت است که جبهه را بارض مثلا گذارده سجدهٔ صحیح خواهد بود و همان معتبر در
صحّت نماز طهارت محلّ قدر معتبر از جبهه است نه محلّ کل جبهه لکن بشرط آنکه
نجاست علاوه براین قدر تعدّی بمصلّی نکند مگر آنکه بعد از تعدیه معفوّ عنها باشد
مثل خون کمتر از درهم و اما اگر متنجس باشد بنجاستی که تعدّی نماید و معفوّ عنها
نبوده باشد بی تشکیک نماز باطل است و اما غیر جبهه از اعضای سبعه

پس طهارت

پس طهارت محلّ آنها معتبر نیست بلکه معتبر خلوّ محال آنها است از نجاست
متعدّیه غیر معفوّ عنها پس اگر نجس باشد بنجاست متعدّیه غیر معفوّ عنها
نماز باطل خواهد بود بجهت رسیدن نجاست غیر معفوّ عنها بمصلّی **دهم**
در بیان ترجیح انواع چیزهائی است که در حال اختیار سجده بر آنها جایز نیست
بدانکه هرگاه امر مردّد شود میان سجود بر ثوب طاهر و ثوب نجس
اولی متعیّن است بی اشکال هرگاه هر دو از یک صنف بوده باشد مثل اینکه
هر دو از قطن بوده باشد یا هر دو از پشم بوده باشد و هرگاه مختلف در صنف
باشند مثل اینکه یکی از قطن و دیگری از پشم باشد لکن نجس لباس پشمی بوده باشد
سجده بر لباس قطنی متعیّن است و اگر نجس لباس قطنی باشد و طاهر لباس
پشمی ظاهر این نیست که سجده بر طاهر متعیّن است پس لازم است که سجده
بر لباس پشمی نماید و اگر امر مردّد شود میان سجود بر نجس ما یصحّ السجود علیه
و طاهر ما لا یصحّ السجود علیه مثل سجود بر ارض نجس و ثوب طاهر پس ظاهر این است

که سجده بر ظاهر متعین بوده باشد و همچنین است سجده بر نبات نجس یا کاغذ
نجس و ثوب طاهر اگر چه از پشم بوده باشد و اگر مردد بوده باشد میان سجود
بر نجس یا یصح السجود علیه و نجس یا لا یصح السجود علیه ظاهر نیست که اول متعین است
و اگر مردد شود میان سجده بر نجس یا لا یصح السجود علیه مثل ثوب نجس یا سجود بر غیر ما
نجاست ظاهر این نیست که اول متعین است و اگر مردد شود میان سجود بر متنجس
ما یصح السجود علیه و سجود بر عین نجس البته اول متعین است و از آنجا معلوم شد
که با وجود تمکن از سجود بر متنجس عدول از سجود با ایما جایز نیست و اگر متمکن از سجود
نباشد مگر بر نجس العین ظاهر این نیست که ایما بدل سجود متعین بوده باشد
و اما سجود که بر متنجس جایز است در صورتی است که نجاست تعدی به مصلی نکند
که اگر تعدی کند لازم است عدول از بکوبد با ایما با آنکه سجود بر متنجس جایز است
اگر چه نجاست تعدی نماید و ممکن است تفصیل میان نجسی که معفو عنه بوده باشد
بعد از تعدی به جبهه و غیر آن اگر اول بوده باشد لازم باشد سجود و اگر ثانی باشد

فرق

۴۲

فرق شود میان کسی که جبهه او نجس بوده باشد قبل شروع نماز و متمکن
از تطهیر نبوده باشد و کسی که جبهه او طاهر باشد اگر اول است سجود متعین است
و اگر ثانی است محل اشکال است و اگر چه ممکن است حکم به تعیین سجود و اگر در این
صورت دو نماز بعمل آورد یکی با سجود و دیگری با ایما بدل سجود شاید
احوط بوده باشد و نماز با ایما را مقدم بدارد بر نماز با سجود در صورتی
که متمکن از تطهیر جبهه نبوده باشد و اگر متمکن از تطهیر بوده باشد نماز با سجود را
مقدم دارد بر نماز با ایما **پانزدهم** هرگاه ما یصح السجود مشتبه شود بما لا یصح السجود
علیه بحسب وصف مثل آنکه موضعی از زمین نجس شد و موضع نجس مشتبه شد بغیر
آن یا مغصوب مشتبه شد بغیر مغصوب در این صورت یا مضطر است به نماز
در آن مکان یا نه اگر مضطر است با این معنی که متمکن از سجود بر موضع دیگر نیست
بی اشکال سجده بر آن موضع مشتبه النجس جایز است بلکه لازم است و هرگاه
متمکن بوده باشد از سجود بر ثوب طاهر پس حکم خالی از اشکال نیست نظر

بانچه بیان شد در تردید میان سجود بر ثوب طاهر و ارض نجس معین نماز است
سجده بر ثوب طاهر و بر ارض نجس جایز نبوده و مشتبه بنجس نیز در موضع محصور
حکم نجس دارد و اما مشتبه بمغصوب پس حکم بجواز سجود بر آن مشکل است
بلکه دور نیست که در این صورت نماز متعین بوده باشد و هرگاه متمکن از سجود
بر موضع دیگر بوده باشد خالی از آن نیست بان اشتباه در موضع محصور است
یا غیر محصور اما در موضع محصور مثل اینکه یک موضع از اطاق نجس شده باشد و متمکن
از نماز در اطاق دیگر بوده باشد یا یک اطاق در میان پنج اطاق نجس بوده باشد یا
و اطاق نجس مشتبه شده باشد بغیر آن در امثال این دو صورت سجده در آن موضع
جایز نیست بلکه لازم است که نماز را در موضع دیگر نموده باشد و اما هرگاه موضع
غیر محصور بوده باشد ظاهر اینست که اجتناب واجب نبوده باشد و مراد
بمحصور در این مقام آنست که در اجتناب از سجود بر آن مشقتی نبوده باشد
پس مراد بغیر محصور در این مقام آنست که در اجتناب از آن صعوبتی
بوده باشد

بوده باشد و معیار در تحقق مشقت و عدم آن حال غالب ناس است
در اذان و اقامه است بلکه مشهور میان فقها و مختار بین الا
قوال آنست که اتیان آن و اقامه هر دو مستحب است مطلقا خواه در نماز جماعت
بوده یا فرادی جهریه بوده باشد یا اخفاتیه جماعت واجبه بوده باشد
مثل جمعه یا نه نماز قضائی بوده باشد یا ادائی

در بیان افعال نماز

نماز است بدانکه افعال واجبه نماز هشت است **اول** نیت است
و مراد از نیت در این مقام آنست که مصلی در حین شروع نماز قصد کند که این
نماز معین را بعمل می آورد بجهت امتثال امر خداوند عالم جل شانه ظاهر است
همین قدر کفایت مینماید در صحت صلوة خواه واجب باشد نماز یا سنت ادا
باشد یا قضا تمام باشد یا قصر و احوط قصد انها است و فرقی نیست ما بین نماز و غیر نماز
از عبادات مثل وضو و غسل و تیمم و زکوة و خمس و صوم و حج در اینکه نیت در جمیع اینها
همان امر قلبیست که متعلق است بهر یک از عبادات مذکوره بکیفیتی که مذکور شد

بالا اضافه بحال هر یک از عبادات مذکوره و اتیان بلفظ نیت بقصد اینکه ملفوظ
عین نیت است تشریع خواهد بود ولکن ظاهر اینست که موجب فساد اصل
عبادت نشود مگر در صورتیکه فرض شود انفکاک ملفوظ از آن امر قلبی که شرط
صحت عبادت است لکن این بسیار بعید است در حالتیکه متلفظ با شعور
و اراده بوده باشد بلکه در اینحالت انفکاک از آن ممکن نیست و ظاهر اینست
که تعیین قصد و اتمام چه در ادا و چه در قضا لازم نیست و رعایت آن احوط است
و هر گاه تکلیف است بتمام و قصد بر دو ثابت بوده باشد مثل اینکه یکی قضا
و دیگری ادا بوده باشد تعیین تمام یا قصد در حالت نیت لازم است چنانچه
هر گاه این فرض نسبت بدو تمام یا بدو قصد متحقق شود تعیین لازم است و همچنین
اشتراک میان واجب و مستحب بوده باشد مثل نماز نافله صبح و فریضه بعد
از طلوع فجر در حق کسی که نافله نگذارده باشد تعیین واجب یا ندب
لازم است و گاهست که لازم میشود بر مکلف در حال نیت تعرض وصف دیگر

مثل اینکه

مثل اینکه بر امام لازم است در جماعت واجبه قصد امامت نماید خواه
وجوب آن بالذات بوده باشد مثل نماز جمعه و عیدین در حال تحقق شرایط
یا بالعرض بوده باشد مثل اینکه در حق خود واجب نموده است بنذر و مانند آن
که نماز معینی را بجماعت نموده باشد بامامت اما در صورت استحباب جماعت
پس بر امام لازم نیست که قصد امامت نماید بلکه با قصد انفراد امام جماعت در حق ماموم
منعقد است ولکن در حق ماموم لازم است در صورتیکه قصد اقتدا داشته باشد نیت
اقتدا نموده باشند مختار آنست که نیت شرط نماز است نه جزء آن بمعنی حقیقه
و ماهیت نماز مرکب از نیت و سایر اجزای معهوده آن نیست بلکه نیت خارج از حقیقت
آنست و شرط صحت و حصول امتثال است و چون نیت صلوة عبارت است از قصد
باتیان بصلوة و این قصد با انتفای اضطرار نمیشود مگر بجهت غایتی و غایات
با امتثال در اطاعت خداوند تعالی است یا مثل ریا و سمعه و نحو آنها اگر اول است صحیح است
و دواعی بر امتثال مختلف است خوف عقوبت در آخرت بر ترک امتثال و وصول ثواب

یا بهرد و یا فرار از مذلّت یا تحصیل عزّت نزد امرا یا بهرد و یا توسّل بمطالب دنیویّه
بلکه دور نیست که حکم بصحّت شود اگر چه منظور عزّت نزد مردم بوده باشد لکن
بالتبع نه بالذّات پس مکلّف در حالت نیّت ناوی نیست که اتیان این نماز مینمایم
بجهة آنکه خلاق عالم جلّ شأنه بآن امر فرموده است یا آنکه رضای اللهی جلّ
جلاله در عمل آوردن آنست یا آنکه این طاعت محبوب خداوند عالم است یا آنکه
موجب ثواب میشود در آخرت بنحوی که بیان شد هرگاه کل این مراتب منتفی شود
خواه هیچ نیّت ننموده مثل اینکه محض متابعت عادت نمودن صورة نماز را
بعمل آورد یا آنکه نعوذ بالله در آن قصد ریا نماید در هر دو صورة نماز باطل خواهد
بود خصوصاً در صورة ریا و ریا عبارت از آنست که داعی بر اقدام است
بعبادت قصد تقرّب بمخلوقین بوده باشد خواه بجهة اینکه او را خوب دانند یا بجهة
اینکه تعظیم او منظور داشته باشند یا آنکه او را چیز دهند یا آنکه اجابت
او نمایند و هکذا این معنی موجب بطلان عبادت میشود خواه داعی بر عبادت

محض

محض این باشد یا غیر یا این با غیر داعی قرار دهد مثل اینکه منظور هم اطاعت
اللهی جلّ جلاله و هم تقرّب بحسن مخلوقین بوده باشد و اما هرگاه مقصود بالذّات
نبوده باشد مگر اطاعت اللهی جلّ شأنه و طلب عزّت بدرگاه احدیّت عزّ جلاله
و اما این اغراض دنیویّه مقصود بالتبع بوده باشد ظاهر اینست که حکم ببطلان نمودن
نمود بلکه آنچه مذکور شد در بیان نیّت تکلیفی در اعتبار آن در حین شروع
نمودن بنماز نیست لکن ابقای آن و استمرار حکمی آن تا آخر نماز لازم نیست بلکه
همان قدر که اتمام صلوة نماید بمقتضای آن نیّت کافیست در صحّت صلوة و مراد
از استمرار حکمی نیّت تا آخر صلوة اینست که در جمیع احوال صلوة شاعر و متذکّر بوده باشد
که اتیان باین نماز معیّن مینمایم بجهة امتثال و اطاعت خلاق عالم جلّ شأنه و استمرار
باین معنی لازم نیست بلکه استمراری که لازم و معتبر در صحّت صلوة است آنست
که بنیّتی که در اوّل صلوة متحقّق شد جمیع اجزای نماز را بمقتضای آن اتیان نماید
و تعبیر از این مطلب مینمایند باستمرار حکمی پس هرگاه بنحوی شود که اخلال باین استمرار

شود نماز باطل خواهد بود و بعد از این مطلب باید دانست که آنچه مذکور شد
از قصد ریا نمودن در حال نیّت بود و امّا اگر نیّت ریا در فعلی از افعال نماز
نماید پس اگر قصد ریا نماید در فعل واجب از واجبات نماز مثل قرائت یا رکوع
یا سجود و نحو اینها پس اخلال باستمرار حکمی خواهد بود لهذا نماز باطل میشود خواه
اعاده نماید آن فعل را بعد از ترک این نیّت فاسده و عود بمقتضای نیّت سابقه
یا نه و هر گاه قصد ریا در فعلی از افعال مستحبه نماز نماید مثل قنوت ظاهر اینست که موجب
بطلان نماز نمیشود و امّا هر گاه قصد ریا نماید در اثنای صلوة لکن نه در اجزای
واجبه و نه در اجزای مستحبه مثل اینکه قصد ریا نماید در قیامی که بعد از فراغ از قرائت
و قبل از میل کردن برکوع بوده باشد بعد از آن ترک آن نمود و منحنی شد بقصد
رکوع بعد از عود بمقتضای نیّت سابقه ظاهر اینست که موجب بطلان نمیشود
پس نماز صحیح خواهد بود اگر چه احتیاط در این مقتضی اعاده نماز است بعد از اتمام
و امّا قصد قطع نماز پس اگر در حال نیّت این قصد متحقق بوده باشد شبهه در بطلان
نماز نیست

نماز نیست و همچنین است هر گاه در حال نیّت نیّت نمود بدون تشکیک در قطع
آن داشته باشد در رکعت ثانیه و امّا نیّت قطع در اثنای نماز پس اگر
در حال نیّت قطع مباشر فعلی از افعال واجبه نماز شود ظاهر اینست که نماز
باطل شود خواه اعاده آن فعل نماید بعد از ترک آن نیّت و عود بمقتضای نیّت
نماز یا نه بلکه دور نیست که چنین بوده باشد اگر چه آن فعل از افعال مستحبه نماز بوده باشد
اگر چه احتیاط در این صورت مقتضی اتمام نماز است بعد از آن اعاده نماید امّا هر گاه
نیّت قطع نماز نمود و در آن وقت مباشر فعلی از افعال شد بعد از ترک آن نیّت
و عود به نیّت صلوة مشروع در افعال نماز نمود ظاهر اینست که نماز صحیح بوده باشد
اگر چه احتیاط مقتضی اعاده نماز است بعد از اتمام و امّا قصد منافی از منافیات
نماز عمداً مثل حدث و تکلّم و استدبار و نحو اینها خواه در حال نیّت بوده باشد
یا در اثنای صلوة پس اگر با علم بمنافات بوده باشد تفرقه ما بین قصد اینها
و نیّت قطع که مذکور شد نخواهد بود و اگر با جهل بوده باشد تفرقه میتوان نمود

باین نحو که با نیت فعلی منافی از منافیات خواه در حال نیت بوده باشد
یا در اثنای صلوة در صورت جهل بحکم شرعی و عدم وقوف بر آن منافی صلوة
محکوم نشود بصحة بخلاف صورة علم بدانکه چون معلوم شد که نیت صلوة
از جمله شرایط است نه از اجزای صلوة مثل سایر عبادات مثل وضو
و غسل و تیمم و خمس و زکوة و حج چنانچه احدی نمیتواند ادعا نمود که نیت زکوة
و خمس و صوم جزء زکوة و خمس و صوم است و همچنانکه نیت وضو و غسل
و تیمم چنین است حال در نیت صلوة نیت در همه از جمله شرایط است
لیکن از شرایط رکنیه است که اخلال بآن سهوا و عمدا مفسد است و هرگاه
کسی در نیت متعرض صفتی شود که موصوف متصف بآن صفت باشد مثل
وجوب در واجب و استحباب در مستحب و ادا در ادا و قضا در قضا و هکذا
شکی در صحت آن نیست هرگاه از راه اشتباه متعرض خلاف شود باین معنی
که میدانست که نماز ظهر مثلا واجب است یا نماز شب مثلا مستحب است سهوا

نیت

نیت وجوب در اول و قصد استحباب در ثانی نماید لکن از اشتباه قصد استحباب
در اول و وجوب در ثانی نمود پس در صحت این قسم شبهه نیست و اگر متعرض خلاف
شود عامدا مثل اینکه با علم بمستحب بودن قصد وجوب نماید یا بالعکس ظاهر آنست
که صحیح بوده باشد و اگر متعرض خلاف شود جاهلا مثل اینکه نیت وجوب
مینماید در مستحب با اعتقاد وجوب یا نیت استحباب مینماید در واجب با اعتقاد
استحباب در این صورت این شخص مبدع و عبادات آن باطل خواهد بود پس هرگاه
کسی غسل جنابت نماید بقصد وجوب در صورتیکه ذمه او مشغول بواجبی موقوف
بر غسل بوده باشد نباشد و غسل هم از راه دیگر برای او واجب نبوده باشد معتقد
اینهم بوده باشد که غسل در اینوقت برای او واجب است و باین قصد غسل را بعمل آورد
ظاهر آنست که غسل او باطل بوده باشد و آنچه مذکور شد در عبادات مستقل بود
و اما اجزای عبادة پس هرگاه کسی قرائة فاتحة الکتاب را در نماز بعمل آورد بقصد اینکه
این قرائت در نماز فریضه مستحب است مبدع است لیکن آثم و عمل محکوم ببطلان

خواهد بود و اما نیست وجوب در جزء مستحب پس آن نیز ظاهرا نیست که باطل
بوده باشد باین معنی که جزء مستحب را بعمل نیاورده خواهد بود لیکن حکم بانتفاء صلوة
مشکل است و حکم بصحت نیز مشکل است ظاهر نیست که باطل بوده باشد ملخص مقام
اینست که اگر کسی در حین اتیان باجزای واجبه قصد وجوب نماید و در حین اتیان
اجزای مستحبه قصد استحباب نماید با آنکه مطلقا متعرض وجوب را اجزای واجبه
و متعرض استحباب را اجزای مستحبه نشود بلکه قصد قربت مطلقی در جمیع نماید یا قصد وجوب
در اجزای واجب و قربت در مستحبه بمعنی تحصیل رضای خداوند عالم یا بالعکس نماید اولی آن
در جمیع این اقسام صحیح است و هر گاه کسی عادة او مستقر شده که در تعقیب یا آداب
سنن بجا آورد اگرچه بعض آداب و سنن بوده باشد چنانچه غالبا چنین است
و منوی او در مقام نیست چنین نمازی بوده باشد و اشاره نماید بچنین نمازی
که این نماز را بعمل میاورم بجهة اینکه بر من واجب است پس حکم بصحت نماز در چنین
صورت خالی از اشکال نیست و ظاهر اینست که اگر مطلقا در مقام نیست

تنبیه

متعرض وجوب نشود اگرچه جمیع نماید ما بین اجزای واجبه و مستحبه بلکه
مقصود محض اطاعت بوده باشد همین قدر کفایت کند در صحت
عمل اما اگر قصد وجوب و استحباب هر دو نماید و چون نسبت باصل صلوة
و استحباب نسبت بغیر داین نیز صحیح است و بدانکه ممکن است گفته شود که بجهة
احکام سهو و شک تمیز ما بین واجب و مستحب لازم بوده باشد در باب الشک
و اما هر گاه کسی اعتبار ما بین اجزای واجبه و مستحبه نماز ننموده و نماز را بعمل آورد
و در نماز سهوی از او واقع شد ظاهر نیست که نماز او صحیح باشد و اعاده آن واجب باشد
و اما معنی قربتی که متعارف شده آن اخذ در نیت ممکن است که اراده از قربت
این باشد که اتیان بنماز میکنم بجهة آنکه نماز موجب قرب و نزدیکی بنده میشود
بدرگاه احدیت یعنی مذکر عبد است بدرگاه الهی یا آنکه اتیان بنماز میکنم بجهة
قرب بجناب احدیت نظر باینکه این نماز موجب تخلی از رذائل و منافیات و باعث
تخلی بصفات حسنه است یا این جهة اتیان با آن مینمایم و اما معنی اصلی

صلوٰة الظهر اداءً لوجوبه قربةً الی الله نیست که بر زبان بنیت نماز ظهر
ادائی بجهة واجب بودن آن بر من و بجهة اطاعت و امتثال امر الٰهی جل شانه
و اگر کلمه اشاره بواجب بطریق توصیف شود نه بطریق علیت انسب خواهد بود
باین نحو که اصلی صلوٰة الظهر الواجبة اداءً قربةً الی الله

در بیان افعال نماز قیام است

بدانکه قیام در اثنای نماز یا واجب رکنیست و آن قیامی است که در ضمن تکبیرة الاحرام
بوده باشد و همچنین قیام متصل برکوع و یا قیام واجب غیر رکنی است مثل
قیام در ضمن قرائت حمد و سوره و قیام بعد از رفع رأس از رکوع و یا قیامیست
مستحب مثل قیام در ضمن ارکان مستحبه مثل قیام در تکبیرات مستحبه و ادعیه
افتتاحیه و در حال استعاذه و قنوت و نحو اینها و یا قیامیست مباح و آن قیامیست
بعد از فراغ از آیات حمد و سوره علاوه از قدر ضرورت و مراد از قیام
متصل برکوع قیامیست که از آن مصلی منتقل میشود برکوع شرعی نه مطلق قیامی
که بعد از قرائت بوده باشد و نه قیام مطلقی که از آن منحنی میشود پس اگر کسی
منحنی شد

منحنی شد بقصد سجود و قبل از رسیدن جبهه بمحل سجده متذکر شد که رکوع را
بعمل نیاورده لازمست که راست ایستد و بعد از آن برکوع رود
و بعد از تمام رکوع رفع رأس نماید و اتمام نماز نماید پس هرگاه راست نشود اگر
چه خود را بهیئة راکع برساند و اگر کسی منحنی از قیام شد بقصد رکوع و متذکر شد
که اخلال بقرائت سوره مثلاً نموده پس اگر بحد رکوع شرعی رسیده باشد عود
بجهة تدارک منسی جایز نیست و حد رکوع شرعی عبارت از انحنائیست که متمکن
بوده باشد از رسانیدن دو دست بر دو زانو و هرگاه متذکر شود منسی
قبل از بلوغ باین حد لازمست که عود نماید بجهة تدارک منسی و هرگاه منحنی شد
بقصد رکوع و قبل از بلوغ برکوع بحد شرعی متذکر شد که اخلال
بقنوت نموده عود بجهة تدارک قنوت منسی جایز بلکه مستحبست و اگر
کسی منحنی شد بقصد رکوع و قبل از بلوغ بحد رکوع شرعی متذکر شد که رکوع را
بعمل آورده نشست بقصد سجده ظاهر آنست که نماز او صحیح بوده باشد و اگر منحنی شد

بقصد رکوع و قبل از بلوغ بحد رکوع شرعی غافل از رکوع شد یا معتقد این شد
که رکوع را بعمل آورده و نشست بقصد سجده و متذکر شد که رکوع را بعمل
نیاورده بوده است لازم است که راست بایستد و از وقت منحنی شود بقصد
رکوع و عود بهیئت رکوع کفایت نمی کند و بدانکه اگر کسی متمکن باشد از قیام
استقلالی در جمیع احوال نماز شبهه در لزوم رعایت آن نیست و اگر متمکن نباشد
از قیام استقلالی در هیچ حالتی از حالات نماز لیکن اگر متمکن از قیام استنادی هست
در جمیع احوال نماز لازم است که اختیار نماید و اگر متمکن است از قیام استقلالی
در بعضی احوال نماز و از استنادی در بعضی دیگر لازم است که جمیع را بجا آورد و نماید
قیام استقلالی در مقدور و استنادی در غیر مقدور خواه هر دو را نیمها در رکعتی
یا هر یک در رکعتی و هر گاه کسی معتقد این بوده باشد که هر گاه اختیار قیام استقلالی
کند در بعضی احوال نماز محتاج خواهد شد بقعود در بعضی احوال دیگر بخلاف
آنکه هر گاه اختیار نماید قیام استنادی را در کل نماز یا قیام استنادی خواهد بود یا

عدول

عدول از استقلال باستناد و در این صورت جایز خواهد بود یا نه ظاهر است
که جایز خواهد بود و یا نه ظاهر اینست که جایز نبوده باشد پس لازم است با تمکن
از قیام استقلالی این را اختیار نماید اگرچه معتقد این بوده باشد که باختیار
آن محتاج خواهد شد بقعود در بعضی احوال نماز بلکه ظاهر اینست که لازم است
بر مصلی در حال قیام که اعتماد بهر دو پا نماید بنحوی که ثقل بدن بهر دو پا بوده باشد
خواه بطریق مساوات باشد یا القای ثقل بدن بیک پا بیشتر
انداخته باشد یا عکس این خواه کل اینها در نماز واحد بوده باشد بلکه در رکعت
واحده یا نمازهای متعدده و بدانکه هر گاه کسی متمکن از قیام استقلالی نباشد
عدول نماید بقیام استنادی و اگر متمکن از آن نباشد بقعود استقلالی و الا
بقعود استنادی و هر گاه مکلف متمکن از قیام بوده باشد لکن بداند که هر گاه
اختیار قیام نماید محتاج خواهد شد یا بجهت رکوع و سجود بخلاف اینکه
هر گاه عدول از قیام بقعود نماید در این وقت اگرچه نماز او قاعدا خواهد بود

لکن رکوع و سجود او بطریق معهود خواهد بود پس لازم است که اختیار قیام
نماید و عدول بقعود جایز نیست و هرگاه کسی اختیار جلوس نموده در نماز
و متمکن بوده باشد از قیام بجهة آنکه اراده داخل در رکوع شود این قیام
در حق او واجب است پس بر منحنی شده و بعد از آن برکوع میرود و لکن ظاهر این نیست
که طمأنینه بعد از قیام برای این شخص واجب نبوده باشد و اگر متمکن از قیام نبوده باشد
از همان جلوس برکوع میرود باین معنی که منحنی شود بحدی که محاذی شود در روی او
با جز کوه پیش زانوی او و هست قسم کامل آنست که منحنی شود بحدی که محاذی شود
جبهه او بموضع سجود او هرگاه متمکن نباشد از سجود معهود که وضع جبهه بر ما یصح السجود
علیه بوده باشد پس هرگاه متمکن از انحناء بجهة قسم کامل رکوع متمکن متحقق شود
فصاعدا بوده باشد و این فرد کامل را نیز در رکوع اختیار نموده لازم است
در سجود که منحنی شود علاوه از آن مقدار که در رکوع منحنی شده تا فرق بین انحناء
رکوعی و سجودی حاصل شود و هرگاه در این صورت این فرد کامل رکوع را اختیار

نمود

نمود خواه اقتصار نموده باشد بفرد ادنی یا نه ظاهر نیست که در انحناء
سجودی لازم است علاوه از آن مقدار که در رکوع بعمل آورده باشد بنحوی که
فرق ما بین دو انحناء حاصل شود و ظاهر این نیست که علاوه از این مقدار برا و
لازم نبوده باشد مجملا قدر لازم همان قدر است که صادق باشد انحناء سجودی
بر اخفض بوده از انحنای رکوعی و هرگاه متمکن نیست علاوه از انحناء که فرد کامل
رکوع با آن متحقق نشود پس احتیاط مقتضی آنست که در انحنای رکوعی اقتصار کند
بفرد ادنی یعنی بفرد کاملی نرساند اگرچه حکم بتعیین این و عدم تجویز فرد کامل ممکن نیست
لکن رعایة احتیاط در امثال این مقام از محسنات اهل ایمان است بدانکه
هرگاه مکلف قدرت بر نشستن نداشته باشد لازم است با قدرت بپهلو بخوابد بجانب
یمین رو بقبله بهیئة کسی که او را بقبر میگذارند و در صورت عدم قدرت بجانب
یمین اختیار جانب یسار نماید و بعکس الحالت و هرگاه متمکن از هیچ یک نباشد
بر پشت بخوابد پاها را بجانب قبله دراز نموده شروع بنماز نماید و در جمیع

این شخص حالت لازم است که رکوع و سجود با ایماء بوده باشد و ایماء بسر
نماید با امکان و ایماء بجبهه سجود زیاد تر بوده باشد از ایماء بجبهه رکوع
و با عدم تمکّن از ایماء بسر ایماء بچشم نماید و احتیاط مقتضی اینست
که غمض عین بجبهه سجود بیشتر بوده باشد از غمض عین بجبهه رکوع و اتیان
بذکر رکوع و سجود در حال ایماء نماید یعنی در صورتیکه ایماء بعین بوده باشد
ذکر رکوع و سجود در حال غمض عینها اتیان نماید و فتح عینها در اینجا قائم مقام
رفع رأس نماید چنانچه در صورتیکه ایماء برأس بوده اتیان بذکر نماید بعد از
حرکت دادن رأس و آرام گرفتن و بالا نمودن رأس قائم مقام رفع رأس
در رکوع و سجود خواهد بود و مخفی نماند که ایماء بجبهه رکوع و سجود مختص بصلوة
اضطجاعی یا استلقائی نیست بلکه ثابت است در هر موضعی که متمکّن از رکوع
و سجود بطریق معهود نبوده باشد و ظاهر اینست که واجب است در حال
ایماء بجبهه سجود و اگر ایمائی برأس ممکن بوده باشد بلند نمودن چیزیرا که سجده

برآن

برآن صحیح بوده باشد اگر متمکّن بوده باشد از بلند نمودن آن چیز بنفسه
یا بمعونه غیر از توقف بمعونت نماید و برأس جبهه را بآن چیز رساند و اما هرگاه ایماء
برأس ممکن نبوده باشد بلکه مکلف بعین و ایماء بچشم بوده باشد ظاهر اینست
که رسانیدن چیزیرا که سجده برآن جایز بوده باشد به پیشانی واجب
نبوده باشد پس اکتفای بهمان ایماء بعین بجبهه سجده کفایت میکند لکن
در صورت امکان اگر رعایت آن نماید شاید اولی بوده باشد بدانکه
هرگاه مکلف مشغول نماز شد با قیام استقلالی و عاجز شد از تمام نماز بالحالت
منتقل میشود از قیام استقلالی بقیام استنادی اتصالی در صورت عجز از این
منتقل میشود از قیام انتصابی بانحنائی استقلالی با امکان و با استنادی
با عدم امکان و در صورت عجز از همه منتقل میشود از قیام بقعود استقلالی و عجز
از این منتقل میشود بقعود استنادی انتصابی و با عدم امکان منتقل میشود بقعود
انحنائی و با عجز از همه منتقل میشود باضطجاع این در حالت تشدد مرض و تنزل مکلف است

وهم چنین است حال در ترقی وخفت مرض یعنی هرگاه شروع نماز نمود مضطجعا
ولعد ترقی در حال او هم رسید منتقل میشود از اضطجاع بقعود
استنادی وهم چنین است حال از قعود استنادی واستقلالی وار قعود
بقیام وهمچنین ظاهر اینست که تاملی نبوده باشد در لزوم ترک قرأت
در صورتیکه انتقال از حالت ادنی باعلی بوده باشد مثل انتقال از اضطجاع
بقعود واز قعود بقیام کلامی که هست در صورت عکس است وظاهر اینست
که فرقی ما بین حالتین بوده باشد باین معنی که ترک اشتغال بقرأت در هر دو صورت
لازم است **سیم از افعال نماز تکبیرة الاحرام** بدانکه هرگاه کسی معتاد نیست که
بگفتن تکبیرة الاحرام بهمان تکبیر نسبت باو متعین است احتیاج بتمییز نخواهد بود
واگر تکبیرات سبع افتتاحیه را بعمل میآورد هر یک را که میخواهد تکبیرة الاحرام
قرار دهد ومخیر است دران ما بین نیت وجوب وما بین آن تکبیرات تکبیرة ا
الاحرام است اگرچه قصد قربت مطلقه در هم باید همان تعیین اینکه این تکبیر تکبیرة الاحرا

ما نیست

ما نیست اینکه این تکبیر تکبیری است که بان دخول در نماز متحقق میشود کفایت
میکند در امتثال وامتیاز تکبیرة الاحرام رکن نماز است بر اخلال
بان موجب بطلان نماز است خواه عمدا بوده باشد وخواه سهوا وتفاوتی دران
باب نمیباشد ما بین انکه اخلال بنفس آن بوده باشد یا بجزء آن یا بامر معتبر
دران واخلال بجزء اعم است از اینکه احد جزئین تکبیر بوده باشد یا بعضی
اجزای هر یک از جزئین خواه بتبدیل بوده باشد یا باسقاط وهم چنین است
حال ادای حرف از مخرج حرف دیگر نمودن در جمیع این صور نماز باطل خواهد
بود وهمچنین است حال در صورت زیادتی کلمه واما زیادتی حرف پس اگر بسبب
غیر اشباع است نماز باطل است واگر بسبب اشباع حرکت است پس تحقیق مسئله
نحویکه شامل ما نحن فیه وغیره شود اینست که هرگاه که اشباع حرکتی میشود با ضمیر
غائب است یا غیر ضمیر غائب واگر ضمیر غائب است پس یا این است که ما قبل آن
ضمیر غائب ساکن است یا متحرک اگر ساکن است اشباع حرکت آن ضمیر نحویکه

مولد حرف بوده باشد جایز نیست مثل عَلَیهِ و غُلّه و نَنّه و اگر ما قبل آن ضمیر غائب
متحرک است پس اگر مکسور است اشباع حرکت بنحو مذکور لازم است اگر وقف
نماید حاجت باشباع نیست و اگر مضموم یا مفتوح است مشخص است که در
حالت وقف اشباعی نمیباشد و اما در غیر حالت وقف پس ظاهرا نیست
که مسموع و معتاد در امثال این مقام اشباع ضمه ضمیر است بنحویکه مولد واو شود
بنا بر این اکتفای کمتر از این محل اشکال است و اگر حرف قبل الحرف غیر ضمیر
غائب است پس این چند قسم اول آنست که بعد از آن حرف حرف مد
میباشد لکن حرف مد در خط نیست بلکه همان ملفوظ است در این صورت
اشباع حرکت آن حرف که مقدم بر حرف مد ملفوظی است بی عیب است
اگرچه اشباع حرکت الحرف مولد حرف بوده باشد خواه مولد واو بوده باشد مثل
ن یا مولد الف بوده باشد مثل ص ق یا مولد یا بوده باشد مثل حم الم
و نحو هما مخفی نماند که کلام در اشباع بحدی که اصل حرف مد حاصل شود نیست بلکه
در علاوه

ص ق حم الم

در علاوه از آن مقدار است قسم دویم آنست که بعد از آن
که اشباع حرکت آن منظور است یکی از حروف مد است حرف مد مکتوب
میباشد در این صورت بسبب مد یا موجود است یا نه و در صورتیکه سبب
مد موجود است یا همزه است یا سکون و در صورتیکه همزه بوده باشد
با آن همزه با حرف مد در یک کلمه میباشد یا در دو کلمه و در صورتیکه سبب
مد سکون بوده باشد این سکون یا ذاتی است یا عارضی پس این مسئله بر چند
قسم میشود اول آنست که سبب مد همزه بوده باشد لکن با حرف مد
در یک کلمه جمع شده باشد در این قسم ظاهرا اینست که اشباع حرکت آن حرف
مقدم بر حرف مد لازم بوده باشد بحدیکه مولد حرف بوده باشد دویم
مثل آنست لکن سبب مد که همزه است در اول کلمه ثانیه بوده باشد در این
صورت اگرچه حکم بلزوم اشباع حرکت آن بنحو مذکور مشکل است لکن شبهه در جواز
آن نیست بغیر از قسم اول که مد متصل مینامند و از قسم ثانی که مد منفصل سوم

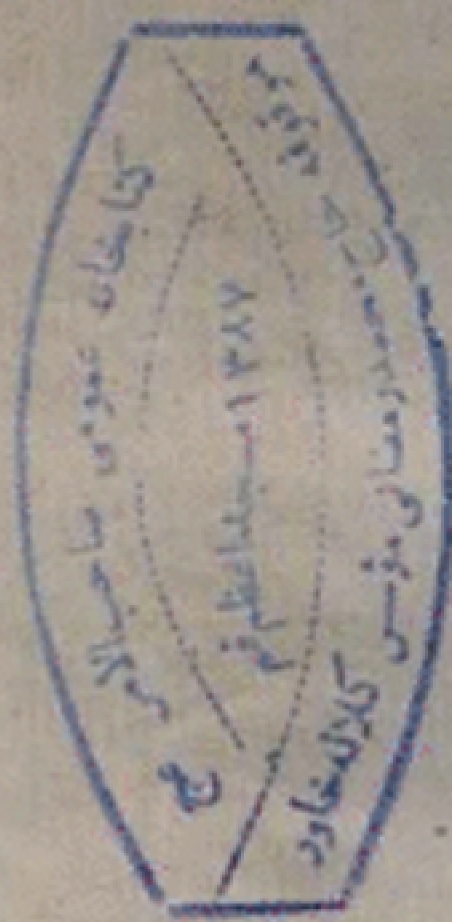
آنست که سبب مد سکون لازم بوده باشد مثل دابّة و تحاجّونی و و الضّالّین
در این صورت نیز ظاهر آنست که اشباع حرکت آن حرف مقدم بر حرف مد
لازم بوده باشد و تعبیر از این بمد سکون لازم و غیره مینماید **چهارم** آنست
که سبب مد سکون غیر لازم بوده باشد در اینصورت نیز اشباع حرکت
از حرف بنحویکه مولد حرف بوده باشد بی اشکال جایز است مثل العالمین و کذا آن
پنجم آنست که حرف مد منفک از سبب مد بوده باشد باین معنی که همزه
و سکون بعد از حروف مد نبوده باشد خواه مقدم بر حروف مد بوده باشد
مثل آمن و اوتی و اوتوا و ایمانا یا مقدم نبوده باشد مثل رحمن و غفور و شدید
در غیر حالت وقف در جمیع این صور اگر چه در اخلال باشباع حرکت آن حرف
که قبل از حروف مد است مطلقا حرجی نیست لکن حکم بعدم جواز اشباع
آن بنحویکه منصف استمداد معتبر حاصل نشود بلکه حکم بفساد عمل بسیار مشکل است
بلکه ممکن نیست بنابراین هرگاه کسی اشباع در ضمّه فای غفور و رحیم نمود

بنحویکه

بنحویکه استمداد منجر شد بقدر دو واو حکم بجواز آن ممکن نیست و همچنین
در کسره حای رحیم در غیر حالت وقف و هم چنین در سایر امثال آن مثل امتداد
الف لفظ جلاله در مثل الله اکبر و اشباع الف علی در سبحان الاعلی بحرا آن
اشباع حرکت در غیر اقسام مذکوره و این بر نه قسم
میشود **اول** آنست که اشباع حرکت نباید بنحویکه مولد حرف بوده باشد
و آن حرف در مثل انتقام موضوع باشد بجهة معنی و آن معنی مقصود فارغ نیز
بوده باشد مثل اینکه اشباع فتحه قاف نمود در خلق در آیه کریمه سبّح اسم ربّک الأعلی
الّذی خلق بحدیکه الف حاصل شود معلوم است آن الف در مثل انتقام
موضوعست از برای علامت تثنیه و این معنی را قصد نیز نماید تشکیکی در عدم
جواز و بطلان عمل در این صورت نیست **دویم** مثل آنست که در قصد
آنچه را که زیاد فی مقتضی این بود یعنی قرائت نمود با اشباع فتحه قاف
در آیه شریفه بنحو مذکور لکن قصد اینکه صیغه تثنیه است نمود بلکه قصد عدم

نمود مختار دراین قسم عدم جواز و بطلان عمل است سوم آنست
که آن حرفیکه از اشباع حرکت حاصل شده اگرچه در مثل آن مقام موضوع
نیست بجهت معنی لکن موجب اندراج کلمهٔ مزید فیها میشود در تحت بعضی
الفاظ موضوعه مثل اشباع در فتحهٔ بای اکبر بحدیکه بگوید اکبار و حرف الف بسبب
اشباع فتحه دراینمقام اگرچه وضع بجهة معنی نشده است لکن باعث اینست که این
لفظ مندرج شد در تحت بعض الفاظ موضوعه نظر باینکه اکبار جمع کبر است
و کبر نقاره و دهل را گویند و این نیز بر دو قسم است بجهت اینکه این معنی
یا منوی قاری هست یا نه در صورت اول اشکالی در فساد آن نیست و اما
در صورت ثانیه پس مختار در اینجا نیز فساد عمل است و فرقی دراین باب مابین اینکه
اکتفا بان نماید یا اعاده بر وجه صحیح نماید نیست مگر در صورتیکه فرض شود که این
اشباع سهو شده باشد در اینصورت اگر عالم بتحقیق حال شد با تلافی
محل تلافی لازم و با تجاوز از محل تلافی نمیباشد و در هر دو صورت عمل صحیح است

وازانچه



مسئله

وازآنچه مذکور شد حکم چهار قسم از اقسام خمسه معلوم شده
از اقسام مسئله آنست که اشباع حرکت نماید بنحویکه مولد حرف بوده باشد لکن
از قبیل قسم اول بوده باشد و نه از قبیل قسم ثانی مثل اشباع ضمهٔ دال
الحمد لله بنحویکه واو حاصل شود و اشباع کسرهٔ جلاله بنحویکه یا حاصل شود و نحو
اینها ظاهر حکم ببطلان عمل است دراین صورت باز بدانکه تفاوتی نیست
در حکم بفساد در اقسام مذکوره مابین آنکه نماز بوده باشد یا غیر نماز مثل تلاوت
قرآن که بر آن شخص لازم شده باشد بسبب اجاره یا غیر اجاره بلی فرقیکه هست
مابین تلاوت قرآن مثلا و نماز آنست اگر اتیان باینچنین عمل در تلاوت قرآن نماید
احتراز از آن نمیتواند لکن با تدارک کلمه و تلافی بنحویکه اخلال بترتیب واقع نشود عمل
بی عیب و صحیح است و اما در نماز پس اگر سهوا چنین عمل از او صادر شده
باشد و از محل تجاوز نموده باشد لازم است تلافی نماید و با تلافی نماز محکوم
بصحت است و اگر العمد از انجا و از محل متذکر شود تلافی ضرور نیست بلکه

جایز نیست و نماز صحیح است و اما عمداً نموده باشد پس ممکن است تفصیل
داده شود در این مقام باین نحو که این زیادتی یا موجب این میشود که مزید
فیها خارج از قرآن و دعا و ذکر شود یا نه اگر اول است مثل اکبار که مصداق
هیچیک نیست در این صورت حکم شود به بطلان نماز و اعاده هم ضرری
نخواهد بود و اگر چنین نبوده باشد اگرچه در صورت اختیار باز آن نماز فاسد
خواهد بود ولکن هرگاه اعاده نماید بر وجه صحیح خواهد بود و از آنچه مذکور شد
ظاهر میشود حکم چنین اشباعی در اذکار مستحبه نماز باین نحو که اگر اشباع
موجب خروج آن از ذکر بودن بشود نماز باطل خواهد بود و اگر نه فسادی نخواهد بود
در صورت عمد و اما در صورت سهو مطلقا موجب بطلان نیست اگرچه احتیاط
با آن ذکر موظف در جمیع احوال کرده نخواهد بود و مخفی نماند که آنچه مذکور شد در صورتی
بود که اشباع حرکت حرفی که از جمله اقوال ثابته در نماز بوده باشد خواه در قرائت
بوده باشد یا اذکار واجبه یا اذکار مستحبه و اما هرگاه غیر از اینها

بوده و نمو

بوده باشد مثل آنکه در اثنای نماز تکلم بحرفی نماید با اشباع حرکت
آن بنحوی که مولد حرف بوده باشد اشکالی در آن هست ظاهر این است که اگر
متعمداً باعث بطلان نماز نشود و اما اگر ساهیا بوده باشد ضرری
نداشته باشد یعنی موجب بطلان نماز نشود و اگرچه موجب سجده سهو شود
بعد از آنکه این مباحث منقح شد عود میکنیم بحث سابق که کلام ما در آن بود پس میگوییم
در تکبیرة الاحرام هرگاه اشباع در فتحه همزه نماید باین نحو که بگوید آلله اکبر مثل اوان
الکم پس اگر قصد معنی استفهام نماید شبهه در بطلان نماز نیست و هرگاه این معنی منوی
نبوده باشد ظاهر این نیست که موجب بطلان نماز شود و استیناف نماز لازم بوده باشد
مگر در صورتیکه سهواً بوده باشد و در این صورت ظاهر این است که اعاده
نماید بنحو صحیح نماز صحیح بوده باشد و اما هرگاه اشباع در الف جلاله یعنی الف متخلل
مابین لام و های جلاله بازیاد نماید بضعف آنچه با آن ادا حاصل میشود ظاهر آن نیست که
حکم بفساد و لزوم استیناف نتوان نمود بلکه ظاهر اینست که صحیح بوده باشد

و اما هر گاه ضمه های جلاله را اشباع نماید بنحوی که واو حاصل شود پس قاعده
مقتضی حکم بفساد و عدم حصول امتثال است و اما اشباع فتحه های اکبر بنحوی
که مولد الف بوده باشد پس حکم بفساد در آن اظهر است اگرچه ناوی نبوده و آنچه را
مثل اینها هست موضوع نماز ای او بوده باشد و هم چنین است حال در اشباع
فتحه همزه اکبر چنانکه مذکور شد **مبحث چهارم** در لزوم قیام است در جمیع اجزای
تکبیرة الاحرام بدانکه لازم است بر مکلف در صورتیکه متمکن از قیام بوده باشد اتیان
بتکبیرة الاحرام نماید در حال قیام پس در این صورت اتیان نماید آن قاعداً یا حین
اراده قیام یا شروع قبل از انتصاب نماز باطل است و هم چنین است هر گاه انتها
نماید تکبیر در حال انحنای بجهت رکوع اگرچه در حق ماموم مسبوق بوده باشد
چنانچه واجب است رعایت قیام در حال تکبیرة الاحرام واجب است رعایت
جمیع واجبات نماز در آن مثل طهارت از حدث و خبث و استقبال قبله
و استقرار و ستر عورت و غیر ذالک پس هر گاه اخلال بهر یک از اینها

نماید

نماید اگرچه در جزئی از اجزای تکبیرة الاحرام بوده باشد نماز باطل خواهد
مبحث پنجم در بیان بطلان نماز است بسبب زیادتی تکبیرة الاحرام بدانکه تکبیرة الاحرام
از اجزای رکنیه نماز است چنانچه نماز باطل میشود بسبب اخلال با آن باطل میشود
بسبب زیادتی آن خواه عمداً بوده باشد یا سهواً بنابراین هر گاه تکبیرة الاحرام
بعمل آورد ثانیاً نماز باطل میشود و هر گاه ثالثاً بعمل آورد نماز صحیح خواهد بود و همچنین است
حال در هر فرد از آن نماز صحیح میشود و در زوج باطل **مبحث ششم** اگر نیت
نماید که این تکبیر تکبیرة الاحرام بوده باشد لکن مجزی از تکبیر رکوع مثل ماموم
مسبوق برکوع میشود یا فساد از صحت آن نماز ایم بخلاف اینکه قصد تشریک نماید
چهارم از واجبات نماز قرائت است و در آن چند مبحث است **اول**
بدانکه وجوب قرائت نماز بر دو قسم است تعیینی و تخییری اما وجوب تعیینی پس در دو رکعت
از نمازهای دو رکعتی مثل نماز صبح و نماز ظهر و عصر و عشای سفری و نماز کسوف
و خسوف و زلزله و نحو اینها و نماز جمعه و عیدین و هم چنین در هر رکعت

اما اول آنکه نماز چهار رکعتی و سه رکعتی به این نحو که متعین است قرائت حمد در اینها
بالاتفاق و اما وجوب تجهری آن در رکعت اولی از نماز مغرب در رکعتین آخر نماز
از نماز چهار رکعتی نظر به اینکه مکلف مخیر است در اینها ما بین قرائت حمد و تسبیحات
اربعه و مختار اینست که احتمال در نماز مستحب ممکن نیست مگر به قرائت حمد و سوره
با اقتصار به حمد تنها دقیقه بدانکه هر گاه کسی اخلال بقرائت سوره و حمد عالماً
در نماز باطل است قطعا و هم چنین است هر گاه اخلال به یک کلمه از آن
نماید عمداً یا جهلاً بلکه چنین است حال اگر چه اخلال بحرفی از حروف آن نماید
و اما این قبیل است هر گاه تبدیل حرفی از حروف آن نماید بحرفی دیگر و بدانکه حروف
منقسم شده است بسه قسم حلقی و فمی و شفوی اما حلقی پس شش حرف است همزه و ها و عین
و حای بی نقطه و غین و خا با نقطه مخرج همزه و ها اول حلق است به اعتبار اینکه اعتبار
اول به یسار از جانب سینه شود و آخر حلق است به اعتبار اینکه اعتبار اول بیست
از جانب دهن شود و مخرج عین و حای بی نقطه وسط حلق است و مخرج غین

و خای

و خای با نقطه آخر حلق است به اعتبار اول اعتبار اول بیست از سینه و اول
حلق است به اعتبار اول است از جانب دهن اما فمی پس هجده حرف است
اول قاف است و مخرج آن آخر زبان است با آنچه محاذی آنست از کام بالا
دوم کاف است و مخرج آن بعد از تجاوز از مخرج قاف است قریب به آن
از جانب سر زبان سیم و چهارم و پنجم جیم و شین و یای دو نقطه در تحت
و مخرج این سه حرف وسط زبان است ششم ضاد با نقطه و از است و مخرج
آن طرف زبان است که منضم شود بعضی از اضراس فوقانی یا بعضی از طواحن
در فوق خواه از جانب یمین بوده باشد یا از جانب یسار لکن از جانب یسار
آسانتر است هفتم لام است و مخرج آن طرف زبانست نزدیک بسر زبان
بوده باشد با آنچه محاذی آنست از لثه بالا از ثنایا و انیاب و از جانب فوق
از جانب چپ هشتم نون است و مخرج آن سر زبانست با لثه ثنایا و انیاب
در فوق یعنی پیش دندانهای پیش بالا نهم رای بی نقطه است و مخرج آن بعد از تجاوز

از مخرج نون است از جانب پایین‌تر زبان مجملاً مخرج او حرف زبانست
که گذارده شود به بیخ بعضی از ضواحک در جانب بالا دهم و یازدهم
و دوازدهم طا و دال بی نقطه و تای دو نقطه در فوقانی جماعتی تصریح بآن
نموده‌اند آنست که مخرج این سه حرف سر زبانست با بیخ ثنایای فوقانی
لکن لسان باید میل کند در وقت ادای طا بسوی حنک اعلی در وقت ادای
تا بسوی لب پایین در وقت ادای دال با میان این دو تحدید لکن ظاهر اینست
که تفرقه شود ما بین تلفظ طا و تا و دال در مخرج خصوصاً در وقتی که طا
جزو کلمه بود مثل صراط الذین باین نحو که مخرج طا پایین‌تر از سر زبان بوده باشد
قریب مخرج شین بآنچه محاذی اوست از حنک بالا سیزدهم و چهاردهم
و پانزدهم ظای با نقطه و ذال با نقطه و ثای مثلثه است و مخرج این سه حرف
سر زبانست با سر ثنایای فوقانی شانزدهم صاد بی نقطه هفدهم سین بی نقطه
هیجدهم زای نقطه دار است اختلاف کرده‌اند در مخرج این سه حرف

بعضی

بعضی گفته‌اند مخرج این سه حرف میان زبانست با اطراف ثنایای فوقانی
و مذکور در جمله رسائل مؤلفه در علم قرآت اینست که مخرج اینها سر زبانست
با سر ثنایای تحتانی و ابن حاجب تصریح نموده که مخرج اینها طرف زبانست
با خود ثنایا با ظاهر اینست که آنچه مستفاد از ظاهر این اقوال ثلثه میشود هیچیک
صحیح نبوده باشد بلکه حق اینست که مخرج صاد پایین‌تر از سر زبانست با اسمی الیه
لثه ثنایای بالا اگر اول کام بوده باشد و قول ابن حاجب که مخرج اینها طرف لسانست
با وجود ثنایا دور نیست که اشتباه شده باشد به تلفظ بعضی این حروف
که صاد و سین تنها بوده باشد و این توهم است بجهت اینکه صاد مرکب
از سه حرف است صاد و الف و دال و هر یک از اینها مخرجی دارد بلکه مراد در اینمقام
تعیین مخرج آنچه بصدور ما بین سه حرف است و مخرج آن طرف زبان و نفس
ثنایا نیست بلکه مخرج آن نحویست که مذکور شد و ممکن است توجیه شود
کلام ابن حاجب بنحویکه راجع شود بآنچه ذکر شد باین نحو که مراد از طرف پایین

تر از سر زبان بوده باشد و مراد از ثنایا نسبت آن بوده باشد که هیچ
ثنایا در حروف گوشت و پوست بوده باشد نه با برایها مردود و قول
اول اسهل است پس هم احتیاج نشود به آنچه گفته شد اما مخرج سین و زا
پس آن بالاتر از مخرج صاد است یعنی اقرب است به سر زبان با هیچ
دندانها ثنایا اما حروف شفوی پس عدد آن چهار است اول با مخرج
آن وسط لب با ثنایا است یا اطراف ثنایای فوقانی دوم واو سیم میم چهارم
بای موحده است مخرج این سه حرف میان دو لب است میم از خارج و با در
اول دو واو در میان داخل و خارج و ظاهر اینست که رعایت این دقایق
که مذکور شد موقوف علیه صحت قرائت نبوده باشد بلکه لازم همان قدر است
که تلاوت شود بنحوی که امتیاز ما بین حروف متحقق شود و علاوه بر آن از محسنات
قرائتست مجملاً معتبر در تلفظ حروف آنست که در حین تلفظ هرگاه اهل
لسان مطلع شوند گویند این شخص فلان حرف را تلفظ نمود و اگر چنین نباشد

محکوم

محکوم به بطلان خواهد بود و بعد از آنکه این مطلب مشخص شد میگوئیم که مطلب
اینست که اخلال بحرفی از حروف فاتحة الکتاب و همچنین است کلمه
از ارکان واجب در نماز مثل تکبیرة الاحرام و ذکر رکوع و سجود و تشهد و تسلیم
اخلال بحرفی واحد از هر یک که بوده باشد مجملاً موجب بطلان نماز است
خواه ترک آن حرف بوده باشد یا تبدیل حرف بحرف دیگر چنانچه نماز باطل
میشود بسبب اخلال بحرف چنانچه مذکور شد همچنین باطل میشود بسبب اخلال
بتشدید و اما مد متصل پس رعایت آن لازم خواهد بود و اما مد سکون لازم
مد مدغم پس رعایت آن نیز لازم است و اما مد فواتح سور ظاهر اینست
که رعایت آن لازم بوده باشد و همچنین مد ابدال و اما مد منفصل پس ظاهر اینست
که حکم بعدم لزوم رعایت آن در نماز و غیر نماز اشکالی نداشته باشد و اما مد
عارض پس حکم بلزوم آن نمیتوان نمود بلکه ظاهر اینست که لازم نبوده باشد و اما
اخلال باعراب و حرکات پس اگر مخالف قواعد عربیه و معتبر معنی بوده باشد پس بالکلی

در بطلان نماز در این صورت نیست و اگر مخالف قواعد عربیه بوده باشد
لکن معنی متغیر نبوده باشد مثل الحمدُ للهِ بکسر دال و ضمه های لله در این صورت نیز
حکم به بطلان نماز بی اشکال است و اگر موافق قواعد عربیه است لکن مخالف قرائت
مشهور است مثل ربَّ العالمین بنصب یا رفع حکم به عدم جواز اگرچه خالی از
اشکال نیست لکن اجتناب اقرب به سبیل نجات است **بحث سوم** بدان که
مکلف در رکعت ثالثه نماز مغرب و در رکعتین آخرتین نماز چهار رکعتی مخیر است
مابین قرائت حمد و تسبیحات اربعه اگرچه با خلال سوره حمد نموده باشد در هر یک
از رکعتین اولیین پس امتثال حاصل میشود به قرائت حمد در هر یک از رکعتین
آخرتین یا تسبیحات در هر یک از آنها یا قرائت حمد در رکعت ثالثه و تسبیحات
در رابعه یا عکس آن اما تسبیحات افضل است در حق امام و ماموم و منفرد و اما
عدد تسبیحات آن چهار است یا بنحو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اکبر
همین قدر واجب است و علاوه بر آن واجب نیست بلی افضل و مستحب آن است که

مرتبه

مرتبه اتیان بآن نماید دفعه اولی واجب است و دو مرتبه مستحب احوط بلکه
تعیینا اخفات و عدم جواز جهار است و در تسبیحات و هرگاه شروع نمود
بیکی از سوره مبارکه حمد و تسبیحات اربعه ظاهر این است که آنچه را شروع
نمود در حق او متعین است عدول از آن بدیگری جائز نیست بلی هرگاه مقصود
مکلف قبل از شروع بنماز این بود که تسبیحات اربعه را خوانده باشد و با تمام
قصد شروع در نماز نمود ولکن در محل تسبیحات غفلت شروع نمود بحمد و در اثنای
حمد ملتفت گردید به تحقیق حال در این وقت ظاهر این است که اختیار اتمام حمد میتواند
نمود لازم نیست عدول از آن نماید و از این قبیل است جریان عادت به عنوان استمرار
بقرائت تسبیحات بلکه چنین است حال اگرچه ملتفت گردید به تحقیق حال
بعد از فراغ از سوره مبارکه حمد مادامیکه داخل در رکوع شرعی نشده باشد
و هم چنین است حال هرگاه مقصود او این بوده که سوره مبارکه حمد را تلاوت
نموده باشد و غفلت شروع نمود به تسبیحات اربعه بعد از آن ملتفت گردید به تحقیق

حال در این صورت نیز ظاهر اینست که اکتفا بآنچه شروع در آن نموده شو اند
نمود بلکه لازم است عدول از آن نموده و ظاهر اینست که جایز است بعد
از عدول از آنچه شروع نموده بهمان سانست نماید و آنرا بعمل آورد مبحث چهارم
شبهه نیست که بسم الله الرحمن الرحیم جزو از سوره
فاتحة الکتاب بلکه جزو جمیع سورهٔ قرآنیه میباشد مگر سوره برائت و چونکه
والضحی و الم نشرح یکسوره است و همچنین فیل و لایلاف پس هرگاه کسی در نماز
فریضه قرائت این دو سوره نماید اعاده بسمله در اثنا ضرور نیست بلکه مشکل است

مبحث پنجم در وجوب تعلم فاتحة الکتاب است بدانکه هرگاه کسی نیک نداند
فاتحة الکتاب را یا خوب نداند بلا اشکال تعلم آن واجب است بر او و تعلم آن یا تعلم ابدال آن
و اینکه تعلم گاهست واجب لعینه فوریست بمحال آن اگر خاطر بود و اینکه در صورتیست
که در اینوقت متمکن از تعلم هست و بمجرد عالمیت بعدم تمکن از آن بلکه عالم تمکن
از آن نیست و گاهست که واجب تخییریست مثل کسی که متمکن است از نماز جماعت

و نیست

در وقت معینی چنانچه متمکن است از تعلم در این حالت ممکن است که بگوییم که تعلم
فاتحة الکتاب در این وقت در حق این شخص فوریست مطلوب نبوده باشد اگر چه ضرور بوده
قاطع بوده باشد به تمکن از آن فیما بعد اشکالی که در این مقام میتوان نمود اینست
که علم بتمکن از اتمام نماز بجماعت بسیار مشکل است نظر بقیام احتمالات متکثره
از جمله احتمال وارد امریکه مفسد نماز بوده باشد در اثنای نماز در حق امام حادث
شود مثل تغیر حدث در اثنای نماز بانکه امام شروع بنماز نماید باعتقاد طهارت
و در اثنای نماز فساد اعتقاد او بر خود امام ظاهر شود یا سوای در خصها و
اتفاق افتد یا در اثنای نماز مطلع شود بر فسق امام یا بعضی از این امور
که مبطل نماز است در حق خود و ماموم طاری شود در اثنای نماز و مجملا چونکه
تکلیف نماز در حق او ثابت است علم بتمکن از درک نماز در جماعت با این
احتمالات متکثره مشکل است بنا بر این مفری از مطلوبیت تعلم فوراً نخواهد بود
ممکن است که گفته شود که گاه است در صورت اختیار بسیار از حال امام علم

عادی حاصل شود با انتفای امور مذکوره بنا بر این مخیّر خواهد بود در آن حین ما
بین تعلّم فاتحة الکتاب و اتیان نماز جماعت و اگر متمکن است از قرائت از حفظ
مختار نیست که جایز است قرائت از مکتوب اگر چه احتیاط اجتناب است و هرگاه
وقت مضیّق بوده باشد بنحوی که هرگاه مشغول بتعلّم شود متمکن نیست از درک
نماز در وقت نخواهد شد ظاهر اینست که اشتغال بتعلّم در این وقت در حقّ او
جایز نبوده باشد بلکه لازم است که نماز را بعمل آورد بهر نحو که مقدور او بوده باشد
لکن در این مقام تفصیلی است بیان اینست که این شخص یا جامع شرایط تکلیف
در سعهٔ وقت اگر متمکن از تعلّم بوده و مع ذلک اخلال بآن نموده تا ضیق وقت
ممکن نیست که گفته شود نماز مطلوب در این وقت در حقّ چنین شخص نماز با فا
تحة الکتاب است و با اخلال بآن آثم است و با اتیان نماز با عدم فاتحه امتثال
در حقّ او نیست اگر متمکن نبوده پس اگر بعضی از فاتحه معلوم او هست و همچنین
بعضی از قرآن غیر از فاتحه نیز معلوم او هست در این صورت ظاهر اینست که اکتفا

بهمان

بهمان مقدار معلوم از فاتحه نمیتوان نمود و انضمام قرآن غیر از فاتحه
بمقدار معلوم از فاتحه بکند که معادل با فاتحه شود ظاهر اینست که لازم نبوده باشد
و همچنین تکرار مقدار معلوم از فاتحه بمقدار فاتحه آن نیز لازم نیست
و اگر هیچ چیز از فاتحه معلوم او نیست لکن مقداری از قرآن غیر فاتحه معلوم
او هست خواه مقدار معلوم معادل فاتحه باشد یا نه در این صورت ظاهر اینست
که عدول از قرآن نتوان نمود بلکه لازم است تلاوت قدری از قرآن که بدو احتیاط
مقتضی اینست که با امکان اقتصار باقل از مقدار فاتحة الکتاب ننماید
و اقل آنست که با امکان عدد حروف آیات را رعایت نماید اگر چه آیات
مختلف بوده باشد با آیات فاتحه در حروف چه تحصیل نمودن شش آیه در قرآن
که معادل با کلمات و حروف شش آیه فاتحه بوده باشد بسیار مشکل است و تعلّم
فاتحه چندین مقابل اسهل از آنست و اما هرگاه عالم بقرآن مطلقاً نبوده باشد
لکن عالم بذکر بوده باشد در این صورت اگر چه اجزای مطلق ذکر جایز است

در غایت مقدار فاتحه واجب نیست لکن احتیاط در اتیان بتکبیر و تهلیل و تسبیح است بمقدار فاتحه

مبحث ششم در بیان کیفیت قرائت اخرس یعنی گنگ است بدانکه واجب در حق اخرس در جمیع اجزای قولیه اینست که زبان را حرکت داده باشد و در حین حرکت لسان اعتقاد نماید بقلب خود که این حرکت بجهت تکبیرة الاحرام یا بجهت قرائت یا بجهت غیر اینهاست و ظاهر اینست که همان عقد قلب کفایت میکند حاجت باشاره بانگشت نبوده باشد

مبحث هفتم بدانکه در صلوة منذوره بنا بر این جهت که صلوة منذوره است قرائت بسوره در آنجا معتبر نیست بخلاف صلوة مفروضه که بنا بر مختار و مشهور در حال اختیار و سعه چنانچه لازمست قرائت فاتحة الکتاب در آن واجب است قرائت سوره هم لازم است در هر رکعتی از نماز دو رکعتی و در هر رکعتی از رکعتین اولیین نماز سه رکعتی و چهار رکعتی بعد از فراغ از قرائت سوره مبارکه حمد یک سوره از سوره قرآنیه

از قرائتیکه

از قرائتیکه مذکور خواهد شد تلاوت نماید و اخلال بآن جایز نیست مگر در چند صورت **اول** مریض اگرچه مشقتی که مناط سقوط تکلیف است در قرائت سوره در حق او متحقق نبوده باشد

مستعجل بمجرد است در حق کسیکه بعد از دخول در نماز وصف استعجال عارض او شود اقتصار بحمد تنها مثل اینکه ایستاده بنماز و بعد از دخول در نماز متذکر شد که با مؤمنی وعده کرده بوده است که بجهت انجام مهمی نزد او رفته باشد و غفلة در همان وقت شروع در نماز نموده میبیند آن شخص موعود که منتظر است یا آنکه شروع در نماز نموده شخص عزیزی حاضر شده طلب مهمی با او دارد در کمال استعجال و نحو اینها و هرگاه وصف استعجال قبل از شروع در نماز حاصل بوده باشد پس آن دو قسمست **دویم** اول آنست که هرگاه ترک نماز را توقف نماید بجهت اشتغال بانجاح آن حاجت ترس نما فوات صلوة در وقت دارد آنست که چنین نبوده باشد ظاهر آنست

که اقتصار بحمد و ترک سوره در هر دو صورت ثابت بوده باشد خصوصاً
در صورت اولی ظاهر آنست که این حکم من باب الرخصه نیست بلکه معنی ترک
قرائت سوره در حق مریض و در صورت استعجال نحوی که مذکور شد جایز بوده
باشد نه اینکه ترک در حق او متعین بوده باشد که قرائت سوره نسبت باو
جایز نبوده باشد بلکه قرائت سوره نیز جایز بوده بلکه در نسبت نسبت
ببعض عبارات اصحاب کسی ادعا نماید که قرائت سوره اقرب باحتیاط
۲ بوده باشد مگر در صورت تعسری که مناط از سقوط تکلیف است سوم
در ضیق وقت است باین معنی که وقت وسعت قرائت حمد و سوره هر دو را
ندارد و درین مقام چند احتمال است اول آنست که اگر مستجمع
شرایط تکلیف نبوده مگر در آخر وقت و لعذر از استعجال و ترک
وقت ننموده مگر بمقدار یک کفایت یک رکعت با فاتحه و سوره نماید
پس لازم است اتمام یک رکعت نماید با اقتصار در آن بحمد و ترک سوره

جایز

۲ جایز بلکه متعین نیست دویم مثل اول است مگر اینکه وقت باقی وسعت
چهار رکعت یا هشت رکعت بدون سوره را دارد و ممکن است که گفته
۳ شود اقتصار بحمد مجوز بوده باشد سوم آنست که در اول وقت مستجمع
شرایط تکلیف بوده لکن باشتغال بسعه وقت تاخیر نموده یا غفلة تاخیر
اتفاق افتاده و وقتی ملتفت شد ظاهر شد که وقت وسعت قرائت حمد
و سوره هر دو را ندارد و در نسبت حکم این قسم مثل دو قسم مذکوره
بوده باشد اگر باقی از وقت کفایت یک رکعت بدون سوره نماید اتمام آن
نماز با اقتصار بحمد جایز بلکه متعین لکن در رکعت اولی اما در رکعت
ثانیه پس اقتصار بحمد جایز نیست بلکه قرائت سوره بعد از فاتحة الکتاب
لازم است و اگر وقت باقی کفایت چهار رکعت بدون سوره نماید در انصورت
ظاهر اینست که اقتصار بحمد و ترک سوره در هر دو رکعت جایز بوده باشد
چهارم آنست که متعمداً تاخیر در نماز نموده تا حد مذکور در اینصورت ظاهر اینست

قراءت این سور جایز و نماز صحیح است و همچنین جایز نیست خواندن
آیه سجده که قراءت آنهم موجب بطلان نماز است و اما قراءت بعض از آن سور
که غیر آیه سجده بوده باشد پس اگر مکلف ناوی قراءت کل سوره سجده بوده باشد
بقصد سوره واجبه در نماز و بعد از قراءت بعض از آن که غیر آیه سجده باشد
نادم شد عدول بسوره دیگر نمود یا به نیت قراءت کل سوره
شروع در قراءت سوره نمود لکن نه بقصد قراءت سوره واجبه
در نماز ظاهر آنیست که هیچیک از این دو صورة جایز نبوده باشد لکن
صورة اولی بعلاوه حرمت موجب بطلان نماز میشود و در ثانی حکم ببطلان
مشکل است احتیاط مقتضی اعاده نماز است بعد از اتمام و هرگاه ناوی
بعض سوره غیر آیه سجده بوده باشد و قراءت همان بعض را نماید نه بقصد
قراءت ثانیه در نماز ظاهر اینست که حرجی در این قسم نبوده باشد در
هر موضع از مواضع نماز که بوده باشد اگرچه در محل قراءت سوره بوده باشد

که در این تاخیر آثم و اقتصار مجملاً و ترک سوره در جائی که نموده خوب باشد
در هیچیک از رکعتین بلکه نماز او در چنین صورت قضا است و تدارک
آن با حمد و سوره در رکعتین بعلاوه توبه لازم است ۵ پنجم خالف است
و اندراج این بحث مستقل ظاهر است و حکم آن مفصلاً بیان شد مبحث هشتم
در بیان عدم جواز از قراءت بعض سوره قرآنیه است در نماز بلکه جایز نیست
قراءت نمودن سوره که وقت بسبب قراءت آن فوت شود و همچنین جایز نیست
قراءت سوره عزایم یعنی الم تنزیل و سوره فصلت و سوره والنجم و سوره
علق و منع از قراءت سور مذکور مختص بفرایض است خواه فرایض یومیه بوده باشد
یا غیر یومیه مثل نماز کسوف و خسوف و غیر اینها پس منع در صلوة مندوبه
ثابت نیست و چنانچه حرام است قراءت این سور در صلوة مفروضه
موجب بطلان نماز نیز میشود فرقی در این باب ما بین جاهل و عالم نباشد
در هر دو صورت قاری آثم و نمازش باطل است مگر در مقام تقیه که از خوف

قراءت

مگر آنکه بعض سایر سور قرآن در نماز قرائت نماید جایز نیست بلکه موجب
بطلانست و آنچه مذکور شد در صورت عمداً بود و اما هرگاه سهواً
بوده باشد پس اگر متذکر شد بقرائت سورهٔ عزیمه بعد از دخول
در رکوع تشکیکی در صحت نماز نیست و اگر متذکر شد بعد از فراغ
از سوره و قبل از دخول در رکوع ظاهر اینست که اکتفا بسورهٔ عزیمه
که خوانده شد نتواند بلکه لازمست عود نموده قرائت سورهٔ دیگر نماید
نماز او درین صورت صحیح خواهد بود و اگر متذکر شد بعد از فراغ
از آیهٔ سجده و قبل از اتمام سوره لازمست عدول از این سوره نموده قرائت
سورهٔ دیگر نموده نماز را تمام نماید و اما حکم سجده در اقسام ثلثهٔ مذکوره
پس میگوییم ناسی درین مقام یا ناسی حکمست یا ناسی معنی که مبدا آنست
که چهار سوره مشتمل بر آیه ایست که قرائت آن موجب سجده است لکن فراموش نمو
فرض میکنیم نسیان شستند بتقصیر او نبوده باشد نظر باینکه ناسی معنی حکم

حاملست

69

حاملست و نماز او باطل خواهد بود یا آنکه مراد از ناسی آنست که غفلتاً و سهواً
شروع نموده بقرائت این سوره خواه ناسی حکم یا معنی که مذکور شد بوده باشد
بانه ظاهر اینست که در هر یک از اقسام ثلثه که بوده باشد سجده بر او واجب
بوده باشد لکن بعد از فراغ از نماز و اما هرگاه ناسی حکم یا معنی بوده باشد
یعنی مبدا آنست که قرائت سور عزایم در نماز جایز نیست و تعیین را
فراموش نموده قرائت نمود بعد از فراغ از آیهٔ سجده سجده را بعمل آورد
بعد از آن متذکر شد خواه بعد از دخول در رکوع بوده باشد یا قبل
از دخول در رکوع ظاهر اینست که نماز او باطل باشد استیناف آن لازم
بوده باشد اگر چه آثم در حق او نبوده باشد و اما هرگاه قبل از اتیان بسجود متذکر
ظاهر اینست که نماز صحیح بوده باشد لکن با اتیان بسجده بعد از فراغ از نماز
نماید و لازمست عدول از آن سوره بسورهٔ غیر عزیمه نموده نماز را تمام نماید
و در جمیع این صور احتیاط اعادهٔ نماز است بعد از اتمام و اما هرگاه

متذکر شد بتحقیقت حال در اثنای قرائت سوره لکن قبل از بلوغ بنصف سوره
بلکه قبل از تجاوز از نصف در اینصورت بی اشکال عدول از آن سوره بسوره
دیگر لازم است تا شکی در صحت نماز نیست و اگر متذکر بتحقیقت حال شد
بعد از تجاوز از نصف قبل از شروع بقرائت آیه سجده یا متذکر در اثنای
قرائت آیه سجده لکن قبل از فراغ از آیه در اینصورت نیز ظاهر اینست
که عدول از آن بسوره دیگر لازم و نماز بعد از عدول صحیح و سجده در صورت
اخیره لازم نبوده باشد اگرچه بعد از فراغ از نماز بوده باشد و مخفی نماند
که چنانچه قرائت آیه سجده در نماز واجبی جایز نیست همچنین استماع آیه
سجده در نماز واجبی جایز نیست بلکه موجب بطلان نماز است لکن مصرح
به در کلمات جماعتی از فقها لزوم ایما است بجهت سجود در اثنای نماز و لزوم
سجود است بعد از فراغ از نماز بنابراین احتیاط مقتضی اینست
که اتمام نماز بهمین نحو نموده بعد از اتیان سجود نماز را اعاده نماید مبحث نهم
بدانکه

بدانکه حرام است تلفظ بلفظ آمین بعد از فراغ از سوره مبارکه حمد
و موجب بطلان نماز نیز هست و ظاهر اینست که حرمت اختصاص بما
بعد از فراغ از سوره حمد بلکه حرمت آن ثابت است در جمیع احوال
نماز مگر در حال قنوت و ظاهر اینست که این حکم در صلوه منفرد و نیز جماعت
و ظاهر اینست که در قنوت در جمیع نمازها جایز بوده باشد و اختصاص بجماعت نیست
مبحث دهم در عدم جواز قران میان دو سوره است در نماز واجبی بدانکه
قران در این مقام عبارت است از جمع نمودن میان دو سوره یا یک سوره
و بعض سوره دیگر بعد از فراغ از سوره مبارکه حمد بقصد اینکه از قرائت
مطلوبه در نماز است و ظاهر اینست که جایز نبوده باشد بلکه موجب نماز
میشود پس هرگاه کسی شروع بسوره نمود بعد از حمد و در اثنای قرائت
متحیر شد که یک کلمه از آن سوره فراموش شده در اینصورت هرگاه
در اثنای نماز چاره نتواند نمود که کلمه منسیه را تلاوت کند بدلا لازم است عدول بسوره

دیگر نماید این قرآن منهی عنه نخواهد بود و هم چنین شروع بسوره دیگر
نمود غفلة یعنی قبل از آنکه تعیین آن سوره نماید اگرچه بعد از فراغ از قرائت
کل سوره متذکر شد بحقیقت حال در این صورت ظاهر آنست که اکتفای
باین سوره نمیتواند نمود بلکه لازمست عود نموده قرائت سوره دیگر نماید
بعد از تعیین یا همان سوره را بعد التعیین نموده قرائت نماید و قرانی در این مقام
نخواهد بود اگرچه بعد از نیت قرائت سوره دیگر نماید و هم چنین است یا
حال در صورتیکه شروع بسوره نمود قبل از آنجا و را از نصف عدول نماید بسوره
دیگر در صورتیکه عدول از آن سوره جایز بوده باشد این نیز از جمله
قرآن منهی عنه نیست و واضح از اینها در عدم صدق قرآن قرائت آیات
قرآنیه است در قنوت پس مطلقا اشکالی در آن نیست و اما صلوة مندوبه
پس جواز قرآن در آن محل تامل نیست مبحث یازدهم در بیان رعایت جهر
و اخفات است بدانکه اقوال ثانیه در صلوة یومیه از حیثیت جهر و اخفات منقسم به سه قسم میشود

لازم الجهر

لازم الجهر و لازم الاخفات و جایز الامرین اما لازم الجهر پس آن قرائت
حمد و سوره است در رکعتین از فریضه فجر و رکعتین اولیین از مغرب و عشا
و اما لازم الاخفات پس آن قرائت حمد و سوره است از ظهر و عصر سفری
و رکعتین اولیین از ظهر و عصر حضری و هم چنین قرائت حمد یا بدل او
از تسبیحات در رکعتین آخرتین ظهر و عصر و عشا و رکعت ثالثه مغرب و اما
جایز الامرین پس آن ما عدای اینهاست بدانکه مهم در این مقام بیان نسبت تمیز
بر چند امر میشود اول آنست که اقل مرتبه جهر آنست که فرض شود قرائت
بنحوی بوده باشد که اگر شخص با اعتدال قوه سامعه در جنب او بوده باشد
جوهر صوت او را و هم حروف شنود و اعلی مرتبه اخفات آنست که قرائت
بنحوی بوده باشد که سماع نفس بنحوی قاری در صورت اعتدال قوه سامعه
متحقق شود نه غیر و مرتبه فوق آن آنست که سماع چنانچه نسبت بخود متحقق میشود
نسبت بغیر نیز متحقق شود لکن نه جوهر صوت دوم آنست که حکم

جهر در قرائت در صلوة مذکوره مختص است برجال و در حق زنان ثابت نیست
بلکه زن مخیر است ما بین جهر و اخفات مگر در صورتیکه معلوم او بوده باشد
یا که اجنبی صوت او را میشنود در اینصورت در حق او اخفات متعین است
و هرگاه زن امامت زنان نماید لازم نیست جهر در قرائت بنحویکه اسماع
در حق ماموم متحقق شود اما در لزوم رعایت اخفات در قرائت و بدل در
مواضعی که مذکور شد فرقی ما بین رجال و نسا نمیباشد و آنچه مذکور شد در جهر لازم بود
و اما جهر مستحب مثل جهر در بسمله و ادعیه و اذکار در صلوات جهریه بر امام ظاهر است
که در حق نسا این استحباب ثابت نیست بلکه انتفای جهر در اینجا بطریق اولی خواهد

سوم بدانکه مختار استحباب جهر است در بسم الله الرحمن الرحیم
در صلوة اخفاتیه مستحب است جهر به بسمله در غیر نماز صبح و رکعتین اولیین عشا تنها
مطلقا خواه در رکعتین اولیین ظهرین بوده باشد یا در رکعتین اخیرتین آن و مثل رکعتین
اخیرتین عشا و رکعت ثالثه مغرب هرگاه قرائت حمد را اختیار نماید خواه در حق امام

بوده باشد

بوده باشد یا در حق منفرد و اما در حق منفرد و اما در حق ماموم ظاهر نیست
که چنین بوده باشد بلکه مستحب در حق او اخفات است تا در صورتیکه امام
نشنود هرگاه جهر نماید چهارم بدانکه هرگاه کسی اخلال بجهر و اخفات نماید
اگر عامدا باشد نماز او باطل خواهد بود قطعا اگر اخلال بان در کلمه بوده باشد
و اگر اخلال جاهلا بوده باشد باین معنی که نمیدانسته که رعایت جهر در قرائت
در نماز صبح لازم بوده یا رعایت اخفات در قرائت نماز ظهر لازم بوده اخفات
در اول جهر در ثانی نمود یا آنکه عالم بود ولکن سهوا و غفلة چنین نمود نماز صحیح است
خواه جاهل عالم شود بعد از دخول در رکوع یا قبل از دخول در رکوع لکن
بعد از فراغ از قرائت یا در اثنای قرائت و همچنین است ساهی
خواه متذکر شود بحقیقت حال بعد از دخول در رکوع یا قبل از آن
بعد فراغ از قرائت یا قبل از آن مجملا جمیع احوال نماز صحیح بی عیب است
و ظاهر اینست که چنین بوده باشد اگر چه عالم شود و متذکر شود در اثنای

آیه آنچه را قرائت نموده محکوم بصحت نیست اکتفا بهمان ننماید اعادهٔ آن
ضرور نیست اگرچه بخلاف کیفیت معتبره دران اتیان نموده باشد
و در ما یلتفت بعد از علم بآنکه بتحقیق حال لازمست که رعایت کیفیت معتبره
دران نماید و اما هرگاه علم بتحقیق حال بآنکه در اثنای کلمهٔ واحده بوده باشد
ظاهر اینست که درینصورت اعادهٔ آن بعض کلمه که قرائت نموده با کیفیت
معتبره دران لازم بوده باشد و همچنین است حال هرگاه عالم
بآنکه در اثنای مثل کلمهٔ واحده بوده باشد مثل اینکه مابین جار و مجرور
یا مابین مضاف و مضاف الیه درینصورت اعادهٔ جار با مضاف
با رعایت کیفیت معتبره دران نماید و اخلال بجهر یا اخفات سهواً
ظاهر اینست که بجهت او سجدهٔ سهو واجب نبوده باشد و هرگاه کسی
عالم بوجوب جهر و اخفات بوده باشد لکن اشتباهاً در محل آن نموده مثل
اینکه جهر نموده در نماز اخفاتی و اخفات نموده در جهری ظاهر اینست حکم آن شخص

حکم

حکم جاهل نبوده باشد پس هرگاه عالم شد بتحقیق حال اگرچه بعد از فراغ
از نماز بوده باشد اعادهٔ نماز لازم نیست بلکه در وقت نیز نیست که چنین بوده باشد
اگرچه عالم شود در اثنای نماز اگرچه قبل از دخول در رکوع بوده باشد و باید دانست
که آنچه مذکور شد که لازم است رعایت جهر در قرائت در مواد مذکوره ظاهر اینست
که این حکم مختص بغیر ماموم مسبوق بوده باشد و اما ماموم مسبوق ظاهر اینست
که جهر در قرائت درینصورت برا و واجب نبوده باشد بلکه دور نیست
که جهر جایز نبوده باشد لکن درینصورت که باقی بر وصف امام بوده باشد
و الا رعایت جهر لازم است مبحث دوازدهم در بیان موالات است
بدانکه واجب است رعایت موالات در آیات فاتحة الکتاب و آیات سوره
و همچنین میان این دو سوره یعنی آیات را متوالی یکدیگر تلاوت کند یعنی
در اثنای قرائت آیات هر یک از فاتحه و سوره احداث چیزی ننماید که ماحی قرائت
حمد یا قرائت سوره بوده باشد و همچنین مابین حمد و سوره خود سکوتی متخلل

از قرآن بوده باشد یا دعا یا ذکر یا سکوت پس هرگاه احداث چنین چیزی
نماید اگر عمداً بوده باشد آثم و موجب بطلان قرائت است مگر سکوتی که بجهت
عذری بوده باشد طول انجامد که ماحی صدق قرائت باشد بطلان آن است
اگرچه آثم منتفی است و اگر آن فعل خارجی که متخلل شده ماحی صورت صلوة
هم هست موجب بطلان نماز است مطلقا خواه عمداً بوده باشد یا سهواً
قول بوده باشد یا محض سکوت یا هر دو و اگر ماحی صورت صلوة نیست
لکن ماحی صورت قرائت است اگر عمداً بوده باشد ظاهر آن نیست که استیناف
نماز لازم بوده باشد و اگر سهواً بوده باشد دور نیست که نماز صحیح بوده باشد
اکتفا بهمان استیناف نماید **مبحث سیزدهم** در بیان قرائت عدول
از سوره بسوره دیگر است پس میگوییم مسئله منقسم بر چند صورت است
اول اول آنست که از سوره منویه بسوره دیگر بعد از تجاوز از نصف
در غیر روز جمعه عدول نماید در اشکال چنین عدولی جایز نیست اگرچه سوره

غیر

غیر جحد و توحید باشد و سوره که خواهد عدول نماید سوره منویه
در آن نماز بوده باشد پس لازم است که نماز را بهمان سوره که شروع نموده
با تمام برساند چنانچه عدول از سوره بسوره دیگر جایز نیست همچنین
عدول از فرض بنفل جایز نیست **دویم** مثل آنست لکن در روز جمعه
و عدم جواز عدول در این صورت نیز محل تامل نیست که اگر عدول نماید از نماز
فریضه بنماز نافله و اتمام نماز نماید نیست نماز نافله بعد از آن تا بیان نماز
فریضه نماید بسوره جمعه و منافقین ظاهر آنست که این عدول جایز بلکه مستحب
بوده باشد بجهت درک فضیلت نماز با سوره جمعه و منافقین لکن در صورت
نسیان باین معنی که شروع نمودن در آن نماز بسوره قل هو الله احد یا بغفلت
و ذهول از اینکه روز روز جمعه است یا از استحباب دو سوره در ظهر روز
جمعه مثلاً بنا بر این هرگاه یاد کرد باینکه روز جمعه است و سوره جمعه
و منافقین در آن مستحب است شروع نموده بسوره قل هو الله احد در چنین صورت

بعد از تجاوز از نصف نه عدول از سوره بسوره دیگر و نه عدول از فرض
بنفل بهیچ یک جایز نیست مخفی نماند که حکم مذکور که عبارت از جواز عدول
از فرض بنفل بوده باشد مختص بنماز روز جمعه است و در نماز شب جمعه
ثابت نیست و همچنین در نماز صبح نیز ثابت و ظاهر اینست که در نماز
عصر روز جمعه ثابت نبوده باشد بلکه ثبوت حکم در نماز جمعه نیز
محل اشکال است پس حکم مختص بنماز ظهر روز جمعه خواهد بود یا حکم مذبور
مختص است برکعت اولی از نماز ظهر یا در رکعت ثانیه نیز ثابت است
خالی از اشکال نیست اگرچه ثبوت در رکعتین اقرب بصواب است سوم
عدول است از سوره جحد و توحید قبل از تجاوز از نصف پس اگر در غیر
روز جمعه است بی اشکال عدول جایز نیست اگرچه عدول بسوره جمعه و منافقین
بوده باشد و اگر در روز جمعه است پس اگر سوره معدول الیها غیر سوره جمعه
و منافقین است پس شکی در عدم جواز عدول نیست و اگر سوره جمعه و منافقین است
به عدول

پس عدول جایز است اگرچه در غیر صورت نسیان بوده باشد و این حکم
ثابت است بعنوان اطلاق خواه در نماز جمعه بوده باشد یا ظهر یا عصر آن
بلکه حتی ثبوت آن است در نماز صبح روز جمعه هم چنین جایز است در صلوة
مذکوره عدول از غیر سوره جحد و توحید یا غیر این دو سوره پس آن ثابت نیست
بلکه قطعی الانتفاست و باید دانست در صورت عدم تجاوز از نصف بسوی
جمعه یا منافقین و اما عدول از سوره جمعه و منافقین و سوره جحد و توحید
که عدول لیکه از توحید و جحد ثابت است بسوره جمعه و منافقین در صلوة
مذکوره برو جه اطلاق نیست بلکه باید که عدول نماید در رکعت اولی از توحید
یا جحد بسوره جمعه و در رکعت ثانیه از هر یک از سورتین بسوره منافقین پس عدول
از هر یک بسوره منافقین در رکعت اولی جایز نیست و اما حکم عدول از غیر سوره جحد
و توحید از سایر سور قرآنیه قبل از تجاوز از نصف اتفاقا نیز یا در روز جمعه است
یا در غیر روز جمعه اشکالی در جواز عدول در هر دو حال نیست خصوصا در روز جمعه

بسورهٔ جمعه و منافقین و مخفی نماند که آنچه مذکور شد از اول تا در اینمقام
در صورتی بود که سورهٔ معدول منها منوی مکلف بوده در وقت شروع در قرائت
آن و اما هرگاه فرض شود که سوره در وقت شروع منوی مکلف نبوده بلکه
غفلةً و ذهولاً شروع نمود ظاهر اینست که در اینوقت این سوره از محل
کلام بلکه عدول از آن سوره لازمست با این معنی که اکتفا بقرائت چنین سوره
نمیتواند نمود اگرچه متذکر شود بعد از فراغ از سوره لکن قبل از دخول
در رکوع و اگر بعد از دخول در رکوع متذکر شد بتحقیق حال نماز صحیح است
و اما قبل از دخول در آن خواه بعد از فراغ از قرائت سوره باشد یا در اثنای
آن ظاهر اینست که اعتماد باین قرائت نمیتواند نمود پس لازمست که عود
نموده قرائت همان سورهٔ مفرده نماید بعد از قصد آن یا قرائت همان سورهٔ
منویهٔ سابقه نماید یا سورهٔ مغایره با هر دو سوره اعادهٔ بسم الله از اول
و بسم لازمست و اما دوم که قرائت سوره غیر منویه را خواسته باشد بعمل

آورد

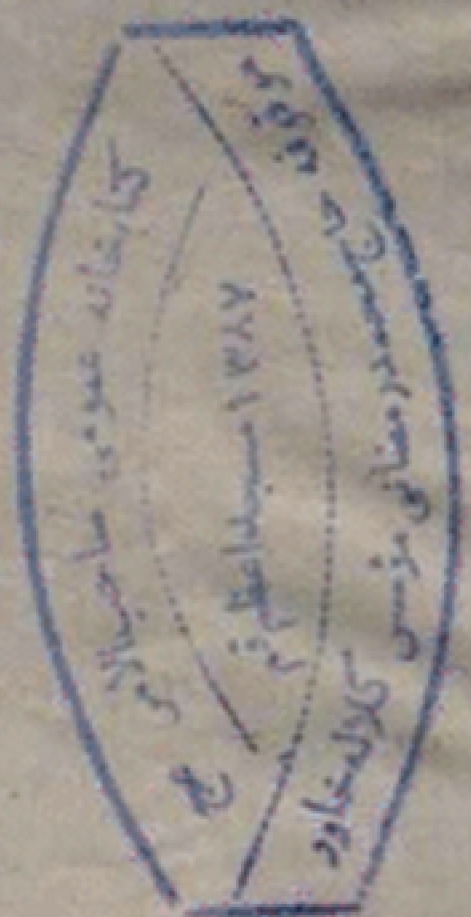
آورد پس ممکن نیست تفصیل داده شود ما بین اینکه شخص نیست که تخلل سورهٔ
مفرده موجب اختلال موالات نیست و ما بین اینکه شخص نیست عدم آن
یا مشتبه الحال است در صورت اولی اعادهٔ بسمله لازم و در صورت آخر نه نیست
لازم نیست و اما هرگاه سورهٔ معینه منوی مکلف نبوده پس مختار نزد حقیر
که تعیین سوره قبل از بسمله لازم است اگرچه اشکال در آن نمیتواند نمود لکن
در اینکه تعیین سوره قبل از بسمله اوفق باحتیاط و اقرب بسبیل نجات است
محل شک نیست بلی گاه هست که عادت مکلف جاری شده است بقرائت سورهٔ معینه
در نماز در چنین صورت همان عادت متعین همان سوره است دیگر محتاج بتعیین
دیگر نیست مگر در صورتیکه خواسته باشد بخلاف معتاد معمول آن گذشته باشد
در این صورت البته محتاج بتعیین است **پنجم** از افعال نماز رکوع است و در آن
چند مبحث است **مبحث اول** در حقیقت رکوع است بدانکه رکوع در شریعت
در حق مختار عبارت از انحنا است بعد از قرائت یا بدل او حقیقةً او اعتقاداً

و حکما که منتهی شود بسبب اوارز رسانیدن دست بدو زانو فاقد الیدین
یا فاقد الیدین یا طویل الیدین منتهی میشود و تقدیر مستوی الخلقه بدانکه
رکوع واجب است در هر رکعت یکمرتبه مگر نماز آیات که هر رکعت از آن
مشتمل است بر پنج رکوع و این رکوع چنانچه واجب است در صلوه مفروضه
رکن نیز هست پس اخلال و زیادتی آن نماز باطل میشود خواه عمداً بوده یا
یا سهواً در نماز چهار رکعتی بوده باشد یا غیر آن در رکعتین اخیرتین بوده یا
یا غیر آن متذکر شود بآن در حال سجود یا بعد از آن و ظاهر اینست
که تذکر بآن بعد از دخول در سجده اولی کفایت میکند در حکم ببطلان نماز
اگرچه قبل از اشتغال بذکر واجب بوده باشد و اما هرگاه متذکر شد با آن
قبل از دخول در سجود ظاهر اینست که نماز صحیح بوده باشد مادامیکه جبهه
بمحل سجود نرسیده باشد و واجبست که بعد از تذکر بتحقیق حال بایستد
اولاً بعد از آن منحنی شود بجهت رکوع مبحث دوم در تحقیق انحنائی است
که آن

٧٧

که با آن رکوع شرعی متحقق میشود لابد است در تحقق رکوع شرعی در حق تمام
مکلفان از انحنائیکه متمکن بوده باشند بسبب آن از رسانیدن کفین بر رکبتین یعنی
بدو نحو متحقق میشود یکی انحنائی است که بسینه دست بر زانو برسد و یکی دیگری
که باطن انگشتان بر زانو برسد ظاهر اینست که هر دو کفایت میکند و این
در حق هر حالست و اما انسان کسی که از آن منحنی شود بحدیکه رؤس اصابع تا بر زانو برسد
اینقدر کفایت نمینماید در تحقق رکوع واجب بلکه و نیست که گفته شود بکفایت
اقل از این تقلیلی بلکه راجح در حق زن آنست که انحنائی او در رکوع اقل از انحنائی مرد
بوده باشد اگرچه مثل انحنائی مرد نیز کفایت مینماید در حصول امتثال و اما رکوع
قاعد و غیر مختار پس کیفیت آن بجهت نیست چنانچه سابقاً مذکور شد و ممکن است
کسی بگوید رکوع در شریعت عبارت است از انحنائی بحد مذکور و آنچه در حق مختار
مذکور شد مثل ایمای بعین مثلاً این رکوع نیست بلکه قائم مقام رکوع است و آیا
ایمای بعین یا ایما بسر مثلاً مثل رکوع است در احکام پس هرگاه کسی که تکلیف او ایما باشد بر

بوده مثلاً در مقام رکوع اخلال نماید اگر ناسیاً یا عمداً از دخول در سجود
یا بعد از فراغ از سجود متذکر شد خواه سجود اختیاری بوده باشد یا قائم
مقام آن مثل ایماء پس در صورت عدم تمکن از سجود نماز فاسد است
یا جز مسئله محل اشکال است ظاهر اینست که حکم ببطلان نماز نتوان نمود
پس نماز صحیح خواهد بود و استیناف لازم نخواهد بود ولکن احتیاط اعاده است
بعد از اتمام و فرقی که در اینمقام هست اینست که عود بجهت تدارک
منسی لازم است یا نه ظاهر تفصیل است ما بین آنکه سجود این شخص بطریق معهود
بوده یا بطریق ایماء در اول حکم میکنیم بعدم لزوم عود بلکه بعدم جواز آن یا اشکال
نظر بادله بعدم لزوم عود و تمسک بآن در صورتیکه متذکر شود بعد از دخول
در سجود و بخلاف در ثانی پس در حکم بعدم جواز عود تمسک در اینصورت اشکال
میتوان نمود مگر آنکه بگوییم عود بجهت تدارک منسی مستلزم زیادتی در نماز میشود
مادخول او با سجودی تماماً هر یک موجب بطلان نماز است نظر باینکه هر گاه



عود

عود نمود بجهت تدارک منسی یعنی یا بجهت رکوع یا اعاده و فیما نحن فیه یا
بجهت سجود سابق ناسیاً اگر اعاده نمود لازم میآید زیادتی در اجزای نماز و الا لازم
میآید اخلال بسجود و یا اخلال بترتیب مابین آنها و بعد از رکوع یا قائم مقام
آن و علی التقدیرین نماز باطل میشود و اما بنابر ثانی پس ظاهر است نظر بلزوم
تقدم رکوع و سجود و اما بنابر اول نظر بحدیث صحیح مروی در کافی از جناب
فخر الدلائل والآلاء ائمه امام محمد باقر که فرموده اذا استیقن انه زاد فی صلوته المکتوبة
لم یعتد بها و استقبل صلوته استقبالا اذا کان قد استیقن یقینا

مبحث سوم

در بیان رکوع منحنی است بدانکه هر گاه کسی منحنی بوده باشد خواه در اصل
خلقت چنین بوده یا باعتبار عارضی مثل مرض یا بجهت پیری پس اگر انحنای
او کم از حد رکوع شرعی بوده باشد لازمست در حالت رکوع منحنی شود تا بحد
رکوع برسد و اما هر گاه انحنا بحد رکوع شرعی بوده باشد پس اگر متمکن بوده باشد از اقل قلیل
لازم انحنا باین معنی که متمکن است از کم کردن انحنا بحدیکه از حد رکوع شرعی بقلیل قیام

ظاهر نیست این تقلیل لازم بوده باشد بعد از سال آنکه منحنی میشود بقصد رکوع و اگر
ممکن نبوده باشد از این لکن ممکن باشد انحنا زیاده تر بوده باشد لازم است
آن انحنای زیاد فی سابق العمل آورد و بقصد رکوع تحصیلا و امتثالا اما هر گاه منحنی
نحوی بوده باشد که تقلیل انحنا در حق او ممکن نبوده باشد و هم چنین زیادتی
درین صورت ظاهر اینست که ایما بجهت رکوع در حق او متعین بوده باشد
پس اکتفا بهمان انحنا بجهت رکوع نمیتواند نمود **مبحث چهارم** در واجبات رکوع است
بدانکه واجب متعلق برکوع چند چیز است **اول** باقی بودن است
در حال رکوع بمقدار ذکر واجب و بعبارة اخری لازمست شروع بذکر واجب
نماید بعد از بلوغ بحد رکوع شروع و رفع راس ننماید قبل از فراغ از آن
پس هر گاه شروع نمود بذکر واجب قبل از بلوغ بحد رکوع شرعی یا رفع راس نمود
قبل از فراغ از آن عامدا نماز باطل خواهد بود **دویم** طمانینه است بقدر
ذکر واجب در حال اتیان بان و مراد بطمانینه درینمقام سکون بدن مصلی
است که

و استقرار آنست پس حرکت بعضی اجزاء بلکه حرکت دست و پنجه منافی
با طمانینه بمعنی مذکور نیست پس هر گاه انسان بذکر واجب نماید کلا یا بعضا در حالت
عدم استقرار بدن عمدا نماز باطل خواهد بود مخفی نماند که طمانینه بقدر ذکر واجب
واجب است اگرچه فرض شود عالم بذکر نبوده باشد و گرنه بدانکه واجب
در رکوع در حالت اختیار تسبیحه واحده کبری است یا سه صغری و مراد به تسبیحه
کبری درینمقام سبحان ربی العظیم و بحمده است و مراد به تسبیحه صغری سبحان الله است
لکن تسبیحه کبری افضل از سه صغری است **چهارم** بلکه احوط نیز همین است و در حال
ضرورت اکتفا بیک سبحان الله میتوان کرد و رفع راس از رکوع نمود بلکه راست
بایستد لکن لازمست که رفع راس بعد از فراغ از ذکر واجب بوده باشد چنانچه
لازم بود که شروع بذکر واجب بعد از بلوغ بحد رکوع و استقرار بوده باشد
پس هر گاه شروع بذکر نمود قبل از بلوغ بحد مذکور و استقرار یا شروع نمود در رفع راس
از رکوع قبل از فراغ از ذکر واجب نماز باطل خواهد بود هر گاه عمدا بوده باشد پنجم

مقام مقتضی اینست که گفته شود ذکری که قبل از بلوغ بحد رکوع در آن شروع
نموده یا بقصد استحباب در آن نموده و نه بقصد وجوب یا نه بقصد استحباب در آن
نموده و نه بقصد واجب در جمیع تقادیر یا اکتفا بهمین ذکر نموده و در ذکر رکوع
یا نه بلکه اتیان ملکث ذکر تام در رکوع نموده و بر همه تقادیر یا سهوا چنین نموده
یا عمدا پس مسئله متصور بدوازده صورت میشود در شش صورت سهوا ملی
در صحت نماز نیست لکن مشروط باینکه در صورت اکتفا بهمان ذکر متذکر شد
بحقیقت حال در رکوع و اکتفا بهمان ذکر نمود شبهه در بطلان نماز نیست و اما
شش صورت تعمد پس تشکیکی در بطلان نماز در سه صورت آن نیست و آن
در صورتیست که اکتفا بهمان ذکر نموده باشد یعنی ذکری که قبل از بلوغ بحد رکوع
شرعی در آن نموده حالا خواه عالم بوده باشد بحد رکوع یا جاهل چنانچه در حق
بسیاری از عوام که اعتقاد نموده اند که اتیان باین ذکر میباید بعد از منحنی شدن
نمود خواه بحد رکوع شرعی رسیده باشد یا نه خواه قصد وجوب در آن ذکر نموده باشد

نه قصد

۸۰

یا قصد استحباب یا نه قصد وجوب نموده باشد و نه قصد استحباب و اشکالیکه هست
در سه صورت باقیست یعنی در صورت عدم اکتفای باین ذکر است یا اتیان
ذکر تام در حد رکوع شرعی خواه عالم بوده باشد بحد رکوع شرعی یا جاهل لکن ممکن است
که گفته شود این موجب بطلان همان ذکر میشود نه اصل نماز نظر باینکه مفروض اینست
که اتیان بذکر رکوع در محل شرعی آن نموده است مگر در صورتیکه مقصود این شخص
در حین اخذ بصلوة این بوده باشد که ذکر رکوع را باین نحو اتیان نموده باشد و از نحو
ممکن است که گفته شود این موجب بطلان همان ذکر میشود نه اصل نماز نظر باینکه
مفروض اینست که اتیان بذکر رکوع در محل شرعی آن نموده است مگر در صورتیکه
مقصود این شخص در حین اخذ بصلوة این بوده باشد که ذکر رکوع را باین نحو
اتیان نموده باشد و در اینصورت ممکن است که گفته شود که منهی عنه حاصل نماز
شود پس مقتضی فساد نماز خواهد شد لکن ممکن است اشکال با قطع نظر از این
مفروض در بعض صور مسئله از راه دیگر توضیح اینست که هر یک از سه صورت مفروضه

مقصود نمیشود و به سه صورت پس اقسام در این سه صورت نه قسم میشود
اول آنست که قصد وجوب نموده و در آن ذکری که شروع در آن نموده ۲
قبل از بلوغ بحد رکوع پس در ذکری که اتیان مینماید بآن در حد رکوع یا قصد وجوب
مینماید یا قصد استحباب یا نه قصد وجوب مینماید و نه قصد استحباب در صورت اول
لازم میباید قصد وجوب و چنین کرده باشد در نماز و حال اینکه واجب کلی آنست
و در ثانی لازم میباید قصد استحباب در واجب نظر باینکه آنچه را قبل از بلوغ
بحد رکوع شرعی شروع نموده به نیت وجوب مطلوب در نماز نبوده باشد
پس وجوب آن ذکر نیست که اتیان بآن مینماید در حد رکوع شرعی منفرد و مع نیت
که قصد استحباب در آن نموده است و قسم ثالث اگرچه سالم از این محذور است
لکن با نیان کرده است در نماز بقصد مطلوبیت چیزی را و حال آنکه در آن
حالت مطلوب نبوده است و از آنچه مذکور شد تصور شش قسم باقی و حال
آن مشخص میشود و ممکن است حکم کرده شود در کل این اقسام بعدم حصول امتثال

نزد

نظر باینکه داخل کرده است در عبادت مطلوبه غیر مطلوب را بقصد مطلوبیت
بنابراین ممکن است تفصیل داده شود ما بین آنکه اتیان نماید بقصد مطلوبیت
در آن حالت و ما بعد آن بقصد مطلوبیت فی الجمله یعنی میداند ذکر در رکوع مطلوب است
لکن نمیداند در چه حالت مطلوب هست پس اتیان بذکر مینماید بقصد اتیان
بمطلوب در اول حکم شود بنقض نماز بخلاف ثانی مجملا ظاهر آنست در جمیع صور
عمدیه مذکوره نماز باطل باشد لکن احتیاط مقتضی اتمام نماز است بعد از فراغ
اعاده نماید فخفی نماند که آنچه مذکور شد حکم شروع بذکر رکوع بود قبل از بلوغ بحد رکوع
و اما در حالت رفع سر از رکوع قبل از فراغ از ذکر پس حکم در این چنین اشکالی
ندارد نظر باینکه آن ذکر یا ذکر واجب یا مستحب و علی التقدیرین یا سهوا این
عمل واقع شده یا عمدا در صورت سهو نماز صحیح است و در صورت عمد اگر ذکر واجب
بوده است نماز باطل و اگر ذکر مستحب بوده نماز صحیح مگر در صورتیکه بگوئیم تقدیم
مستحب بر واجب در این صورت نیز نماز باطل خواهد بود پنجم

اما امور واجبه متعلقه برکوع طمانینه بعد از رفع راس است مراد از طمانینه
در این مقام نیست بعد از آنکه رفع راس از رکوع نمود بنحوی بایستد که صادق باشد
بر آن که بعد آن شخص ساکن و مستقر است همین قدر سکون کفایت میکند چنانچه
سابق بیان شد حرکت بعض اعضا مثل اصابع بلکه حرکت ید مضر نیست و بدانکه امور
مذکوره که عبارت از انحنا بمقدار مذکور و ذکر و بقای در حد رکوع بمقدار ذکر واجب
و طمانینه بمقدار آن و رفع راس از رکوع و طمانینه بعد از آن مختص نیست
بفرایض بلکه نوافل هم اگر ایستاده بعمل آورد ظاهر اینست که لازم باشد رعایت
کل امور مذکوره یعنی اخلال به هیچیک جایز نبوده باشد و اگر راکعا و یا نشسته بعمل آورد
هیچ یک از امور مذکوره لازم نیست مگر ذکر بلکه در رکوع و سجود اقتصار نماید
بالایما و بدانکه واجب در رکوع و سجود همان ذکر اولست خواه قصد وجوب در آن
بکند یا نه

ششم

بدانکه سجود در شرع عبارت از وضع جبهه است در حالت اختیار با وضع
چیزی

چیزی است که قائم مقام جبهه بوده باشد در حالتیکه متمکن از وضع جبهه
نبوده باشد بر زمین یا بر چیزیکه قائم مقام زمین بوده باشد و کلام در چند
مبحث است **اول** در وجوب سجده است در نماز بدانکه واجب است دو سجده
در هر رکعتی از نمازهای واجبه و در سجده بوجوب شرعی اگرچه شهرت طلبیه ثابت است
در جمیع صلوة مندوبه بوده باشد یا مفروضه چنانچه واجب است دو سجده
در هر رکعت از رکعات صلوة مفروضه و هر دو از اجزای رکنیه نیز هست که اخلال
بهر دو موجب بطلان نماز است اگرچه سهوا بوده باشد و همچنین
زیادتی هر دو و فرقی در این باب نیست ما بین آنکه نماز دو رکعتی بوده باشد یا سه رکعتی
یا چهار رکعتی و در چهار رکعتی ما بین آنکه در رکعتین اولیین بوده باشد یا آخرتین
پس نسیان سجدتین در رکعت واحده در هر جا که بوده باشد موجب بطلان نماز است
در صورتیکه متذکر نشود مگر بعد از دخول در رکوع رکعت دیگر و اما نسیان سجده
واحده که متذکر نشود مگر بعد از دخول در رکوع رکعت دیگر مختار اینست که تنها

موجب بطلان نماز نمیشود مطلقا خواه در رکعتین اولیین بوده باشد یا غیر آنها
لکن قضای سجده منسیه بعد نماز تسلیم لازم است دوم در بیان امور واجبه
در حال سجود است و آن شش چیز است اول گذاردن هفت عضو است
بر زمین و این هفت عضو عبارتست از جبهه و کفین و رکبتین و ابهامی الرجلین
یعنی پیشانی و دو کف دستها و دو زانو و دو انگشت بزرگ دو پا اما جبهه پس عبارت
از مقداری است که احاطه کرده است بر آن آنرا از فوق رستنگاه موی سر و از دو طرف
یمین و یسار دو جبین و از تحت امتدادی از حاجبین تا موضع خالی
از موی ما بین جبین پس جبهه یعنی پیشانی عبارت از این مقدار است که محدود است
بحدود اربعه مذکوره و اما کف دست پس نهادن در عرف دست کف عبارتست
از منتهی الیها انگشتان است تا قریب بزند و اما رکبه پس عبارتست از محل اجتماع دو
آخر استخوان ران و استخوان ساق پا و اما ابهامان پس مراد از آن دو انگشت
بزرگ پا است و ظاهر آنست که بگذاردن این دو انگشت امتثال حاصل شود

خواه

۸۲

خواه سر این دو انگشت بوده باشد یا ظهر آن یا بطن آن بهر یک از آنها نموده
که بوده باشد اکتفا می توان نمود و در اکتفا نمودن بمسمی در ابهامین و یدین
و رکبتین محل تامل نیست اما جبهه پس مختار اینست که آنهم مثل اعضای
مذکوره است پس اکتفا میشود در جبهه نیز بمسمی و واجب است وضع اعضای
سبعه مذکوره بنحوی بوده باشد که اعتماد مکلف بهم اینها بوده باشد پس اگر
بسبب معاونه نفس ثقل بیک طرف بیندازد مجزی نخواهد بود و لکن تسویه
ما بین مساجد لازم نیست پس هرگاه اعتماد نسبت به بعض اعضا زیادتر شود نسبت
بدیگری باکی نیست بلکه نسبت بمحل جبهه راجح است دوم گذاردن جبهه بر آنچه
سجده بر آن صحیح بوده باشد و رعایت ما یصح السجود علیه در محل کفین و رکبتین
و ابهامی الرجلین لازم نیست اما سجود بر محمول منفصل و جدا است از جبهه
بنحوی که در حال سجود جبهه با بر آن میگذارد و این قسم صحیح و بی عیب است و اگر
آن محمول بنحوی است که ملاصق بجبهه بوده یعنی محمول نیست که بجبهه چسبیده است مثل

اینکه معتبر را داخل نمی‌باید ما بین جبهه و کلاه و نحو آنکه در حال قیام و غیره ملاصق
بوده باشد به پیشانی نحو آنکه حالت سجود از جهت موضوع بودن بر جبهه مثل حالت
قیام بوده این قسم ظاهر اینست که در حال اختیار جایز نبوده باشد سوم
آنست که مساوی بوده باشد محل جبهه با محل وقوف یا بلندتر بوده باشد
بقدر یک بلند و پس و این متحقق نمیشود بمنحنی شدن مصلی با آنکه قدر پست انحنا
واجب است من باب المقدمه و اگر کسی منحنی نشود بعد از رکوع بقصد سجود
تشکیکی در صحت آن نیست و اگر منحنی شود از برای غیر سجود مختار در نزد حقیر
که لازم نیست برخیزد و ثانیاً منحنی شود بقصد سجود و فرقی نیست در این باب
ما بین اینکه منحنی شود بقصد چیزی یا نه مثل اینکه افتاد و در اینوقت نیز میگوییم
که لازم نیست باید بعد از آن منحنی شود بقصد سجود بلی هرگاه فرض کنیم افتاد
نحو آنکه جبهه او بمحل سجود واقع شد مطلقاً قصد سجود نداشت در اینصورت
با این وضع جبهه بر ارض نحو مسطور اکتفا نمیتواند نمود بلکه لازمست رفع راس
نموده

نموده بنحوی که بعد از آن مساوی باشد که وضع جبهه بجهت سجود نموده
و ظاهر اینست که جایز نیست باشد بعد از آن بقصد سجود منحنی شود
و قول بعدم جواز اکتفا هرگاه منحنی شده باشد بقصد غیر سجود یا نه بقصد سجود
و نه غیر سجود قوی است لکن در صورت اختیار آن و عدم بقیام بجهت سجود احتیاط
و اما هرگاه عود نماید بقیام و بعد از آن منحنی شود بجهت سجود نماز صحیح
و بی عیب خواهد بود لکن این در صورتی نیست که منحنی شده باشد بقصد
غیر سجود یا قصدی بانحنا نداشته باشد و اما هرگاه منحنی شده باشد بقصد سجود
و غیر سجود و در نیست که اکتفا بان تواند نمود بلکه عود بقیام در اینصورت
مستحسن است احتیاط در اعاده بعد از اتمام بهمان حالت است مجملاً معتبر در صحت
نماز در حال اختیار اینست که محل جبهه بلندتر از محل قدم نبوده باشد یا اگر
از مقدار لبنه و اما امر در انخفاض مثل امر در ارتفاع است و آنچه مذکور شد ظاهر اینست
که تحدیدی در انخفاض نیست اگرچه احتیاط اینست که زیادتر از لبنه نباشد

وتحدید آنکه در کلام جماعتی از اعاظم شده بمقدار ارتفاع چهار انگشت
مضمومه و مختار در اینجا آنکه عبارت از عدم جواز ارتفاع مسجد از موقف باکثر
از مقدار لبنه بوده باشد اعتبار آنست که در محل جبهه نسبت بموقف و عدم بیست
اعتبار اینست در محال اعضای دیگر و احتیاط در رعایت نسبت و مختار ما
کما اگر موضع قدم اخفض بوده باشد و مسجد ورفع از رفعت محل سجود باکثر
از مقدار لبنه جایز نیست خواه در ارض منحدره بوده باشد یا علو قائم و اما
عکس این یعنی محل جبهه اخفض بوده باشد از محل وقوف ظاهر اینست که خفضیت
مسجد از موقف در ارض منحدره منضر نبوده اگرچه علاوه از قدر لبنه بوده باشد
پس اگر ممکن از کشیدن جبهه بموضع مساوات با مرتفعیکه بقدر لبنه فما زاد لا
بوده باشد رفع جبهه متعین است و اگر ممکن از کشیدن جبهه بوده باشد بمحل
جواز مختار اینست که مخیر است مابین آنکه رفع جبهه نماید و وضع نماید بمحل مستعمل
یا بکشد جبهه را بمحل معتدل بالا و تویه جواز رفع و ظاهر اینست که بوضع جبهه

اگرچه

اگرچه بر مرتفعی که ارتفاع او اکثر از قدر لبنه بوده باشد سجده متحقق نیست
و مساوات محل جبهه با موقف مثلا این واجبی از واجبات سجود صلوة است
و لهذا ظاهر اینست در سجود شکر و سجده تلاوت اکتفا بآن سجده میتوان نمود
هرگاه جبهه واقع شود بر مکانیکه مساوی با موقف بوده باشد یا ارتفاع آن
بوده باشد بمقدار لبنه فما دون لکن در هر دو حالت جبهه واقع شده باشد
بر چیزی که سجده بر آن جایز نبوده باشد و عالم بحقیقت حال شده باشد قبل از فراغ
از ذکر واجب مختار اینست که مخیر است مابین جر جبهه تا رسانند بما یصح السجود علیه
یا رسانیدن ما یصح السجود علیه با جبهه بلکه دور نیست که رسانیدن ما یصح السجود
علیه با جبهه بعض جهات اعتبار مساوی و ابعد بوده باشد از بعض مسافات فلا اقل
و هرگاه عالم شود بحقیقت حال بعد از اتیان بذکر واجب خواه بعد از رفع راس
از سجود بوده باشد یا قبل از آن در هر دو صورت سجود صحیح و چیزی بر
او نیست خصوصا هرگاه علم بحقیقت حال بعد از رفع راس بوده باشد بلی

هرگاه عالم شود بان در سجود بعد از فراغ از ذکر واجب و قبل از اتمام
ذکر مستحب در حق او بهتر نیست که جبهه را بکشاند تا برساند بما یصح السجود علیه
یا مایصح السجود علیه را برساند بجبهه و اما آنچه مذکور شد ظاهر می شود حکم اینکه
هرگاه عالم شود بحقیقت حال بعد از اخذ بذکر واجب و قبل از فراغ از آن در این صورت
ظاهر اینست که آنچه را بعمل آورده صحیح است لازم است اتمام آن نماید بعد
از رسانیدن ما یصح السجود علیه را بجبهه یا بعکس لکن این در صورتیست که طولی
نداشته باشد که موجب اختلال نظم ذکر شود و استیناف آن بعد از ایصال
ما یصح السجود علیه را بجبهه یا ایصال جبهه را بآن لازم است و این در صورتیست که متمکن
از احد امرین مذکورین بوده باشد و اما هرگاه متمکن از هیچیک نبوده باشد
مگر بارتکاب فعل منافی در این صورت اگر این در سعه وقت بوده باشد قطع نماز
لازم است بعد از تحصیل ما یصح السجود علیه استیناف نماز نماید و اگر در ضیق وقت
بوده باشد باین نحو که قطع نماز و تحصیل ما یصح السجود علیه موجب انقضای وقت

نماز

نماز شود در این صورت ظاهر اینست که اعتبار ما یصح السجود علیه
ساقط است لکن تفصیلیکه در مباحث ما یصح السجود علیه بیان شد مقتضی آنست
که آنچه مذکور شد در حق کسی بود که عالم بحقیقت حال بود لکن با اعتقاد اینکه محل
ما یصح السجود علیه نیست وضع جبهه بران نمود و بعبارت اخری عالم بالحکم بود لکن جاهل
بموضوع در اینحال فساد اعتقاد او منکشف شد و اما هرگاه عالم بموضوع بود لکن جاهل
بحکم چنین میپنداشت اگرچه فرش است مثلا لکن نمیدانست که سجده بر فرش
جایز نیست و در اثنای سجده عالم بالحکم شد پس اگر این در غیر سجده اولی بوده باشد
نماز باطل و استیناف آن لازم است و هرگاه در سجده اولی بوده باشد پس اگر هرگاه
بعد از فراغ از ذکر واجب بوده باشد ظاهر اینست که باز نماز باطل بوده باشد
دور نیست که چنین بوده باشد اگرچه قبل از فراغ از ذکر واجب بوده باشد
و اما هرگاه در سجده اولی بوده باشد لکن قبل از شروع بذکر واجب در اول وقت
عالم شد بحکم در این صورت هرگاه ایصال ما یصح السجود علیه نمود بجبهه یا ایصال

جبهه نمودن آن بعد از آن نتوان تدارک نموده دور نیست که حکم شود بصحت نماز
خصوصاً در صورتیکه وقت مضیق بوده باشد و این شخص تقصیر در تعلّم
نکرده باشد و بدانکه هرگاه کسی عاجز از انحنا بوده باشد بحدیکه مذکور شد
پس آن چند قسم است قسم اول آنکه مکلّف متمکن از انحنا بقدر
معهود نیست لکن متمکن از انحنای فی الجمله هست و همچنین متمکن از وضع جبهه است
بر چیزیکه سجده بر آن صحیح است بعد از انحنای مقدور یا بگذارد جبهه را
بر موضع بلندیکه سجده بر آن صحیح بوده باشد یا بمعونت بلند کردن
ما یصح السجود علیه را تا با جبهه بحدیکه بعد از انحنای مقدور در اینصورت عدول
از انحنای مقدور با یماء بسر یا بعینها جایز نیست قسم ثانی مثل اول است مگر
آنکه متمکن از وضع جبهه بر ما یصح السجود علیه نیست نه بوضع جبهه بر موضع مرتفع
و نه برفع نمودن ما یصح السجود علیه ظاهر اینست که در این صورت سجده شدن انحنا بقدر
مقدور لازم نباشد بلکه جایز است که اکتفا نماید با یماء بسر مخفی نماند که در قسم

اول

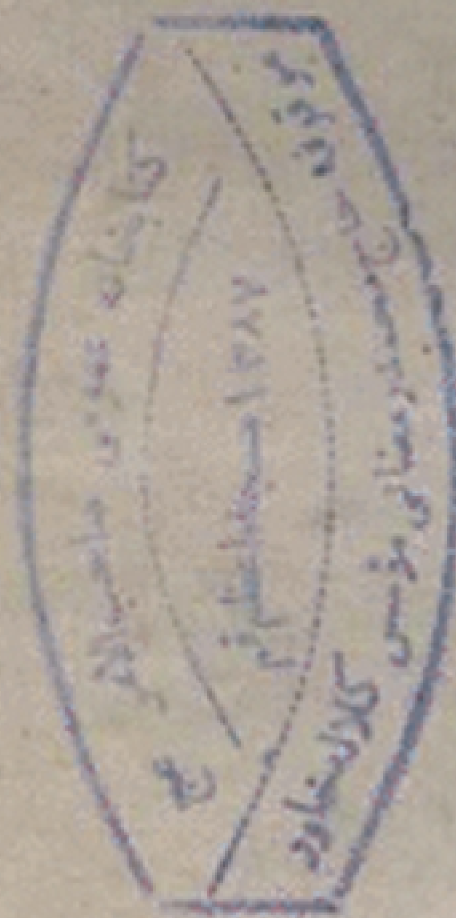
اول که متمکن از وضع جبهه است بر ما یصح السجود علیه لکن از انحنائیکه مذکور شد
ظاهر اینست که لازم بوده باشد وضع اعضای سابقه ما فیه مثل یدین و ابهامین
مثلا بر ارض و اشکالیکه هست در این مقام اینست که هرگاه وضع جبهه
نماید موقوف بما یصح السجود علیه بوده باشد برای اینکه چون این شخص میباید این را
بلند نماید تا جبهه بر آن بگذارد و این مستلزم اینست که وضع ید بر ارض
نتواند نمود ظاهر اینست که رفع ید از وضع ید نماید تا وضع جبهه بما یصح السجود
علیه میسّر شود اما در قسم ثانی که متمکن نیست از وضع جبهه بر چیزی که سجده بر آن
صحیح بوده باشد دور نیست که از واجب باشد وضع اعضای باقیه بر ارض
پس لازم است که بعد از رکوع بنشیند بجهة وضع یدین و رکبتین بر ارض
و بعد از جلوس ایماء برأس نماید بجای سجود و در حال ایماء وضع یدین
و ابهامین و رکبتین نماید بر ارض قسم ثالث آنست که متمکن از انحنا مطلقا نیست
لکن متمکن از ایماء برأس است قسم چهارم مثل سوم است مگر اینکه متمکن

اشاره نماید برداشتن سر نیست بلکه مشتمل اشاره نماید بعضی نماید هست حکم و درین دو قسم آنست
که در اول ایماء برداشتن که بعد سجود متعین نیست چنانچه در ثانی ایماء تعین لازم است
و حکایت وضع اعضای باقیه نحویست که مذکور شد لکن ممکن است اشکالی
در حکم بوجوب آن شود **چهارم** از امور ستهٔ مذکوره طمأنینه است در سجود
بمقدار ذکر واجب و در آن دو مبحث است مبحث اول در تفسیر طمأنینه است
بدانکه ظاهر اینست که مراد از طمأنینهٔ واجبه در احوال صلوة خواه در حالت
تکبیرة الاحرام یا حالت قرائت یا حالت رکوع و بعد از رفع رأس از رکوع
و حالت سجود و بعد از رفع رأس از سجود اینست که مکلف مستقر و ساکن باشد
یعنی در عرف بگویند که این شخص در این مدت ساکن و مستقر است متحرک نیست
صدق این معنی موقوف سکون کل اعضا مثل اصابع بدن یا نه که کل بدن مثلا نیست
بس حرکت اصابع و بدن منافی با تحقق طمأنینه باین معنی نیست و استقرار سکون
جمیع اعضای جوارح معتبره در تحقق طمأنینه نیست و واجب نخواهد بود همین قدر
که صادق

که صادق است مکلف ساکن است عرفا و در این حالت کفایت میکند مبحث
ثانی اینست که طمأنینه بمعنی که مذکور شد از واجبات غیر رکنیه است در
این مقام و همچنین در مباحث رکوع و اخلال با و سهوا موجب بطلان
نماز نیست از امور واجبه در سجود ذکر است مختار در نزد این حقیر تمام
تعین تسبیح است و مکلف مخیر است ما بین تسبیحه کبری اعنی سبحان ربی الاعلی
وبحمده و سه تسبیحه صغری اعنی سبحان الله با فضیلت واحد کبری از سه صغری
رفع رأس بهمان است از سجود یعنی سر برداشتن از سجده خواه سجود اولی بوده باشد
یا ثانیه فرقی که هست بعد از رفع رأس از آن جلوس لازم نیست چه آنکه
ظاهر اینست که تمام نیست سجده برفع رأس از آنست خواه سجده اولی بوده باشد
یا سجده ثانیه لهذا رفع رأس را از جمله امور واجبه در سجود گفتن نامناسب است
بدانکه هرگاه در بعض اعضا جبهه مانعی شد وضع خمره دیگر متعین نیست نحو
که دبوه باشد و اگر عذر مستوعب باشد با تمکن از وضع مسطور بهیچ نحو مشکل

کو دال و غیر آن نباشد لازم نیست که سجود بر جبین و با عدم امکان این
سجده بر زغن باید و لازم نیست در صورت سجود بر جانب تقدیم جانب
ایمن بر ایسر با امکان و در صورت سجود بر زغن اگر زغن مستور
بوده باشد بغیر شعر بحسب ظاهر اینست که کشف آن لازم بوده باشد
و کشف از شعر بحسب ظاهر اینست که لازم نبوده باشد مقام ثانی
در سجدهٔ تلاوت است بدانکه اجماع علمای امامیه منعقد است بر اینکه
سجود واجب در تلاوت منحصر است در چهار موضع اول در سوره
اقرأ باسم دویم در سوره والنجم سیم در سوره حم فصلت چهارم در سوره
الم تنزیل و موجب سجده در سوره اقرأ باسم ربک و سوره والنجم قرائة
این آیه آخر است و در سوره الم تنزیل قرائة این آیه است انما یؤمن بایاتنا الذین
اذا ذکروا بها خروا سجدا و سبحوا بحمد ربهم و هم لا یستکبرون و محل سجده بعد
از فراغ از قرائة آیه است در هر یک از سه سوره مذکوره و اما موجب سجده

در حم



در حم تنزیل پس آیه و من آیاته اللیل و النهار و الشمس و القمر لا تسجدوا
للشمس و لا للقمر و اسجدوا لله الذی خلقهن ان کنتم ایاه تعبدون است و محتمل است
که محل سجده بعد از فراغ از ایاه تعبدون است چنانچه سجدهٔ تلاوت واجب است
در حق قاری و واجب است در حق مستمع یعنی کسی که باختیار خود گوش داده و شنیده
چنانچه موجب سجده سجده در حق قاری قرائة کل آیه است نه بر این تلاوت
بعض آیه اگرچه لفظ سجده یا امر سجده بوده باشد موجب سجده نیست ظاهراً
که در حق مستمع نیز چنین بوده باشد پس استماع بعض آیه موجب سجده نمیشود
اگرچه مشتمل بامر سجود بوده باشد و ظاهر اینست که لازم نیست در سجدهٔ تلاوت
وضع نمودن جبهه را بر چیزی که سجده بر آن صحیح بوده باشد و فرقی از این جهت
ما بین آن و سجدهٔ نماز و این سجود نیست و اما وضع اعضای ستهٔ باقیه پس مصرح
به بر تحریر و بیان و کنز العرفان وجوب آنست که شرط نیست طهارت
از خبث و حدث پس جایز است با نجاست ثوب و بدن و در حق محدث بحدث

اصغر و اکبر بلکه واجب است یعنی خلالها بان آن در غسل جنب و غیره و بسبب نجاست
ثوب و بدن جایز نیست و در عدم وجوب استقبال هم اشکالی نیست و ستر
عورت لازم نیست و اما ذکر این سجود مظنون نیست که قایل بوجوب ذکر
در این سجود در میان علمای شیعه نبوده باشد و اما تکبیر پس از دخول
در سجده یا در حال دخول در آن ثابت نیست باتفاق علمای شیعه و اخبار
معتبره بر نفی آن مستفیض است اما تعمد از رفع راس از آن
پس شبهه در رجحان آن نیست و ظاهر استحباب است و رعایت
احوط است و اما تشهد و تسلیم پس احدی از علمای شیعه قایل بثبوت
آن نشده و پنجم معتبر در سبب استماع تحقق آنست هر گاه قاری
مستجمع شرایط تکلیف باشد یا نباشد قدری معروف از تمام یا از بعض
ظهور نموده مثل طوطی احتیاط مقتضی عدم اخلال است و ظاهر آنست
که هر گاه استماع از زن غیر محارم خود سجده واجب بوده باشد هر چند
صوت

صوت زن را عورت دانیم یا اینکه در حالت ریبه یا التلذذ
بوده باشد الا هر گاه سبب وجوب سجده مکرر شده و پس از آن چند صورت
دارد اول آنست که سجده متخلل شده باشد ما بین دو سبب در این صورت
من غیر اشکال اتیان بسجده در ثانی لازم است خواه سبب ثانی مماثل با اول
بوده باشد یا مغایر دوم آنست که سجده متخلل نشده باشد و متعلق قرائت
در ثانی عین متعلق در اول بوده باشد یا متعلق استماع در ثانی عین متعلق استماع
در اول بوده باشد در این صورت دور نیست که اجزای یک سجده تواند نمود خصوصا
در صورتیکه ورید دوام منظور و این بود و دفعه متصل بهم قرائت نموده یا استماع
نموده باشد تعمداً اتیان دو سجده نماید بسیم مشکل نیست لکن با تخلل فصلی منافی
با فوریت بوده باشد حکم بتحقق تعدد سبب در این مقام فی الاشکال است و تعدد
سبب مقتضی تعدد مسبب است لکن احتمالات در مقام اراده امتثال متعدد ثبت
اول آنست که اتیان بسجده بجهت سبب ثانی نماید یعنی حین شروع بدخول در سجده ثبت

نماید که این سجده بجهت قرائت ثانیه است یا استماع ثانیه است و سجده
بجهت قرائت یا استماع اول بعمل نیامده بعمل آورده دوم عکس این است
یعنی سجده اول را منوی نماید بجهت قرائت اولی یا استماع اول و سجده ثانیه بجهت
قرائت ثانیه یا استماع ثانی سیوم آنست که قصد تداخل نماید یعنی یک سجده
بعمل آورده قصد نماید که بجهت هر دو بوده باشد و این مختار است چهارم
آنست که متعلق قرائت در ثانی مغایر بوده باشد یا متعلق قرائت در اول
همچنین متعلق استماع خواه فصلی متخلل شده باشد مابین آنها و در هر
مقام شده باشد اول در نوم مثل اینکه اول استماع آیه سجده نموده و بعد
از آن تلاوت آیه سجده نموده یا عکس آن خواه منفرد و بجماعت مستمع بجماعت
بوده باشد یا غیر آن این قسم نیز با تخلل فصل مابین آنها مغایر است یا با عدم
تخلل فصل است حکم این نیز از آنچه در سابق بیان شد ظاهر می شود که تداخل
در همه این اقسام جایز بوده باشد بلکه در بعضی از صور منفرد و صور ثانی از انفراد

بوده

٩١

بوده باشد و بدانکه کفایت نمیکند در ثانیان سجده و بقا جبهه بر حالت
سجود پس هرگاه کسی در سجود بوده باشد در بین سجده موجب سجده
بجهت او متحقق شد ظاهر بلکه مقطوع به نیست در رفع جبهه از ارض معتبر است
و اکتفا بالقای جبهه بلکه بجز آن اگر چه بموضع اخفض بوده باشد میتوان
نمود و نیز رفع راس است بقدر معتد به اگر چه بحد انتصاب نرسد
پس هرگاه در حال قرائت بطریق معهود منحنی باشد و در آنحال قرائت آیه
سجده نمود لازم نیست در منتصب بشود بعد از آن بسجود در رود بهمان
حالت که هست میتواند بسجود در رفته تحصیل امتثال نماید چنانچه هرگاه قرائت
در حالت سجود اتفاق افتد اکتفا برفع بر راس فی الجمله میتوانند نمود اگر چه حزم
در دین رعایت انتصاب است در جمیع احوال و بدانکه این سجده مطلوب است
فورا یعنی لازم است بر مکلف بعد از تحقق سبب مبادرت در بیان سجده
نماید و تاخیر در حق او در سجود اثم است پس در صورت تحقق سبب هرگاه کسی

با عدم عذر ترک سهوا درست واتیان بسجده نماید آثم خواهد بود و هرگاه
کسی خلال السجده واجب یا مستحب نمود فورا تدارک ثابت است بعنوان
وجوب در واجب و بطریق ندب در مستحب و مختار اینست که این
تدارک نه اداست و نه قضا **هفتم** از افعال نماز تشهد است و در آن
چند مبحث است اول در عدد تشهد است بدانکه تشهد واجب است
در هر نماز دو رکعتی یکمرتبه خواه نماز صبح بوده باشد یا نماز سفری یا نماز آیات
و عیدین و واجب است در نماز سه رکعتی دو مرتبه یکی بعد از رفع راس
از سجده ثانیه در رکعت ثانیه بعد از جلوس مطمئنا دوم بعد از رفع
راس از سجده ثانیه در رکعت ثالثه در نماز سه رکعتی بعد از آنکه مطمئن شد در
جلوس مخفی نماند که آنچه مذکور شد در حالت اختیار است واما در حالت
اضطرار اگرچه رفع راس از سجود ممکن نیست لکن قائم مقام آنست **مبحث**
در بیان کیفیت قدر واجب آنست و در این چند مقام است اول بیان تشهد است

بدانکه

بدانکه تشهد عبارت از شهادتین و صلوة است و از شهادتین
یعنی شهادت بر وحدانیت و شهادت بر رسالت در تشهدین محل
تشکیک نیست مقام ثانی در بیان کیفیت قدر واجب از شهادتین است
مختار اینست که قدر واجب عبارت است از اشهد ان لا اله الا الله و
وحده لا شریک له و اشهد ان محمدا عبده و رسوله و او فی چیزیکه
معتبر در تشهد نماز است همین است مقام ثالث معتبر است صلوة بر سرور
انبیا و سید رسل و بر آل اطهار آن سرور در تشهد اول و در تشهد ثانی و معنی آن است
اللهم صل علی محمد و آل محمد **مبحث سیم از افعال** نماز تسلیم است بدانکه صیغه سلام
دو است یکی السلام علینا و علی عباد الله الصالحین و دیگری السلام علیکم
و رحمة الله و برکاته پس مکلف مخیر است در اختیار هر یک از دو صیغه که بوده باشد
پس هرگاه اختیار نمود صیغه السلام علینا و علی عباد الله الصالحین عمل نما
آورده است تسلیمی را که معتبر است در خروج از نماز چنانچه هرگاه اختیار نماید

صیغه السلام علیکم را چنین خواهد بود لکن در صورت اختیار السلام
علینا خروج از نماز متحقق میشود و بی اشکال از اتیان بصیغه سلام علیکم
بعد از آن ثمن مستحب است و اما هرگاه اختیار نماید سلام و علیکم را
در حکم باستحباب اتیان بصیغه السلام و علینا بعد از آن اشکال است
نظر بعدم معلومیت مستند لکن نظر بصدور فتوی بآن از جماعتی از اعیان
اصحاب حکم باستحباب و ریبی نیست و اما کیفیت هر یک از دو صیغه اما اولی
ظاهر اینست که واجب بوده باشد اتیان بمجموع السلام و علینا و علی
عباد الله الصالحین و معتبر در این صیغه حصول الفاظ مذکوره بهیئت مذکوره
میباشد و اما صیغه السلام علیکم ظاهر اینست که اکتفا بصیغه سلام علیکم
توان نمود در انضمام و رحمة الله و برکاته اولی و احوط است لکن
لازم نیست اما رعایت هیئت مذکوره ظاهر اینست که لازم بوده باشد
پس هرگاه علیکم را مقدم دارد یا باسقاط الف و لام نماید و بگوید سلام علیکم صحیح
نخواهد

نخواهد بود و مختار اینست که تسلیم جزء اخیر نماز نیست پس حاجت بنیت
مجددی نخواهد بود و مختار در نظر قاصر اینست که تعیین مخرج احتیاط اینست
در صورت اقتصار بهر یک از دو صیغه که بوده باشد همان مخرج است
خواه تعیین نماید و اما در صورت اتیان بهر دو صیغه تقدیم السلام علینا
و تاخیر السلام علیکم همان صیغه اولی مخرج است اگرچه تعیین نماید که آن مخرج است
و همچنین صورت عکس پس مخرج از نماز هر یک از دو صیغه مذکوره
که اول اتیان بآن نمود اگرچه قصد نماید که آن مخرج باشد و مجملا تعیین نمودن
اینکه این صیغه مخرج است لازم نیست و هم چنین ظاهر اینست که لازم نیست
که در حال تسلیم نیت این نماید که من از نماز خارج میشوم بدانکه امور مستحبه
در نماز بسیار است و از جمله آنها قنوت است پس میگوئیم مختار استحباب
قنوت است در جمیع صلوات مفروضه بوده باشد یا مندوبه فرائض یومیه باشد
یا غیر یومیه پس قنوت در هر نماز مستحب خواهد بود مگر در صلوة عید که

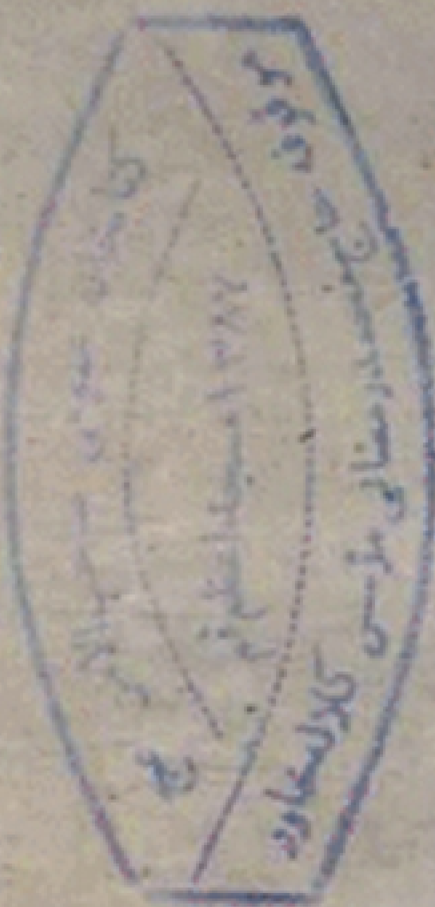
که ظاهر اینست که قنوت در رکعتین از نماز عیدین واجب بوده باشد
در صورت وجوب صلوة عیدین لکن در فرد افضل اهتمام در آن بیشتر است
و در جهریه سیما در صلوة عشا و مغرب مبالغه و اهتمام و در نماز فرضست
از آن بیشتر است و محل قنوت در غیر از رکعت ثانیه صلوة جمعه بعد از فراغ
از قرائت حمد و سوره و قبل از رکوع است خواه در رکعت اولی بوده باشد
مثل صلوة جمعه یا رکعت ثانیه بوده باشد مثل کافه صلوة و بدانکه مستفاد
میشود از اخبار که هر دعائیکه خواهد میتواند اکتفا نمود در قنوت و هر چه
مصداق دعا باین معنی بوده باشد اکتفا بآن میتوان نمود و حدی در آن علاوه
بر آنچه مذکور شد نیست و همچنین تحدیدی در آن جانب کثرت نیست
واما در جانب قلت پس مستفاد از آن اخبار چند نوع است اول
اللهم اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف عنا فی الدنیا والآخرة انک علی کل شیء
قدیر دعای ثانیه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انک انت الاعز الاجل الاکرم

سه

سوم پنج مرتبه سبحان الله چهارم سه مرتبه سبحان الله پنجم
سه مرتبه .. بسم الله الرحمن الرحیم و مصرح به در کلام
شیخ طایفه در مبسوط و مصباح و جمعی از اعاظم فقها آنست که افضل
ادعیه آنست در مقام قنوت که کلمات فرج است و مختار آنست که کلمات
فرج است همین قدر است لا اله الا الله الحلیم الکریم لا اله
الا الله العلی العظیم سبحان الله رب السموات السبع ورب الارضین السبع وما
فیهن وما بینهن ورب العرش العظیم والحمد لله رب العالمین مقام واما قنوت
بغیر از لغت عرب پس در آن مقام اشکال است و اول آنست که مناجات و تکلم
یا قاضی الحاجات و طلب حاجت و استدعای مطلب بغیر لسان عربی
که بوده باشد در جمیع احوال نماز جایز است اگر چه غیر حالت قنوت باشد اگر
چه قدرت بر عربی داشته باشد و هم اقتصار بر آن قدر و اجزای آن از قنوت
موظف در صلوة پس آن ثابت نیست بلکه ظاهر اینست که مراعات عربیه

درسال مستمعین بوده باشد و بدانکه هر نمازی قنوت در آن در رکعت واحده است
مگر صلوة عیدین که قنوت در آن در هر رکعت نیست بلکه در هر یک از دو رکعت
متعدد است و همچنین صلوة جمعه که مختار آنست که قنوت در آن متعدد است
در رکعت اولی قبل از رکوع و در رکعت ثانیه بعد از رکوع است و بدانکه
اگر اخلال بقرائت نماید عمداً تدارک بجهت آن ثابت نیست هرگاه
اخلال بآن نماید سهواً پس اگر متذکر شد بآن بعد از میل بجهت رکوع
و قبل از بلوغ بحد رکوع خواه قبل از اشتغال بذکر بوده باشد یا در اثنای
ذکر یا بعد از فراغ از ذکر مستحب اینست که بعد از رفع رأس از رکوع
و قبل از انحنای بجهت سجود و ظاهر اینست که در همان حالت استحباب
تدارک ثابت باشد و اگر متذکر شد بعد از انحنای بجهت سجده و قبل
از بلوغ بحد سجده یا بعد از وصول بحد سجود یا در سجده ثانیه یا فیما بین السجدتین
یا بعد از رفع رأس در سجده ثانیه لکن قبل از دخول در قیام رکعت ثالثه مختار

عدم



عدم ثبوت تدارک است و همچنین هرگاه متذکر شد بعد از دخول
در قیام ثالث الی آخر الصلوة و اما رجحان تدارک بعد از فراغ از نماز پس مختار
ثبوت رجحان است پس راجح اینست که بعد از فراغ تدارک نماید بهمان حالت
جلوس و در رجحان عود یقیناً ثابت نیست و اگر متذکر شد بعد از فراغ خواه
قبل از انتقال از مکان یا بعد از انتقال وقت باقی باشد یا نه ظاهر نیست رجحان
تدارک ثابت باشد پس در حال تذکر اگر مستقبل قبله است بهمان حالت
قنوت را بعمل آورد و الا مستحب اینست که رو بقبله نموده قنوت منسی را بعمل آورد
واحکام شک بدانکه شک عبارت است از تردد ذهن میان دو احتمال متقابل
بنحویکه رجحانی که برای هیچ طرف بر دیگری نبوده باشد پس اگر رجحان در یک طرف بوده باشد
طرف راجح ظن است و طرف مرجوح وهم و شک یا در شرط نماز است
یا در اثنای نماز یا بعد از فراغ از نماز اگر قبل از شروع است لازم است که بعمل آورد
نماز را جایز نیست و اگر بعد از فراغ از نماز است اعتنائی بآن شک نیست الا ثم

اما اینکه شک در اصل شرط باشد یا جزء آن بلکه این مطرد است در جمیع عبادات
و اگر در اثنای نماز است نماز را تمام نمیاید و احتیاط مقتضی آنست که بعد از طهارت
اعاده آن نماز را نماید و اما شک در نفس نماز به این معنی که شک دارد که نماز را
بعمل آورده است یا نه اگر این در وقت نماز بوده باشد لازم است که آن نماز را
بعمل آورد و اگر بعد از خروج وقت است قضا لازم نیست اگرچه عیب هم
ندارد و اما شک در اثنای آن یا شک در عدد رکعات است یا غیر عدد
رکعات است پس اگر قبل دخول در فعل دیگر است اعتباری بآن شک نیست
یعنی بنا بر صدور مشکوک فیه میگذارد و حکم در اجزای مستحبه مثل اجزای
واجبه است اتم اما اینکه شک در جزء مستحب نماید بعد از دخول در جزء
دیگر از اجزای مستحب یا شک در واجبی از واجبات نماید بعد دخول در مستحبی
از مستحبات یا عکس این در جمیع این اقسام بنا بر صدور مشکوک فیه میگذارد
و ظاهر آنست که دخول در این مقدمات مانع از عود نباشد مثل میل

نمودن

نمودن بجهت ایستادن یا شک در سجود باشد بعد از آنکه شک در رکوع
نماید بعد از میل بسجود و قبل از وصول بسجود پس احتیاط مقتضی آنست
که عود نماید و نماز را تمام نماید و بعد از فراغ اعاده نماید و فرقی در این مقام
ما بین شک در رکن یا غیر رکن یا تفاوتی که هست نیست که اگر قبل از دخول
در جزء دیگر مشکوک فیه را بعمل آورد و بعد مشخص شود که بعمل آورده بوده است
اگر مشکوک فیه رکن است نماز باطل است و استیناف آن لازم است و اگر
غیر رکن است نماز صحیح است و بدانکه فرقی که هست در آنچه مذکور شد ما بین نماز واجبی
و سنتی و اما شک در عدد رکعات بدانکه این شک اگر در نماز دو رکعتی یا سه
رکعتی است نماز باطل است و استیناف لازم است اگرچه بعد از شک بعدد آن
مرددی مباشر فعلی از افعال واجبه نماز شده خواه بعد از آن مظنه بأحد
طرفین بهم رسد یا نه بلکه هر چند قاطع شود بحقیقت حال هم چنین است
هر گاه تامل نمود ظنی او متعلق بأحد طرفین شد اگر مباشر نشد و تامل نمود بعد

از تأمل ظن یا قطع باحد طرفین بهم رساند ظاهر اینست که نماز صحیح است واگر
در چهار رکعتی باشد پس اگر مابین یک و دو است یا مابین یک و سه
یا مابین یک و چهار نماز در جمیع اینها باطل است و استیناف لازم است
در صورتیکه بعد از تروی احد طرفین مظنون نشود با حصول ظن
عمل بمقتضای آن لازم است واگر شک میان دو و سه باشد یا میان
دو و چهار یا دو و سه و چهار پس اگر قبل از رفع سر از سجده ثانیه است
نماز صحیح است و در اول بنا بر سه میگذارد و بعد از اتمام نماز یک رکعت ایستاده
بجا می آورد یا دو رکعت نشسته و یک رکعت ایستاده افضل بلکه احوط و اولی
بنا را بر چهار میگذارد و بعد از سلام دو رکعت ایستاده و دو رکعت
نشسته بجا می آورد و دو رکعت ایستاده را مقدم میدارد بر دو رکعت نشسته
واگر شک مابین سه و چهار است بنا را بر چهار میگذارد و بعد از اتمام
یک رکعت ایستاده یا دو رکعت نشسته بجا می آورد و دو رکعت نشسته افضل است
واگر

واگر شک میان دو و پنج است نماز باطل است واگر میان سه و پنج است در
حال رکوع یا بعد از رفع سر از آن نماز باطل است واگر قبل از رکوع است
ممکن است که بگوییم قیام را منهدم ساخته می نشیند و شک او راجع میشود
بدو و چهار بعد از اکمال سجدتین و حکم آن مشخص شد واگر شک میان
چهار و پنج است پس اگر در حال رکوع یا بعد از رفع سر از سجده اخیر است
بنا بر چهار میگذارد و نماز را تمام نموده بعد از آن دو سجده سهو بعمل آورد
واگر در حال قیام است قبل از شروع در قرائت یا در اثنای قرائت یا بعد از
فراغ قبل از بلوغ بحد رکوع ظاهر اینست که در اینصورت نماز صحیح باشد
پس آن رکعت را منهدم ساخته بنشیند و شک او راجع میشود بسه و چهار
و حکم آن گذشت و احتیاطاً دو سجده سهو بجا می آورد و احتیاط مقتضی اینست
که بعد از اتمام نماز و نماز احتیاط و سجده سهو اعاده اصل نماز را نماید و مخفی
نماناد در جمیع اقسام شک که مذکور شد خواه شک مبطل بوده باشد

بانه اول میباید مکلف تامل و تفکر نماید شاید متذکر امری شود که متیقن قطع
یا مظنه باحد طرفین شود و بعد از تامل هر گاه ظن متعلق باحد طرفین شد
لازمست عمل بمقتضای مظنه بدانکه لازمست که در اقسام شکوک مذکوره
عمل شود بانچه مذکور شد پس اگر عمدا باین نماید و استیناف نماز نماید ظاهر اینست
که نماز او باطل است و اگر بعد از منافی نماز استیناف نماز ظاهر اینست که
نماز یکه استیناف نموده صحیح است لکن آثم است و بدانکه هر گاه یکی از اقسام
شکوک مذکوره عارض شود در حق کسیکه تکلیف او نماز نشسته باشد پس با
هر گاه شک در دو و سه باشد ظاهر اینست که اکتفا بیک نشسته نتواند
نمود و همچنین است در شک میان دو و سه و اگر میان دو و چهار است
اکتفا نماید به دو رکعت نشسته بدو سلام باین نحو که دو رکعت بیک
سلام و یک رکعت بیک سلام و احتیاط در جمیع صور اعاده نماز است
و اگر در حالت نماز متمکن از قیام نبوده و بعد از فراغ از نماز متمکن شده باشد
ظاهر ایست

ظاهر اینست که حکم این شخص در رکعات و صف قیام جلوس در نماز
احتیاط حکم کسی است که متمکن از قیام نبوده باشد در هر دو حالت اراده
نماز احتیاط متمکن از قیام نبوده باشد ظاهر اینست که حکم این شخص حکم
کسی است که متمکن از قیام در هر دو حالت نبوده باشد و اما کیفیت نماز احتیاط
پس ظاهر اینست که این نماز نماز مستقلی است معتبر است در او نیت
و تکبیرة الاحرام و نیت چنین مینماید که اتیان بیک رکعت نماز احتیاط
مثلا مینمایم بجهت شکی که از من صادر شده است در میان سه و چهار
مثلا واجب قربة الی الله بعد از آن تکبیرة الاحرام میگوید و بعد از آن
شروع مینماید بقرائت سوره ثابت نیست و ظاهر اینست که حمد متعین
بوده باشد و عدول از حمد بتسبیحات اربعه جایز نباشد بدانکه لازمست
مبادرت بنماز بعد از فراغ از تسلیم بدون فاصله خواه نماز ادائی بوده باشد
یا قضائی بلکه باید قبل از تکبیرات بعد از تسلیم بوده باشد بلکه میتوان ادعا

نمود که بعض ادعیه و اذکار و قرآن که در اثنای نماز خواندن آنها جایز بوده
در این مقام یعنی بعد از تسلیم و قبل از نماز احتیاط و هرگاه اتفاق افتاد
حدثی از مکلف صادر شد اقوی عدم بطلان نماز است بلکه لازم نیست بعد از
عمل آوردن طهارت که نماز احتیاط بجا آورد و احتیاط مقتضی اعاده اصل نماز است
بعد از فراغ از نماز احتیاط بلکه چنین است حال اگر چه حدث عمداً بوده باشد
پس موجب اصل نماز میشود اگر چه در اینصورت آثم است بجهت اخلال بمبادرت
و همچنین است حال در جمیع منافیات نماز بلکه حکم بحرمت تکلم فی الجمله
که منافی با مبادرت به نماز احتیاط نبوده باشد نمیتوان نمود و ممکن است
تفصیل ما بین نقص در صلوة و عدم آن در اول حکم شود به بطلان نماز مثل حدث
و استدبار بر خلاف ثانی بدانکه هرگاه نماز احتیاط را فراموش نموده و
بعد از شروع بصلوة لاحقه مضیق است پس قطع آن جایز نیست و عدول
بنماز احتیاط هم جایز نیست و بعد از اتمام آن نماز احتیاط را بعمل آورد

واگر

واگر وقت آن موسع است ظاهر اینست که اتمام نماز ثانی جایز بلکه
اتمام نماز لازم است و بعد از اتمام نماز احتیاط را بعمل آورد ولکن اگر احتیاط
نماید اعاده نماز اول بلکه دوم شاید واقع باشد و هرگاه قبل از شروع در نماز
احتیاط متذکر شد که وقت نماز دوم مضیق است لازم است که ترک نماز احتیاط
را نموده مشغول بنماز دوم شود و اما کیفیت قرائت نماز احتیاط پس ظاهر آنست
که مکلف مخیر است در قرائت ما بین جهر و اخفات و اوفق باحتیاط است و اما جواز
اقتدا در نماز احتیاط در آن چند صورت است **اول** آنست که امام
و ماموم هر دو شک نموده اند در نماز ظهر مثلاً ما بین سه و چهار و امام احتیاط
دو رکعت نشسته نماید و ماموم اختیار یکرکعت ایستاده ظاهر اینست
که اقتدا جایز نیست **دویم** عکس آنست و این خالی از اشکال نیست **سوم**
آنست که هر دو اختیار دو رکعت نشسته نمایند **چهارم** آنست که هر دو
اختیار یکرکعت ایستاده نمایند در اینصورت ظاهر اینست که اقتدا

جایز بوده باشد **پنجم** آنست که دو مکلف شک کنند در نماز لکن یکی
در میان دو و چهار و دیگری در میان سه و چهار در اینصورت ظاهر اینست
که اگر دوم اختیار یک رکعت ایستاده نماید جایز باشد اقتدا نمودن او به آن
که تکلیف او دو رکعت ایستاده است و همچنین بالعکس و اما
هرگاه اختیار دو رکعت نشسته نماید اقتدای صاحب دو رکعت ایستاده
با آن جایز نیست و عکس آن محل اشکال است **ششم** آنست که احد
همان شک در نماز ظهر کرده و دیگری در نماز عصر ظاهر اینست که حکم این
مثل صورت سابقه است در جواز و عدم جواز اقتدا **هفتم** آنست
که نماز احتیاط را اقتدا نماید بغیر از نماز احتیاط **هشتم**
عکس اینست اقتدا در این دو صورت ثابت نیست بدانکه هرگاه
قبل از شروع بنماز احتیاط معلوم شد که آنچه نماز را بر آن گذارده مطابق
واقع بوده ظاهر اینست که حاجت بنماز احتیاط نیست و اگر قبل از شروع

نماز

نماز شخص خلاف آنچه نماز را بر آن گذارده مثل اینکه نماز را بر چهار گذارده
مشخص شد که سه بوده است ظاهر اینست که باز حاجت بنماز احتیاط نیست
بلکه برمیگردد و بدون نیت و تکبیرة الاحرام یک رکعت نماز را بجا میآورد و بجهت
زیادتی سلام سجده سهو مینماید و اگر حقیقت حال بعد از صدور حدث
بوده باشد ظاهر اینست که لازم است اعاده نماز بعد از طهارت
و چنین حال در هر منافی که سهواً و عمداً موجب بطلان است مثل استدبار قبله
و اگر در اثنای نماز مشخص شد که آنچه نماز گذارده مخالف واقع است ظاهر اینست
که اتمام نماز احتیاط کفایت میکند خواه اختیار موافق نموده مثل اینکه
مشخص شد که نماز سه رکعت بوده و او در شک یک رکعت ایستاده را اختیار نموده
یا اختیار مخالف بمنزله موافق را نموده باشد مثل اینکه اختیار دو رکعت نشسته را
نموده و هرگاه آنچه اختیار نموده مخالف یا ناقص بوده باشد مثل اینکه در صورت
مفروضه یعنی در شک میانه سه و چهار اختیار یک رکعت ایستاده را نموده

وقبل از فراغ از این یک رکعت مشخص شد که نماز او دو رکعت بوده ظاهر اینست
که در اینصورت باید رکعت دیگر را علاوه نماید بر این یک رکعت که شروع نموده
بود بعد از اتمام نماید و زیادتی نیت و تکبیر را نخواهد بود و مثل اینکه
در شک دو و چهار بنا را بر چهار گذارده بعد از تسلیم شروع نمود
بدو رکعت نماز ایستاده و در اثنای نماز مشخص شد که نماز او سه رکعت بوده
پس قبل از فعل از دخول در رکعت ثانیه بعید نیست که اتمام همان
رکعت کفایت کند در حکم بصحت نماز یکه لازم است که چنین نماید و مجموع نماز است
حال اگرچه در قیام رکعت ثانیه عالم شود بحقیقت حال اگرچه بعد از فراغ
هم بوده باشد ما دامیکه برکوع رکعت ثانیه داخل نشده باشد لکن بناید
در این حال قیام را منهدم نموده بنشیند و تسلیم نماید و احتیاطاً سجده سهو
بجهت زیادتی احتیاط و اینجا هم در صورتی است که منافی از منافیات
نماز که مبطل است سهواً و عمداً بعد از تسلیم و قبل از شروع بنماز احتیاط

از مکلف

از مکلف صادر نشده باشد و اگر چنین منافی در اینوقت از مکلف
صادر شده ظاهر اینست که نماز باطل بوده باشد پس استیناف نماز بعد از
تعیین نماید حقیقت حال بعد از دخول در رکوع رکعت ثانیه بوده باشد
پس حکم این دارد که عالم بحقیقت شده باشد بعد از فراغ از دو رکعت
آن و آن مذکور خواهد شد و اگر بعد از فراغ از نماز احتیاط مشخص شد
که آنچه بنا بر آن گذارده مطابق واقع نماز او صحیح و نماز احتیاط بمنزله نافله خواهد
بود و اگر این حال مشخص شد که آنچه بنا گذارده مخالف واقع بوده و در این
مقام نیز همان تفصیل سابق جاری است با این نحو که بعد از ظهور حقیقت
حال در علم بتحقق نقصان در نماز و مخالفت ثانی به از نماز احتیاط اگرچه آنچه
ناقص شده در نماز اکثر است از آنچه اتیان نموده از نماز احتیاط مثل
اینکه شک در سه و چهار بود بنا بر چهار گذارده و احتیاط یک رکعت
ایستاده را بعد از تسلیم نموده یا دو رکعت نشسته بعد از فراغ از نماز

احتیاط مشخص شد که دو رکعت از اصل نماز کم شود و در این صورت
ممکن است که فرق گذارده شود میان آنکه علم بحقیقت حال قبل از تخلل
فعل منافی که مبطل صلوة بوده باشد سهواً و عمداً یا بعد اگر قبل بوده باشد
میگوییم لازم است که برخیزد و دو رکعت نماز اتیان نماید و بعد از تسلیم
اتیان بسجدهٔ سهو نماید احتیاطاً و اگر بعد از تخلل چنین فعلی بوده باشد
حکم شود به بطلان نماز و لزوم اعادهٔ آن اگرچه احتیاط مقتضی اعادهٔ نماز
در اول نیز هست و اگر ناقص شده در نماز کمتر بوده باشد از آنچه اتیان
نموده از نماز احتیاط مثل شک در دو و چهار بعد از اتیان
بدو رکعت نماز احتیاط مشخص شد که اصل نماز سه رکعت بوده پس ظاهر اینست
که نماز باطل و اعادهٔ آن لازم باشد لکن با بقای وقت و اما اگر وقت
باقی نبوده باشد و تقصیری در اعادهٔ نماز بعد از وقت علم بحقیقت
حال ننموده باشد حکم بوجوب قضا نمیتوان نمود اگرچه احتیاط مقتضی

عدم

عدم اخلال با آنست و اما شکوک پس عمل بمقتضای شک آخر است
و اگر مردد شود میان شک و ظن حکم ظن آن حکم شک خواهد بود
و اما کثیر الشک بدانکه مراد از کثیر الشک چنانچه جماعتی از فقها
فرموده اند آنست که در یک نماز سه مرتبه شک کند یا در سه نماز متوالی
شک نماید و این مختلف شود باختلاف احوال انسان باعتبار جمع
حواس و تفرقهٔ آن که گاه هست کسی باعتبار تفرقهٔ حواس بکرات شک میکند
لکن این کفایت نمیکند در صدق این معنی بلکه مرجح در این باب
اینست که ملاحظه کرده شود حال این شخص بنسبت بغالب افراد انسانی
در اعتدال احوال پس اگر بعد از ملاحظهٔ غالب اشخاص در اعتدال
احوال مشخص شد که شک این شخص بیشتر است از آنها این شخص را کثیر الشک
میگویند **و اما حکم کثیر الشک** بدانکه کثیر الشک در جمیع موارد
بنا را میگذارد بر تحقق مشکوک فیه مگر در صورتیکه تحقق آن موجب بطلان

نماز شود و در این صورت بنا را بر عدم میگذارد و هرگاه کثیر الشک باشد
نه همینکه کثیر الشک باشد در نمازی دیگر اعتنا و التفاتی بشک او نیست
در جمیع موارد بنا را بر صحت میگذارد و هرکسی کثیر الشک است در نماز
نه در شرایط نماز آیا حکم آن در شک در شرایط آن حکم کثیر الشک است
یا نه حکم آن و مسئله خالی از اشکال نیست اگرچه ظاهر اینست که حکم شک
در شرایط در این صورت حکم کثیر الشک نبوده باشد و بدانکه اگر
کثیر الشک ظن او متعلق شود بتحقق امر مبطل حکم ظن او حکم شک است و بنا
بر عدم میگذارد و همچنین اگر مظنون عدم چیزیست که انتفای آن
مبطل است بنا را بر وجود میگذارد و مجملا حکم کثیر الشک بنا بر اتیان مشکوک
فیه نماید نماز او صحیح خواهد بود **مبحث اول** در حکم مظنه است بدانکه ظن یا متعلق
بنفس صلوة است یا بشروط یا بجزء صلوة اگر متعلق بنفس صلوة است
پس اگر وقت باقیست و مظنون او آنست که نماز را بجا آورده است

پس اگر

پس اگر این ظن مستند بسببی از اسباب شرعیه است مثل اینکه دو نفر
عادل اخبار نموده باشند که نماز را بعمل آورده اعتماد بآن مظنه میتواند نمود
و همچنین است هرگاه عادل واحد اخبار نماید بصدور نماز و اگر
مستند بسببی شرعی نبوده باشد اعتماد بآن مظنه نمیتواند نمود بلکه
لازم است که نماز را بجا آورد و اگر بعد از انقضای وقت است پس اگر
ظن متعلق بصدور نماز است ظاهر آنست که حکم بوجوب قضا نتوان
نمود و اگر متعلق بعدم صدور باشد پس اگر مستند بسبب شرعیست
مثل اخبار دو نفر عادل قضای آن نماز لازم است بلکه دور نیست که همچنین باشد
و اگر مستند باخبار عادل واحد بوده باشد و اگر مستند بسبب شرعی نبوده باشد
حکم بوجوب قضا مشکل است لکن احتیاط عدم اخلال بقضاست اگرچه اتیان
نماز را در وقت مظنون بوده باشد لکن در صورتیکه ظن مستند باخبار عدلین
نبوده باشد و این ظن متعلق بشرط نماز است پس اگر متعلق بانتفای آنست

وقبل از شروع در نماز آنست تحصیل آن شرط لازم است و با عدم آن
اشتغال بنماز جایز نیست بلکه در صورت شک هم چنین است چنانچه
سابق مذکور شد و هرگاه ظن بتحقق خبث داشته باشد که مستلزم ظن
بانتفای طهارت ثوب یا بدن است پس اگر این ظن مستند بسبب شرعی است
مثل اخبار دو عادل بلکه یک عادل باشد از این جهة بودن نجاست ثوب
یا بدن حال او باعتبار علم نرسد لکن مظنه نجاست حاصل است اجتناب
لازم است و اگر ظن ابتدائی بوده باشد مثل اینکه جامه از کسی گرفت
مظنون است که آن شخص اجتناب از نجاست نمینماید یا نجاست در جائی
ترشح نمود ظن بوصول آن بیدن مصلی یا ثوب آن حاصل شده اجتناب
لازم نیست و هم چنین است ظن بحدث در صورتیکه مسبوق بوده باشد
بقطع بطهارت و هرگاه ظن بعد از فراغ از نماز بوده باشد مطلقا اعتنائی
بآن نیست و حکم در این مقام حکم شک بعد از فراغ از عمل است مگر

در

درصورتیکه این مظنه نسبت بتحقق حدث بوده باشد و مظنه مستند باشد
بسبب شرعی مثل اخبار عدلین مثل اینکه بعد از فراغ از نماز دو نفر اخبار
نمودند که نماز تو با حدث بوده و در اینصورت ظاهر اینست که اعاده نماز
بعد از اتیان بوضو لازم بوده باشد و هم چنین است حال در قبله
درصورتیکه عدلین اخبار نمایند که نماز در خلف قبله شده یا بجانب
مغرب یا مشرق واقع شده لکن بشرط بقای وقت نماز در اینصورت
نیز تلافی نمازیکه بعمل آورده لازم است و در غیر این دو صورت اعاده آن
لازم نیست مثل اینکه مظنون او شد که در حال نماز ملبوس او از جمله
لباس بوده که نماز در آن صحیح نبوده یا مظنه بهم رسید که آنچه سجده بر آن
نموده سجده بر آن جایز نبوده است یا در حال نماز بدن او و ثوب او نجس
بوده در جمیع این صور اعتنائی باین مظنه نیست اگرچه مستند بوده باشد
باخبار عدلین بلکه حال چنین است اگرچه علم حاصل شود و اما ظن

بانتفای شرط پس اگر در اثنای نماز آنست پس اگر مظنه بانتفای
طهارت ثوب یا بدن بوده باشد مطلقا اتفاقی باین مظنه در صورتیکه
مستند بسبب شرعی نبوده باشد و اگر مستند بسبب شرعی بوده باشد
مثل اینکه دو نفر عادل اخبار نمودند بنجاست ثوب او پس اگر نزع
آن لباس ممکن بوده باشد بنحویکه مستلزم فعل کثیر نبوده باشد لازم است
نزع آن ثوب نجس نموده اتمام نماز نماید و اعادهٔ نماز ضرور نیست اگر
چه مشخص شود که حین شروع در نماز این نجاست بوده باشد بشرط آنکه
بعد از اخبار عدلین بنجاست ثوب سکوت نموده مباشر فعلی از
افعال نماز نشود تا نزع آن ثوب نماید والا نماز باطل خواهد بود و استیناف
لازم است و اگر اخبار بنجاست در اثنای نماز نسبت به بدن مصلی بوده باشد
پس اگر تطهیر آن در اثنای آن ممکن نبوده باشد بنحویکه مستلزم فعل منافی
نبوده باشد لازم است که تطهیر نماید و نماز صحیح خواهد بود و لکن بشرطی که

مذکور شد

مذکور شد والا نماز باطل و استیناف آن لازم است و اگر هیچیک
از نزع ثوب و تطهیر نبوده باشد مگر بعد از ارتکاب فعل منافی در
اینصورت قطع نماز لازم است و استیناف آن متعین است و اگر
مظنه بانتفای طهارت از حدث بوده باشد پس اگر این مظنه مستند
بسبب شرعی بوده باشد متعین است قطع نماز و استیناف آن بعد از
طهارت و اگر مستند بسبب شرعی نبوده باشد پس اگر این مظنه
مسبوق بعلم بطهارت بوده باشد حکم ببطلان نماز ممکن نیست بلکه
ظاهر اینست که اینشخص شرعا متطهر است پس نماز محکوم بصحت است
و اما سایر شروط مثل اینکه در اثنای نماز شک کرد که جامه او
از جمله لباس است که نماز در آن صحیح است یا نه و مظنون عدم صحت شد
یا مظنون شد که مکان غصبی است در این صورت اگر ظن مستند بسبب
شرعی بوده باشد اجتناب لازم خواهد بود والا لازم نیست و اما

هرگاه وجود نجس در محل سجده متحقق شود یعنی مظنون این شد که
سجود بر این چیزها جایز نیست پس آنچه در سجده سابق نموده اگر شد
محکوم بصحت است و در لاحق ظاهر اینست که اجتناب لازم بوده باشد
پس وضع جبهه نماید بغیر آن با عدم امکان قطع نماز نماید و اما
ظن قبل از شروع در نماز است و مستند است بسببی از اسباب شرعیه
متبع است مطلقا و اگر مستند بسبب شرعی نیست پس اگر هر یک از حدث
و خبث در حالت سابقه مقطوع به بود ظاهر اینست که اکتفا
بچنین مظنه نتواند نمود و هرگاه تحقق هر یک از حدث و خبث
در سابق مشخص نبوده باشد بلکه قاطع بر خلاف آن بود مثل اینکه
اتیان بوضو و غسل نموده بود و حال آن طهارت مظنون الانتفا است
یا تطهیر آن خبث نموده باشد و بقای آن مظنون است در نظر او در این
صورت نفی استصحاب آن مظنه میتواند نمود بلکه چنین است اگر چه ظن مبدل
بشک



شک نشود بلکه دور نیست که چنین بوده باشد اگر چه مبدل
بوهم شده باشد و اگر ظن حاصل شد بتحقق شرایط در اثنای نماز
بوده باشد یعنی در حین شروع بنماز قطع بتحقق شرایط داشت و در اثنای
نماز قطع آن مبدل بظن شد ظاهر اینست که عمل بمقتضای آن ظن میتواند
نمود اگر چه مستند بسببی از اسباب شرعیه نبوده باشد و اگر ظن بتحقق
شرایط بعد از فراغ از نماز باشد معلوم شد سابق بر این که شک
بعد از آن تا حال باقی نیست پس حال ظن معلوم است و اما اگر ظن
متعلق بجزء صلوة است پس اگر ظن دارد باتیان جزئی از اجزای نماز
مثل تکبیرة الاحرام یا قرائت یا بعض اجزای آن یا رکوع یا سجود
و هکذا عمل بمقتضای آن مینماید خواه قبل از دخول در رکن باشد
یا بعد از آن پس لازم نیست عود بآن جزء بلکه جایز نیست مطلقا
خواه آن جزء رکنی بوده باشد یا غیر رکن و اگر ظن دارد باخلال بجزء

پس اگر این مظنه قبل از دخول در رکن است عود بآن جزو لازمست
خواه داخل در جزو دیگر شده باشد یا نه و اگر حصول این مظنه بعد
از دخول در رکن بوده باشد پس اگر این مظنون الاخلال غیر رکن بوده باشد
نماز صحیح است و عود بآن جایز نیست و اگر رکن بوده باشد ظاهر اینست
که نماز باطل و استیناف آن لازمست و اما هرگاه ظن متعلق بوده باشد
بعدد رکعات ظاهر اینست که در اینجا بنا بر مظنون میگذارد
بر جمیع صلوة خواه نماز دو رکعتی بوده باشد مثل نماز صبح و ظهرین
و عشا در سفر یا سه رکعتی بوده باشد یا چهار رکعتی و در نماز چهار رکعتی
خواه متعلق برکعتین اولیین بوده باشد یا برکعتین آخرتین و اما اگر ظن
حاصل شود بعد از فراغ باینکه بعض ارکان را اخلال نموده یا زیاد
نموده یا مظنون او این شد که یک رکعت زیاد نموده یا کم نموده پس اگر
بعد از فراغ از نماز بدون فاصله این مظنه بهم رسید اگر غیر رکن است نماز صحیح است

و اگر رکن بوده باشد نماز باطلست مگر در صورتیکه مظنون اخلال
بدو سجده در رکعت آخر بوده باشد و در این صورت اعاده نماز لازم نیست
بلکه دو سجده را بعمل میاورد و بعد از آن تشهد و سلام را بجا
میاورد و اگر ظن بعد از تحقق فصل حاصل شود ظاهر اینست که نماز
صحیح بوده باشد و اعاده نماز ضرور نبوده باشد مقام دوم
در احکام سهو است بدانکه بدانکه سهو یا در شرایط نماز است
یا اجزای آن و علی التقدیرین یا متذکر میشود در اثنای نماز یا بعد
از فراغ از نماز پس در این مقام چند مبحث است مبحث اول
در شرایط نماز است که متذکر بآن شده باشد در اثنای نماز
و آن چند قسم است اول سهو است در طهارت از حدث
مثل اینکه شروع در نماز نموده باعتقاد اینکه با وضو است و در اثنای
نماز متذکر شد که وضو نداشته است نماز باطلست و همچنین است

حال غسل و تیمم دویم سهو است از طهارت از جهت باین
معنی که عالم بود بنجاست در ثوب یا بدن خود غافل شد از تطهیر آن
قبل از شروع در نماز و در اثنای نماز متذکر شد که ثوب او
یا بدن او نجس بود با عدم ازاله از نجاست شروع در نماز نموده
در این صورت نیز ظاهر اینست که نماز باطل باشد سوم سهو
در قبله است پس در اثنای نماز مشخص شد که آنچه از نماز ادا نموده
پشت بقبله بوده یا بسوی یمین یا بسوی یسار بوده ظاهر اینست
که نماز باطل بوده است و اگر مشخص شد که فیما بین یمین و یسار بوده
ظاهر اینست که نماز صحیح بوده باشد و لاکن لازم است بعد از اطلاع
بلافصل متوجه بسمت قبله شود و در همین توجه اشتغال بافعال واجبه
نماز ننماید بلکه افعال مستحبه نیز چنین است چهارم سهو است
در چیزیکه سجده بر آن نموده یعنی در اثنای نماز مشخص شد که آنچه سجده

بر آن

بر آن نموده سجده بر آن جایز نبوده پس اگر مطابق بحقیقت حاصل
بعد از رفع سر از سجده نماز صحیح لکن آنچه از سجود نماز باقی
مانده سجده بر آن جایز نیست بلکه اگر بعد از اطلاع متعمداً سجده
بر آن نماید نماز باطل خواهد بود و اگر در حالت سجده عالم بحقیقت حال شد
پس اگر بعد از فراغ از ذکر واجب است نماز او صحیح است و اگر
قبل از اتمام بذکر واجب مؤخر فرض شود که این واقعه در ضیق وقت
بوده باشد بلکه اگر قطع نماز نماید بتحصیل ما یصح السجود علیه درک نماز را
در وقت نتواند نمود در این صورت همان سجود را بهمان حالت که هست
تمام نموده در بقیه سجود است سجده بر ثوب معمول از قطن و کتان
و با عدم سجود از چنین ثوب سجود معمول از پشم نماید و با عدم
تمکن سجود بر ثوب سجده بر کف نماید پنجم سهو است در مکان
باین معنی که باعتقاد اباحه مکان شروع در نماز نموده و در اثنای نماز

مطلع شده که مغصوب بوده پس قطع نماز متعین است و استیناف
نماز در مکان مباح لازم است مگر در صورتیکه وقت مضیق بوده باشد
پس آنچه از نماز بعمل آورده است صحیح است و بقیه نماز را در حین
خروج از آن مکان مغصوب بعمل میاورد ششم سهو
در لباس است پس اگر در اثنای نماز مشخص شد که لباس او
لباسی است که نماز در آن جایز نیست و جاهل بود پس اگر نزع
آن ممکن است بنحویکه موجب فعل منافی نشود نزع نموده اتمام
نماز نماید و الا قطع نماید و استیناف نماز را با تلبس بلباس
بی عیب نماید مبحث دویم در حکم سهو در شرایط نماز است
که متذکر بآن مقدم واجب است لیکن اگر ممکن است از رسانیدن
جبهه بچیزیکه سجود بر آن صحیح بوده باشد یا رسانیدن آنچیز را بجبهه
یا نه اگر ممکن بوده باشد چنین نماید بعد از آن ذکر را بعمل آورد

اولی

اولی آنست با تمکن از رسانیدن آنچیز را بجبهه مگر در صورتیکه آن
جبهه بآن آنچه آنرا مقدم بدارد بر رسانیدن موضعیکه سجده بر آن
بوده باشد بلندتر بوده باشد از آن موضعیکه جبهه بر آن واقع شد
در اینصورت اولی آنست که آنچیز را بر رسانیدن بجبهه بعد از آن
ذکر را بعمل آورده و اگر متمکن از این نبوده باشد پس اگر این امر
در سجده آخر نماز مشخص شد لازمست ذکر را بعمل آورده نماز را
تمام نماید و اگر در غیر سجده آخر بوده باشد خالی از این نیست
که بعد از رفع راس متمکن خواهد بود از تحصیل ما یصح السجود علیه
با عدم ارتکاب فعل منافی یا نه اگر متمکن بوده باشد لازم است که ذکر را
بعمل آورده بهمان حالت و بعد از رفع راس تحصیل ما یصح السجود
علیه نموده وضع جبهه بر آن نماید در سجود ثانیه و اگر متمکن
نبوده باشد قطع نماز لازم است در همه حالات سجود و اتیان بذکر سجود

علیه استیناف نماز نماید مگر در صورتیکه شده باشد بعد از فراغ
از نماز و آن چند قسم است **اول** سهو از طهارت از خبث است
باین معنی که مطلع بر نجاست در ثوب یا بدن خود بود و در حین شروع
در نماز غافل شد تا زوال آن و بعد از فراغ از نماز متذکر شد
دویم سهو از طهارت از حدث است باین معنی که اعتقاد وضو
داشتن داخل در نماز شد و بعد از فراغ اختلاف آن ظاهر شد
در این صورت نماز باطل است اگرچه بعد از انقضای وقت
متذکر شد و همچنین است حال در غسل و تیمم **سوم** سهو
در قبله است باین معنی باعتقاد اینکه این سمت سمت قبله است
نماز را بعمل آورد و بعد از فراغ از نماز مشخص شد که استیناف
نمود پس اگر نماز ما بین یمین و یسار واقع شده نماز او صحیح است و اگر
بسوی یمین و یسار یا بخلاف جهت قبله شده است پس اگر در وقت
عالم

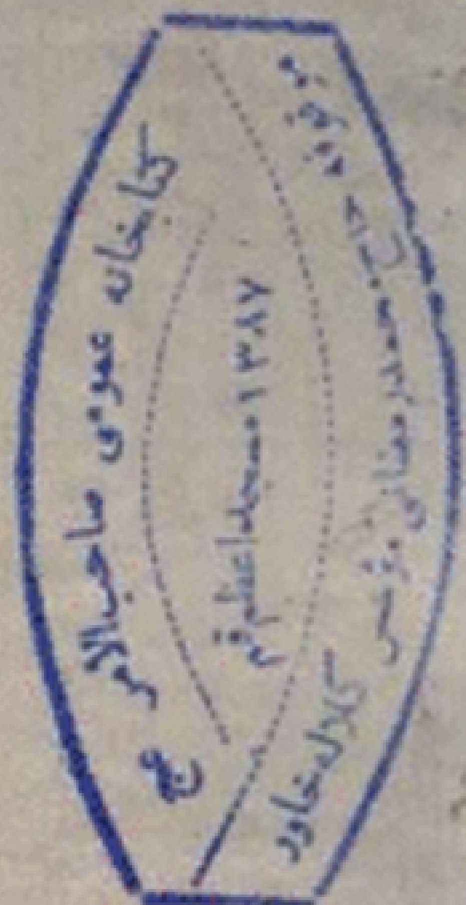
عالم بالحقیقة حال شد اعاده نماز لازم است و اگر بعد از انقضای
وقت شد لازم نیست لکن احتیاط مقتضی عدم اخلال بقضا است
چهارم سهو از ما یصح السجود علیه است باین معنی باعتقاد آنکه آن
چیز است مطلقا اگرچه عالم بالحقیقة حال با بقای وقت بوده باشد **پنجم**
سهو در لباس است **ششم** سهو در مکان باین معنی که در
حال نماز معتقد این بود که این لباس لباسی است که نماز در آن صحیح است
هفتم و همچنین است حال در مکان و بعد از فراغ از نماز مشخص
خلاف آن در هر دو صورت نماز صحیح است اگرچه متمکن از اعاده آن
در وقت بوده باشد **هشتم** سهو در اجزای صلوة است یا در آنکه
متعلق باجزای صلوة بوده باشد و متذکر بآن شد در اثنای نماز
و این بر دو قسم است **اول** آنست که عود بآن جایز نیست اگرچه
متذکر شود مانند آنکه قبل از دخول در رکن و الا اخلال بطمأنینه است در اجزای

صلوة مثل حال تکبیرة الاحرام یا حال قرائت حمد و سوره یا در حال
اتیان بذکر رکوع و سجود پس هرگاه اصلا اخلال بطمانینه در یکی از اینها
که مذکور شد نماید سهواً و متذکر شد بر این مطلب عود بجهت
تدارک آن لازم نیست بلکه جایز نیست اگرچه متذکر شود بآن قبل از دخول
در فعل دیگر و همچنین هرگاه اخلال نماید سهواً بکیفیت معتبره در قرائت
مثل اینکه اخلال بجهر نمود در صلوة جهریه یا باخفات نماید در مواضع
اخفاتیه بعد از آن متذکر بآن شد عود بجهت تدارک آن لازم نیست بلکه
جایز نیست و اگرچه قبل از اشتغال بفعل دیگر بوده باشد و همچنین است
حال در ذکر رکوع و سجود یعنی هرگاه اخلال نماید بذکر رکوع و سجود
و متذکر شود بآن بعد از رفع راس از رکوع و سجود بجهت
تدارک ذکر جایز نیست بلکه موجب بطلان نماز است دویم
آنست که عود بجهت تلافی آن لازم است هرگاه متذکر شود باخلال

قبل

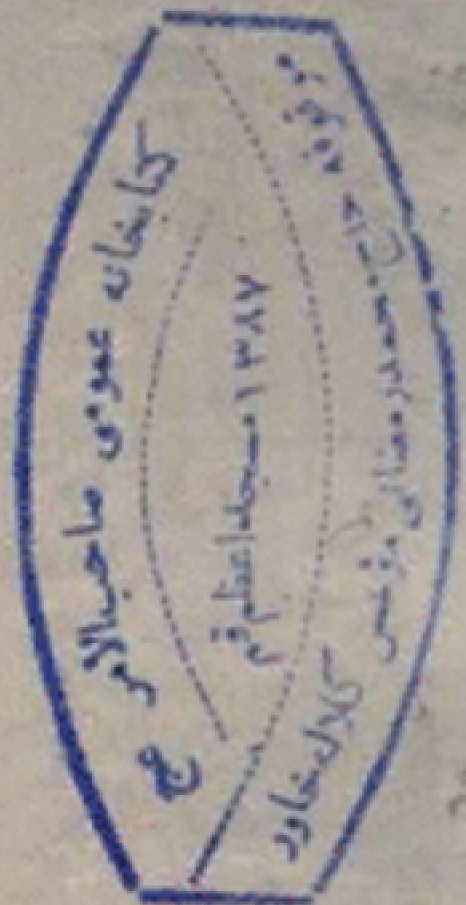
قبل از دخول در رکنی بعد از آنست و این مثل اخلال بقرائت حمد است
کلاً و بعضاً هرگاه متذکر شد بآن قبل از دخول در رکوع و همچنین
سجود هر دو یا یکی و تشهد کلاً او بعضاً پس هرگاه قبل از دخول در رکوع
رکعت ثانیه متذکر شد که دو سجده یا یک سجده را در رکعت اولی
فراموش نمود لازم است عود نماید سجده منسیه را بعمل آورد و بعد
از آن نسیان بسجده اتیان بقرائت نموده نماز را تمام نماید و همچنین
هرگاه قبل از دخول در رکوع متذکر شد که اخلال ببعضی از آیات حمد
یا ببعضی از کلمات حمد نموده بلکه اخلال بحرکت یا بسکون نیز چنین است
در این صورت لازم است عود نماید بتلافی منسی نموده اعاده ما
بعد از آن نماید و اما هرگاه بعد از دخول در رکوع یا رکن دیگر متذکر
شود بآن پس این قسم سه قسم میشود یک قسم آنست که موجب بطلان
نماز است استیناف آن لازم است و این در صورتیست که منسی رکن

از ارکان نماز بوده باشد مثل اینکه تکبیرة الاحرام را فراموش نموده
بعد از دخول در رکوع متذکر شد یا رکوع را فراموش نموده
بعد از دخول در سجود متذکر شد اگرچه دخول در سجده اولی بوده باشد
قسم دویم آنست که موجب بطلان نمیشود لکن تلافی آن بعد از فراغ
از نماز لازم است یا سجده سهو و آن مثل یک سجده سهوا فراموش نموده
یا تشهد فراموش نموده و متذکر نشده مگر بعد از دخول در رکوع
در اینصورت نماز صحیح تمام نماز نموده بعد از فراغ از نماز بلا فصل
لازم است که اتیان بمنسی نموده ظاهر اینست که امر در اجزای تشهد
و صلوة در تشهد نیز چنین بوده باشد پس هرگاه در نماز چهار رکعتی
چهار سجده فراموش نماید در هر رکعتی یک سجده را متذکر نشود مگر
بعد از دخول در رکعت دیگر و در رکعت اخیره بعد از فراغ
اتیان چهار سجده منسیه نموده باشد و اما هرگاه میداند دو سجده را
فراموش



فراموش کرده باشد لکن نمیداند دو سجده از یک رکعت است
یا از دو رکعت نماز باطل و استیناف آن نماز لازم است قسم سوم
نسیان ما عدای آنچه در این دو قسم مذکور شد پس هرگاه
کسی در نماز چیزی را اخلال نماید و آن منسی از ارکان نماز نبوده باشد
و هم چنین تشهد و سجده نبوده باشد و اجزای تشهد و صلوة
نیز نبوده باشد و متذکر آن نشود مگر بعد از تجاوز از محل
در اینصورت نماز صحیح و تدارک منسی بعد از فراغ از نماز وا
جب نیست مثل اینکه قرائت را فراموش نموده کلا او بعضا
یا تسبیحات اربع را فراموش نموده یا طمانینه را در هر حالی
از احوال نماز که بوده باشد فراموش نموده یا رفع راس
از رکوع را فراموش نموده و متذکر نشد مگر از بعد از دخول
در سجده یا ذکر در سجده را فراموش نموده و متذکر نشد مگر بعد از رفع

ازارکان نماز بوده باشد مثل اینکه تکبیرة الاحرام را فراموش نموده
بعد از دخول در رکوع متذکر شد یا رکوع را فراموش نموده
بعد از دخول در سجود متذکر شد اگرچه دخول در سجده اولی بوده باشد
قسم دویم آنست که موجب بطلان نمیشود لکن تلافی آن بعد از فراغ
از نماز لازم است یا سجده سهو و آن مثل یک سجده سهوا فراموش نموده
یا تشهد فراموش نموده و متذکر نشده مگر بعد از دخول در رکوع
درینصورت نماز صحیح است تمام نماز نموده بعد از فراغ از نماز بلافصل
لازم است که اتیان بمنسی نموده ظاهر اینست که امر در اجزای تشهد
و صلوة در تشهد نیز چنین بوده باشد پس هرگاه در نماز چهار رکعتی
چهار سجده فراموش نماید در هر رکعتی یک سجده را متذکر نشود مگر
بعد از دخول در رکعت دیگر و در رکعت اخیره بعد از فراغ
اتیان چهار سجده منسیه نموده باشد و اما هرگاه نمیداند و سجده را
فراموش



فراموش کرده باشد لکن نمیداند دو سجده از یک رکعت است
یا از دو رکعت نماز باطل و استیناف آن نماز لازم است قسم سیم
نسیان ما عدای آنچه در این دو قسم مذکور شده پس هرگاه
کسی در نماز چیزی اخلال نماید و آن غیر از ارکان نماز نبوده باشد
و هم چنین تشهد و سجده نبوده باشد و اجزای تشهد و صلوة
نیز نبوده باشد و متذکر آن نشود مگر بعد از تجاوز از محل
درینصورت نماز صحیح و تدارک منسی بعد از فراغ از نماز وا
جب نیست مثل اینکه قرائت را فراموش نموده کلا یا بعضا
یا تسبیحات اربع را فراموش نموده یا طمانینه را در هر حالی
از احوال نماز که بوده باشد فراموش نموده یا رفع راس
از رکوع را فراموش نموده متذکر نشد مگر از بعد از دخول
در سجده یا ذکر در سجده را فراموش نموده متذکر نشد مگر بعد از رفع

راس از آن سجده و در جمیع این صور نماز صحیح است بعد از فراغ
از نماز اتیان بمنسی لازم نیست تنقیح مقام مقتضی نقل کلام است
در سه مبحث آنکه لازم است اول در اجزای منسیه که تلافی
آن بعد از فراغ از نماز است که آنچه سابقاً لازم بود در حال نماز
از طهارت از حدث و خبث و توجه قبله و ستر عورت و اباحه
مکان و لباس و غیر ذالک لازم است مبادرت با آن جایز نیست
که مرتکب شود قبل از اتیان بجزء منسی چیزی که ارتکاب آن
در اثنای نماز جایز نبوده دویم آنست که هرگاه منسی
یک سجده باشد و متذکر شود با آن قبل از رکوع و عود بجهت
تدارک سجده منسیه نمایند پس اگر علم دارد که جلوس را
بعمل آورده بوده است اگر چه بقصد جلسه استراحت بوده باشد
واجب نیست که بعد از عود و قبل از دخول در سجده بنشیند
واگر

واگر علم دارد که اخلال با آن جلوس نموده است واجب است
که بنشیند و بعد از آن سجده بعمل آورد و اگر شک
داشته باشد پس این شک اگر در حال قیام بوده یا در حال
تدارک جلوس لازم نیست و اگر بعد از هوی بجهت سجود
بهم رسیده لازم است که بعمل آورد سوم
آنست که هرگاه کسی رفع راس از رکوع را فراموش نموده
باشد بلکه جبهه را بسجده گذارده متذکر شد ظاهر اینست
که لازم است عود نماید بعد از قیام و انتصاب و طمأنینه
آن وقت بسجود رود و اما هرگاه اخلال بطمأنینه بعد از رفع
راس نموده باشد سهواً و متذکر با آن شود بعد
از جلوس بجهت سجود ظاهر اینست که عود بجهت تدارک
طمأنینه لازم بلکه جایز نبوده باشد چهارم

هرگاه متذکر شد بسجدهٔ منسیه در رکعت اخیره قبل
از اتیان بصیغهٔ سلام مخرج از نماز ظاهر اینست که عود
بجهت عمل لما آوردن سجدهٔ منسیه لازم است و هرگاه
متذکر شود بعد از اتیان بصیغهٔ سلامیکه مخرج
از نماز است نماز صحیح است و اتیان بسجدهٔ منسیه فقط لازم
خواهد و هم چنین است حال در تشهد منسی در رکعت اخیره
در اسعد اوان و اتم احیان این یک مجلد کتاب مستطاب تمام

تمت الرساله بدست خادمه فاطمه زهرا السیدة النساء
ولد آمیر محمد علی الموسوی سمت تحریر
یافت تمت الرساله بعون الله
الملک الوهاب ۱۰ ع صفر
سنه ۱۲۴۱

